



جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

فرع: مالية وبنوك وتأمينات

تخصص: علوم اقتصادية

تحت عنوان:

**استخدام أدوات السياسة المالية
في ضبط التضخم في الدول النامية
دراسة حالة الجزائر «1990-2009»**

إعداد الطالب

عبد الجليل شليق

تاريخ المناقشة: يوم الاثنين 2012/04/16

أمام لجنة المناقشة المتكونة من السادة:

رئيسا	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. محمد بوجلال
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر	د. مختار معزوز
ممتحنا	المركز الجامعي برج بوعريريج	أستاذ محاضر	د. موسى بن منصور
ممتحنا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر	د. عبد الحميد برحومة

السنة الجامعية

2012/2011



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

«أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ u خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ v أَقْرَأُ وَرَبُّكَ

الْأَكْرَمُ w الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ x عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ y»

سورة العلق

إهداء خاص

إلى..... من قال فيهما الله عز وجل « ..وَالرَّزِيقَ إِسْمَانًا » أدام الله لهما الصحة والعافية

براً وإحساناً

إلى..... كل إخوتي وأخواتي

أخيراً ما وتقديراً

إلى..... الصغار: حيدر، عصام، إسلام، سلسبيل، وردة، إسراء، أيمن، روان، هديل، معتر بالله

مداعبة ومُشاكسة

إلى..... كل المخلصين من هذه الأمة، المدافعين عن شرفها في بيت المقدس وعلى أكنافه

دُعاءاً ونُصرةً

إلى..... الصديقة الوفية " زينب "

عُرُوباً ووفاءً

إلى..... أصدقائي وأساتذتي في كل مراحل الدراسة

تذكراً ووفاءً

إلى..... من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث، ومن دعا لي في ظهر الغيب

شُكراً وجِزاءً

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا العمل

عبدالمجيد

كلمة شكر وتقدير

الشكر والحمد لله أولاً وآخراً على أن مَن علي بإتمام وإنجاز هذا البحث

ثم أتقدم بخالص التشكرات ووافر الامتنان إلى المشرف المحترم: الدكتور معزوز مختار،

على نصائحه وتوجيهاته القيمة والتي رافقني بها طيلة فترة إعداد هذه الدراسة

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة بداية بالأستاذ الدكتور

محمد بوجلال والدكتور موسى بن منصور والدكتور عبد الحميد برحومة على تفضلهم

بقبول مناقشة هذه المذكرة،،، فلنصائحهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة أكبر الأثر في

استواء الرسائل على سوقها،،، فلهم مرة أخرى كل الاحترام والتقدير

وأزف شكري وتقديري إلى كل الأساتذة الذين درسوني وعلموني في قسم العلوم الاقتصادية

بجامعة المسيلة والذين نهلنا من علمهم طيلة العام النظري الأول، والذين كانوا لنا بمثابة

المنارات التي نهتدي بها في دروب العلم، وإلى كل الأساتذة الذين نشأت على أيديهم مذ

كنت صغيراً بعلمهم وحلمهم ووفائهم وإخلاصهم وصدقهم

عبد المجيد

ملخص الدراسة:

تعتبر السياسة المالية أداة مهمة لعلاج الاختلالات الاقتصادية في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، والجزائر مثل بقية الدول النامية عانت من اختلالات في البنية الاقتصادية والتي من بينها ظاهرة التضخم، مما تسببه هذه الأخيرة من آثار تلقي بظلالها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، والجزائر عانت من هاته المشكلة وغيرها من الاختلالات الاقتصادية، والتي انعكست سلبا على اقتصادها، وسعت الجزائر للتخفيف من هذه الظاهرة بتبني عدة إصلاحات اقتصادية شاملة استهدفت التضخم، وقامت بالاستعانة بأدوات السياسة المالية المختلفة إلى جنب السياسات الاقتصادية الأخرى، فتبنت سياسات إنفاقية وإيرادية وسياسات سعرية وأجرية، بهدف الخروج من مأزق التضخم، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتحليل مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر ومساهمتها في ضبط معدلات التضخم في الفترة «1990 - 2009»، من خلال دور السياسة المالية وتطور مفهومها ضمن خطط التنمية وبرامج الحكومة في الجزائر، والتي يمنحها أهمية خاصة بوصفها المحور الرئيس للسياسات الاقتصادية، والأداة التي تعتمد عليها الحكومة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية:

السياسة المالية، التضخم، المستوى العام للأسعار، الإصلاح الاقتصادي، عجز الموازنة العامة للدولة، التمويل التضخمي، الأسعار والأجور.

Summary

The fiscal policy is an important tool for the treatment of economic imbalances in the economies of developed and developing countries, Algeria, like other developing countries has suffered from imbalances in the economic structure and by inflation phenomenon, which caused from the effects of shadowing on the economic and social levels, and increased the impact of inflation on the economies of countries where a suitable environment available for growing inflationary pressures. This depends on its impact on a range of factors and variables that contribute to the feeding inflationary pressures and pay levels of domestic prices to rise. Algeria has suffered from this course of problems and other economic imbalances, which reflected negatively on the economy and sought Algeria to alleviate this phenomenon by adopting a number of economic reforms. The drawing tools of fiscal policy different side economic policies of other, adopting spending, revenue, price and wage policies, in order to get out of the predicament of inflation. Hence, this study to analyze the effectiveness of fiscal policy in Algeria And contribution in controlling inflation in the period «1990 - 2009», through the role of fiscal policy and the development of their concept into development plans and programs of the government in Algeria, which gives it special importance as the main focus of economic policies, and tool-based government to achieve economic and social objectives.

Key Words

Fiscal policy, Inflation, The general level of prices, Economic reform, Inability of the state budget, Inflationary financing, Prices and wages.

Résumé

La politique financière est considérée comme un instrument important pour remédier aux déséquilibres économiques de tous les payés développés ou en voie de développement. L'Algérie, comme tous les payés en voie de développement a beaucoup souffert du déséquilibres de sa structure économique et principalement le phénomène de l'inflation qui a des effets très néfastes sur le niveau économique et social. Les effets de l'inflation sur l'économie des payés s'accroissent avec l'existence d'un environnement favorisant le développement des pressions inflationnistes sur l'économie, ces dernières dépendent de plusieurs paramètres et variables qui les alimentent et mènent les prix locaux à la hausse. L'Algérie a souffert de ce problème et des autres déséquilibres économiques qui ont influencés négativement son économie. L'Algérie a essayé d'alléger les effets de ce phénomène en adoptant plusieurs réformes économiques globales visant à maîtriser l'inflation, dans cette perspective précise, elle a utilisé les instruments de la politique financière à coté des différents instruments économique tels que, l'adoption de la politique des dépenses et de recettes, la politique des prix et des salaires. C'est dans ce cadre que notre étude vise à analyser la portée de l'efficacité de la politique financière en Algérie et sa contribution dans la régulation des taux d'inflation durant la période « 1990-2009 », au travers le rôle de la politique financière et l'évolution de son concept dans les plans de développement et les programmes du gouvernement Algérien qui lui donne une importance particulière du moment où elle est considérée comme l'axe principal de la politique économique et l'instrument privilégié du gouvernement pour réaliser les objectifs économiques et sociaux.

Mots clés :

Politique financière, Inflation, Niveau général des prix, Réforme économique, Déficit budgétaire de l'état, Financement inflationniste, Prix et salaires.

فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

	إهداء
	كلمة شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ-د	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية....
03	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها
03	أولا- مفهوم السياسة المالية.....
04	ثانيا- أهداف السياسة المالية.....
07	المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية
07	أولا- في حالة وجود فجوة ركودية.....
11	ثانيا- في حالة وجود فجوة تضخمية.....
14	المطلب الثالث: دور السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية.....
14	أولا- دور السياسة المالية في اقتصاديات الدول المتقدمة.....
16	ثانيا- دور السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية.....
25	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية
25	المطلب الأول: سياسة الإنفاق الحكومي
25	أولا- مفهوم الإنفاق الحكومي وأولويته.....
27	ثانيا- التصنيفات المختلفة للإنفاق الحكومي.....
31	ثالثا- الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي.....
33	المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة
33	أولا- مفهوم الإيرادات العامة.....
33	ثانيا- تصنيفات الإيرادات العامة.....
38	ثالثا- الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإيرادات العامة.....
42	المطلب الثالث: السياسة الميزانية (الموازنة العامة للدولة)
42	أولا- مفهوم الموازنة العامة للدولة.....

43 ثانيا- مبادئ وقواعد الموازنة العامة.
45 ثالثا- مراحل الموازنة العامة.
47 رابعا- الأثر الاقتصادي للسياسة الميزانية.
48 المطلب الرابع: سياسة الأجور و الأسعار.
48 أولا- تعاريف.
49 ثانيا- أنواع سياسات الدخول والأسعار.
51 المبحث الثالث: السياسة المالية بين المدارس الاقتصادية.
51 المطلب الأول: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي (التقليدي).
53 المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي.
53 أولا- السياسة المالية عند كيتز.
55 ثانيا- السياسة المالية عند الكيتزين الجدد.
56 المطلب الثالث: السياسة المالية وفق منهج صندوق النقد الدولي (FMI).
56 أولا- جانب الإيرادات.
57 ثانيا- جانب النفقات.
57 ثالثا- أسلوب تمويل عجز الموازنة العامة.
58 خلاصة الفصل الأول.
59 الفصل الثاني: تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه.
60 تمهيد
61 المبحث الأول: ظاهرة التضخم (التعريف، بيان الأسباب ومؤشرات القياس).
61 المطلب الأول: التعاريف المختلفة للتضخم.
62 أولا- التعريف المبني على أساس الأسباب المنشئة للتضخم.
63 ثانيا- التعريف المبني على خصائص ومظاهر التضخم.
64 المطلب الثاني: الأسباب والعوامل وراء نشأة التضخم.
64 أولا- العوامل الدافعة نحو تمدد الطلب المستثير للتضخم (جذب الطلب).
66 ثانيا- العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض.
66 ثالثا- ضغط التكلفة المستثير للتضخم (ارتفاع التكاليف).
67 رابعا- استيراد السلع والخدمات النهائية من الخارج (التضخم المستورد).
68 خامسا- الأسباب الهيكلية للتضخم (التضخم الهيكلي).
70 المطلب الثالث: مؤشرات قياس معدلات التضخم.
70 أولا- الأرقام القياسية للأسعار.
76 ثانيا- معايير قياس القوى التضخمية.

80 **المبحث الثاني: تطور تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي**

80 **المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للتضخم**

80 أولا- التحليل الفكري للتضخم عند الكلاسيكيين

84 ثانيا- التحليل الفكري للتضخم عند الكيترين

86 **المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للتضخم**

86 أولا- التحليل الفكري للتضخم وفق رؤية المدرسة النيوكلاسيكية

88 ثانيا- التحليل الفكري للتضخم عند الكيترين المحدثين (الفكر النيوكيتريني)

89 ثالثا- تفسير التضخم وفق رؤية النظرية الهيكلية

91 **المبحث الثالث: أنواع التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**

91 **المطلب الأول: المعايير المحددة لأنواع وأشكال التضخم**

91 أولا- معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار

93 ثانيا- معيار وحدة الضغط التضخمي

94 ثالثا- معيار طبيعة القطاعات الاقتصادية

95 **المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التضخم**

96 أولا- الآثار الاقتصادية لظاهرة التضخم

98 ثانيا- الآثار الاجتماعية لظاهرة التضخم

102 **المبحث الرابع: إجراءات السياسات المالية لتقليص معدلات التضخم**

102 **المطلب الأول: السياسة المالية وضبط التضخم**

103 أولا- الإجراءات المالية غير المباشرة (أوعية الميزانية العامة)

109 رابعا- الإجراءات المالية المباشرة (القيود المباشرة)

112 **المطلب الثاني: التضخم وبرامج صندوق النقد الدولي (الرؤية ووصفات العلاج)**

113 أولا- التضخم وفق رؤية صندوق النقد الدولي

113 ثانيا- وصفة صندوق النقد الدولي لعلاج التضخم

116 **خلاصة الفصل الثاني**

117 **الفصل الثالث: التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)**

118 **تمهيد**

119 **المبحث الأول: تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر**

119 **المطلب الأول: مؤشرات قياس التضخم في الاقتصاد الجزائري**

119 أولا- مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر Consumer Price Index CPI

123 ثانيا- الرقم القياسي الضمني للإنتاج الداخلي الخام

126 ثالثا- معامل الاستقرار النقدي في الجزائر

128	المطلب الثاني: أسباب ومصادر التضخم في الجزائر
129	أولا- ارتفاع الطلب
134	ثانيا- ارتفاع تكاليف الإنتاج
136	ثالثا- الأسباب الهيكلية
141	المطلب الثالث: الآثار الناجمة عن التضخم في الجزائر
141	أولا- آثار التضخم على الاقتصاد الجزائري
144	ثانيا- آثار التضخم على المجتمع الجزائري
148	المبحث الثاني: اتجاهات السياسة المالية في الجزائر (1990-2009) وضبط معدلات التضخم (أوعية الموازنة العامة للدولة)
148	المطلب الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر
149	أولا- برنامج الاستقرار الاقتصادي
150	ثانيا- برنامج التصحيح الهيكلي
151	المطلب الثاني: تطور متغيرات الميزانية في الجزائر
152	أولا- سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر وضبط معدلات التضخم
163	ثانيا: السياسة الضريبية في الجزائر وضبط معدلات التضخم
171	ثالثا: السياسة الميزانية في الجزائر وضبط معدلات التضخم
176	المبحث الثالث: اتجاهات سياسة الأسعار والأجور في الجزائر (1990-2009) (القيود المباشرة)...
176	المطلب الأول: سياسة الرقابة على الأسعار في الجزائر
176	أولا- مسار السياسة السعرية في مرحلة الاقتصاد الموجه
178	ثانيا- مسار السياسة السعرية في مرحلة اقتصاد السوق
183	المطلب الثاني: سياسة الرقابة على الأجور في الجزائر
187	خلاصة الفصل الثالث
188	الخاتمة
195	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	هيكل النفقات العامة لبعض الدول النامية والمتقدمة لسنة 1993	01
20	هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية من إجمالي الإيرادات	02
21	الأهمية النسبية لعناصر الهيكل الضريبي في الدول النامية و المتقدمة سنة 1998	03
23	نسبة العجز الموازي إلى PIB بالدول النامية سنة 1994	04
121	التطور السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2009	05
124	تطور مؤشر أسعار المستهلك CPI والمؤشر الضمني في الجزائر (1990-2000)	06
125	تطور كمية النقود والتضخم خلال الفترة (1990-2000)	07
125	تطور كمية النقود والتضخم خلال الفترة (2001-2009)	08
127	تطور معامل السيولة والاستقرار النقدي في الجزائر (1990-2008)	09
133	تطور معدل نمو الأجور الاسمية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2005)	10
134	تطور السكان في الجزائر (1990-2009)	11
142	تطور مستوى الاستهلاك والادخار والدخل المتاح في الجزائر (1990-2009)	12
145	تطور مداخيل الأسر في الجزائر في الفترة (1990-2009)	13
153	تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي في الجزائر (1990-2009)	14
156	تطور الإيرادات والنفقات العامة والموازنة ومعدلات نموها خلال الفترة (1990-1994)	15
158	تطور الإيرادات والنفقات العامة والموازنة ومعدلات نموهم خلال الفترة (1995-1999)	16
161	تطور الإيرادات والنفقات العامة والموازنة ومعدلات نموهم خلال الفترة (2000-2009)	17
165	تطور الحصيلة الضريبية للفترة (1990-1994)	18
165	تطور الأهمية النسبية لكل من الجباية العادية والنفطية إلى إجمالي الضرائب للفترة (1990-1994)	19
167	تطور الحصيلة الضريبية للفترة (1995-2009)	20
168	تطور الأهمية النسبية لكل من الجباية العادية والنفطية إلى إجمالي الضرائب للفترة (1990-1994)	21
173	تمويل العجز الموازي ومعدلات التضخم خلال الفترة (1993-2009)	22
181	إجراءات سياسة تحرير الأسعار في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر	23
184	معدلات نمو الأجور والرواتب ومعدلات التضخم في الجزائر (1990-2009)	24

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
08	أثر زيادة الإنفاق الحكومي على مستوى التوازن	01
10	السياسة المالية ومعالجة الفجوات الانكماشية	02
11	أثر تخفيض الإنفاق الحكومي على مستوى التوازن	03
13	السياسة المالية ومعالجة الفجوات التضخمية	04
123	تطور مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر (1990-2009)	05
124	تطور CPI والمؤشر الضمني في الجزائر (1990-2000)	06
127	تطور مؤشر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة (1990-2009)	07
130	تطور معدل نمو الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر في الفترة (1990-2009)	08
131	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2009)	09
138	الصادات والواردات في الاقتصاد الجزائري (1994-2009)	10
154	تطور نفقات الموازنة العامة في الجزائر (1990-2009)	11
184	معدلات نمو الأجور والرواتب مقارنة بمعدلات التضخم في الجزائر (1990-2009)	12

قوله

تعاني العديد من الدول من المشكلات الاقتصادية التي تورق حياة الشعوب والمجتمعات، مما جعلها أولوية في أجندة جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن أجل إحداث تغييرات جوهرية في بنيتها الاقتصادية ورغم محدودية الموارد في الدول النامية فإنها تقوم بتوجيه معظم مواردها المادية والبشرية محاولة منها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وواعية تلبي احتياجات الشعوب وتكبح جماح طلبات المجتمعات لتحقيق رفاهيتها، وهذا يتطلب حرص هذه الدول على تطبيق منهجية علمية من قبل صانعي السياسات الاقتصادية الكلية، ولقد تعددت التجارب والمناهج العلمية والاستراتيجيات المثلى التي تبنتها العديد من هذه الدول من أجل اللحاق بركب الاقتصاد المتقدم وتحقيق طموحاتها التنموية من خلال السيطرة على الاختلالات الجوهرية في اقتصادياتها.

فالسياسة الاقتصادية تشمل مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على حده أو مجتمعة في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للدول، كالسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية.

والسياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تُعدُّ من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصيصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أهمية الدراسة:

إن السياسة المالية أداة مهمة لاستهداف الاختلالات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، فالجزائر مثل بقية الدول النامية عانت من عدة اختلالات في البنية الاقتصادية والتي من بينها ظاهرة التضخم، مما تسببه هذه الأخيرة من آثار تلقي بظلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، أدت إلى عرقلة تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فالتضخم مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي

تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويعتبر التضخم من المؤشرات الرئيسية التي تبين مدى تحكم الدولة في أوضاعها الاقتصادية، كونه مشكلة اقتصادية لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولا سيما الجزائر التي طرحت فيها المشكلة نفسها، وعانت من انعكاسات هذه الظاهرة طيلة فترات متعددة، مما أدى بالجزائر إلى اللجوء لاستخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية سياساتها الانفاقية والائيرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في ضبط معدلات التضخم في الفترة 1990 – 2009 ، من خلال دور السياسة المالية وتطور مفهومها ضمن خطط التنمية وبرامج الحكومة في الجزائر، والتي يمنحها أهمية خاصة بوصفها المحور الرئيس للسياسات الاقتصادية، والأداة التي تعتمد عليها الحكومة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

إشكالية الدراسة:

الإشكالية الرئيسية:

تعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة للسيطرة على الاختلالات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية للبلدان سواء المتقدمة أو النامية، والجزائر من بين هذه الدول التي استعانت بالسياسة المالية في ضبط بعض الاختلالات الاقتصادية، مما يدفعنا للتساؤل حول «مدى فاعلية أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري في التحكم وتقليص معدلات التضخم في الفترة 1990 – 2009 وتحقيق استقرار مستوى الأسعار المحلية؟»

الإشكاليات الجزئية:

ما تقتضيه منهجية البحث هو تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى حزمة من الأسئلة الفرعية، توضح مواطن الغموض، وتتيح مجالاً أوسع لفهم الفكرة الأساسية، حيث تدور وتتمحور الدراسة مضموناً وتحليلاً في الإجابة عليها وهي:

CE ما المقصود بالتضخم وما هي آثاره الاقتصادية والاجتماعية؟

- كيف يمكن للسياسة المالية التدخل من أجل التحكم في معدلات التضخم؟

• ما هي أسباب التضخم في الجزائر؟

• ما هي آثار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على السياسة المالية وبالتالي على التضخم؟

• ما مدى فعالية سياسة الأسعار والأجور في الجزائر في تحقيق استقرار الأسعار؟

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية هي:

«ساهمت السياسة المالية إلى جنب سياسات اقتصادية أخرى بمكوناتها المختلفة المباشرة وغير المباشرة في التخفيف من حدة العوامل المغذية للضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2009، وبالتالي التقليل من الآثار الناجمة عن التضخم على الاقتصاد والمجتمع»

وهناك بعض الفرضيات الجزئية منها:

E تتدخل السياسة المالية عن طريق أوعية الموازنة العامة والقيود المباشرة من أجل التخفيف من حدة الضغوط التضخمية.

V أثرت الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر وعقدتها مع الهيئات المالية الدولية على مكونات السياسة المالية والتي تمس جانب ترشيد النفقات العامة وتقليل العجز الموازي وإصلاح النظام الضريبي، مما ساهم في التخفيف من العوامل الداخلية المغذية للضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري.

W لقد ساهمت سياسة الرقابة على الأسعار و الأجور في الجزائر في مكافحة الضغوط التضخمية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف منها:

- التعرف على الإطار النظري للتضخم، وعوامل نشوئه، وآثاره على الاقتصاد والمجتمع.
- التعرف على آليات عمل السياسة المالية في ضبط معدلات التضخم.
- تحليل أهم العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الجزائر، وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري.
- تحليل مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة والدور الذي قامت به في ضبط التضخم في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

- محاولة تحديد اتجاهات سياسة الأسعار والأجور في الجزائر التي تسمح بتحقيق استقرار الأسعار من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية وضمان رفاهية المجتمع.

المنهج العلمي المستخدم:

محاولة لتحقيق الهدف المنشود للبحث وفي ضوء طبيعته وأهميته وحتى يمكن الإجابة على الإشكالية المطروحة والإمام بكل جوانبها وفي ضوء ما يتوافر من إحصائيات وبيانات اعتمدت الدراسة على:

المنهج الوصفي: ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها، وقد فرض نفسه من أجل وصف ظاهرة التضخم وأسبابه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، وعرض مكونات السياسة المالية وكفاءة أدواتها في علاج الاختلالات الاقتصادية وخاصة ضبط معدلات التضخم.

و المنهج التحليلي: من خلال استخدام أدوات التحليل من بيانات وإحصائيات، من أجل تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر في الفترة 1990 - 2009، وبيان مدى كفاءة وقدرة أدوات السياسة المالية المستخدمة في الجزائر في ضبط معدلاته من خلال استيراد البيانات المتعلقة بمكونات الموازنة العامة والإجراءات المالية المباشرة وتحليلها.

وسيعتمد البحث في ذلك على البيانات والإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر وتقارير بنك الجزائر والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووزارة المالية، والتقارير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي بـ: أبو ضبي.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: سوف تركز هاته الدراسة على تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري ومدى فعالية السياسة المالية المنفذة في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية مطلع التسعينات من القرن الماضي وبدايات القرن الواحد والعشرين لضبط وعلاج الضغوط التضخمية.

الإطار الزمني: ركزت الدراسة على الفترة 1990 - 2009، وكانت البداية بسنة 1990 نظرا لكونها كانت منعرجا في مسار الجزائر حيث بداية التحول نحو اقتصاد السوق، إضافة إلى أنها فترة شملت العديد من الأمور منها الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في ظل اتفاقاتها مع الهيئات الدولية وعلى رأسها

صندوق النقد الدولي، وتضمنت كذلك برامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو بداية من سنة 2001، وتميزت هذه الفترة في بدايتها بارتفاع كبير في معدلات التضخم، ثم شهدت انخفاضاً بداية من سنة 1996.

الدراسات السابقة:

لقد كانت هناك العديد من الدراسات التي تناولت التضخم كمشكلة اقتصادية في الجزائر يجب ضبط معدلاتها فهناك دراسات تناولته قياسياً وإحصائياً، ومنها من بحث عن سبل علاج هاته الظاهرة من خلال تطبيق سياسات اقتصادية فاعلة كالسياسة النقدية والسياسة المالية، وسنحاول ذكر بعضها من هاته البحوث العلمية:

1- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، لـ «دراوسي مسعود»، موسومة بـ «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004»، بجامعة الجزائر، 2006:

بصفة عامة هدف هذا البحث إلى كشف التدخل الأمثل للدولة اقتطاعاً وإنفاقاً وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولاً إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإنمائه، وتوصل إلى بعض النتائج منها:

أنه رغم الإصلاحات التي انتهجتها الدولة والوفرة المالية التي تغلب عليها الإيرادات النفطية غير أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لازال ضعيفاً يحتاج إلى تدابير أكثر فعالية وصرامة.

إن الاختلالات التي أصابت التوازن العام للاقتصاد الوطني مردها إلى عاملين رئيسيين:

الأول ما يسمى بالصدمات الخارجية التي تتألف أساساً من الاضطرابات التي تصيب أسعار النفط خاصة بالإضافة إلى أسعار الصرف.

الثاني يتمثل في السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها في السنوات الماضية والتي تمنح عنها عجز لازم الميزانية وكان سبباً رئيسياً في احتلال التوازن الاقتصادي العام.

2- مذكرة ماجستير في علوم التسيير، لـ «بكوش لامية»، موسومة بـ «استخدام طرق القياس

الاقتصادي في تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر»، ضمن تخصص تقنيات كمية، بجامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2009: هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل التضخم في الجزائر، ومحاولة استخلاص نموذج قياسي نظري لظاهرة التضخم وإمكانية تطبيقه بأسلوب علمي على الجزائر، ومن خلال دراستها التطبيقية لحالة الجزائر والتي امتدت من 1980 إلى 2006، طبقت نموذج

انحدار متعدد أدرجت فيه كل المتغيرات المفسرة من أجل دراسة أسباب التضخم في الجزائر، أي المتغيرات الاقتصادية المحددة لارتفاع الأسعار.

3- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، لـ«حمادي خديجة»، موسومة بـ«علاقة التضخم بالأجور في

الجزائر خلال الفترة (1970-2005)»، ضمن تخصص الاقتصاد الكمي، بجامعة الجزائر، 2009:

حيث هدفت الدراسة إلى استخدام أدوات القياس الاقتصادي لدعم التحليل النظري لحلقة أجر-سعر، وتحليل سياسات الحكومة الجزائرية المتبعة في توزيع الأجور ومدى ربطها بالأسعار خاصة مع التدهور المستمر في القدرة الشرائية، وتوصلت للعديد من النتائج من بينها أن العوامل التي ساعدت على تفاقم عجز الميزانية ارتفاع كتلة الأجور الموزعة وعدم ارتباطها بالإنتاج وإنما بمتغيرات خارجية محددة من قبل الدولة حيث التزمت البنوك بمنح قروض قصيرة المدى غير قابلة للاسترداد للمؤسسات العمومية، كذلك ساهم الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق في تقليص دور الدولة في تأطير علاقات العمل وإعطاء استقلالية أكبر للمؤسسات الاقتصادية ومسؤولية أكبر للشركاء الاجتماعيين في تحديد سياسة الأجور بالاعتماد على مبدأ التفاوض الجماعي.

وتبين لديها بنتائج الاختبار الإحصائي وجود علاقة سببية بين التضخم والأجور في الاقتصاد الجزائري حسب نتائج اختبار سيمس إلا أن أثر الأجور على التضخم أكبر من أثر التضخم على الأجور.

4- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، لـ«كمال بن يخلف»، بعنوان:«السياسات النقدية والمالية

ومشكلة التضخم، حالة الاقتصاد الجزائري»، ضمن تخصص الاقتصاد الكمي، بجامعة الجزائر، 2007:

وهدفت الدراسة إلى معرفة أهم السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية بهدف علاج التضخم في الاقتصاد الجزائري، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن استخدام الوسيلة الجبائية بمهارة يزيد من فعالية الاستقرار السعري في الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق تقليص عجز الموازنة العامة بترشيد النفقات العامة وفرض ضرائب غير مباشرة على بعض السلع، حيث تزيد من امتصاص الضغوط التضخمية، كذلك تبين له أن مساهمة السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي من طرف السلطات النقدية والحكومة على مدى هئية المناخ القانوني والمؤسسي وتوفير الأدوات الكفيلة الممكنة ومرونتها في الوقت المناسب.

دوافع اختيار الموضوع:

دوافع ذاتية: هناك دوافع ذاتية أدت بالطالب لاختيار هذا الموضوع تتمثل في:

رغبة الطالب في البحث في مواضيع السياسة الاقتصادية وخاصة المتعلقة منها بالاقتصاد الكلي، والتي من بينها موضوع المذكرة المتعلق بالسياسة المالية والتضخم في الجزائر.

دوافع موضوعية: وكذلك دوافع اخرى موضوعية هي:

معظم الدراسات الاقتصادية التي تناولت علاج التضخم في الجزائر، كانت تتعلق بالسياسة النقدية، فارتأينا البحث في السياسة التي نادت بها المدرسة الكيترية، ألا وهي السياسة المالية، لتحليل مدى مساهمتها في ضبط التضخم في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

- تضارب البيانات والإحصائيات في بعض السنوات وبعض القطاعات عن دوريات وتقارير صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، وكذلك النشرات الصادرة عن وزارة المالية أو المنشورة في مواقع شبكة الانترنت لهاته الهيئات الرسمية، وكذا تقارير صندوق النقد العربي المتمثلة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

محتويات الدراسة:

تم تصميم البحث وتقسيمه إلى مقدمة وثلاثة فصول ونتائج وتوصيات كما يلي:

خُصّص الفصل الأول للإطار النظري للسياسة المالية مقسما إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول ماهية السياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وتعرض المبحث الثاني إلى أدوات السياسة المالية، أما المبحث الثالث فركز على تطور السياسة المالية بين المدارس الاقتصادية. واهتم الفصل الثاني بتحليل ظاهرة التضخم والسياسات الكفيلة لضبطه، وقسم إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول التعريف بظاهرة التضخم وبيان أسبابها ومؤشرات قياسها، وتطور تفسير ظاهرة التضخم في الفكر الاقتصادي كبحث ثان، أما المبحث الثالث فتعرض أنواع التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، حيث ركز المبحث الرابع على إجراءات السياسات المالية لتقليل معدلات التضخم.

ثم جاء في الفصل الثالث الاهتمام بتحليل ظاهرة التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه في الفترة 1990-2009، حيث كان هناك تشخيص لظاهرة التضخم في الجزائر كمبحث أول، ثم تحليل مسار واتجاهات السياسة المالية في الجزائر (1990-2009) ومدى فعاليتها في كبح التضخم كمبحث ثان، وفي المبحث الثالث تم استعراض اتجاهات سياسة الأسعار والأجور في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة وتحليل دورها في ضبط التضخم.

وختتمت الدراسة بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى في الفكر المالي والاقتصادي الحديث، وقد ازدادت أهميتها بسبب المتغيرات المتعددة التي طرأت على المجتمعات الحديثة سواء المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

وتعتبر السياسة المالية من أهم ركائز السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدول لعلاج الاختلالات وتحقيق درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي خاصة في مستوى الأسعار معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وبذلك يتوسع أو يتقلص دور السياسة المالية تبعاً لدرجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس يسعى البحث في الفصل الأول إلى بيان وضبط مفاهيمي للسياسة المالية وجاء تحت عنوان الإطار النظري للسياسة المالية وتم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، حيث في البداية يتعين علينا تعريف السياسة المالية، لإزالة ما يشوب مفهومها من غموض، ثم إبراز أهدافها وآلية عملها والدور الذي تلعبه في الاقتصاديات المتقدمة والنامية، ثم البحث في أدواتها المختلفة، ولما كانت السياسة المالية موضع جدل بين العديد من المدارس الفكرية الاقتصادية، القديمة منها والحديثة، فإنه يتطلب التعرض إلى أهم الأفكار التي جاءت بها هاته المدارس في مجال السياسة المالية، ولقد تم تقسيم الفصل الأول إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

المبحث الثالث: السياسة المالية بين المدارس الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية

للسياسة المالية موقع هام بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية وتأثيرها يكون على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية قصد تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة، والحد من انتشار التضخم والبطالة وظهور عجز الموازنة من العامة من جهة أخرى، وبناء على ما سبق سوف يتعرض البحث في البداية إلى تعريف السياسة المالية ثم البحث في أهدافها، والعوامل المؤثرة فيها ثم توضيح دورها في الدول المتقدمة والدول النامية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

أولاً- مفهوم السياسة المالية:

إن مصطلح السياسة المالية اشتق من كلمة فرنسية "fisc" وتعني بيت المال أو الخزانة⁽¹⁾، والفكر المالي يزخر بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نذكر منها:

التعريف الأول: يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية⁽²⁾.

التعريف الثاني: هي سياسة معتمدة تستخدم فيها المشتريات الحكومية، والضرائب، والاقتراض للتأثير على مجموع النشاط الاقتصادي كالعمالة ومستوى الأسعار... إلخ⁽³⁾.

¹ - السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق (التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، ضبط التضخم)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص 17.

² - محمود حسين الوادي و زكرياء أحمد عزام: المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 182

³ - William A, McEachern, **Economics**, college division, South-Western Publishing, Cincinnati Ohio, 1994, p 87.

التعريف الثالث: يمكن تعريفها "على أنها أداة رئيسية في يد السلطات العامة للوصول إلى أهدافها والمتمثلة في الأربيع مؤشرات التي يوضحها المربع السحري^(ع)، والمتمثلة في: استقرار الأسعار، والتشغيل، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والتوازن الخارجي"⁽¹⁾

ومن خلال التعاريف السابقة التي جاءت لتحديد مفهوم السياسة المالية يمكن استخلاص المقاربة التالية قصد تعريف مناسب للسياسة المالية: "هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تضعه الحكومة بناء على قرارات رشيدة تتخذها في بداية السنة المالية مستخدمة بذلك الإيرادات العامة والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة قصد تحقيق عدة أهداف في طبيعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والعمل على رفاهية المجتمع من خلال عدة سياسات كسياسة الأجور والأسعار وتجنب الآثار غير المرغوبة في المجتمع".

ثانيا- أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسات المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة، والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات حول أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تمثل السياسة المالية عاملا أساسيا في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام وكذلك سياسة القرض العام⁽²⁾. من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والأسعار ذلك أن سياسات الحكومة المتعلقة بالإنفاق وجباية الأموال لها آثار هامة على مستوى التوظيف والإنتاج والأسعار في المجتمع، وتساهم السياسة المالية بأدائها إلى جانب السياسات الأخرى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي عني

^ع - هو مربع قام بصياغته العالم الاقتصادي " كالدور" اختصر من خلاله أهداف السياسة الاقتصادية الأربعة المذكورة سابقا، لمعلومات أكثر حول المربع السحري يمكن الرجوع إلى: عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 34.

¹- Claude JESSUA, Christian LABROUSSE, Daniel VITRY: **Dictionnaire des sciences économiques**, P.U.F, Paris. 2001, p 77

² - السيد عطية عبد الواحد: الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية" مع إشارة خاصة لمصر"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص 07.

السيطرة على مشكلة التضخم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، والمحافظة على قيمة النقود داخليا وخارجيا، وضبط مشكلة التشغيل⁽¹⁾.

2- إعادة توزيع الدخل:

تتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل، فمن خلال سياسة الإنفاق العام تسعى الدولة لتقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقاً للعدالة الاجتماعية عن طريق رفع مستوى المداخيل المنخفضة، إذ تزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عن طريق الخدمات الاجتماعية المجانية وبشكل مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية.

ويظهر هذا الأثر بشكل أوضح من خلال السياسة الضريبية، إذ يتم تمويل النفقات السابقة عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية التي تعمل على تخفيض دخول الطبقات مرتفعة الدخل بإخضاع الشرائح العليا للدخل إلى معدلات اقتطاع عالية. وتقوم النفقات بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل، بصورة غير مباشرة، لذوي الدخل المحدود⁽²⁾، فيتم التأثير على مستوى الدخل الوطني النقدي أساساً عن طريق الإنفاق العام والضرائب⁽³⁾.

وبالتالي فإن الدولة تلجأ إلى عدة إجراءات لإعادة توزيع الدخل ومن بين هذه السياسات نجد⁽⁴⁾:

- التدخل في أسعار السلع والموارد وتحديد حد أدنى للأجور.
- تعديل الدخل الشخصية من خلال الضرائب التصاعدية على الدخل، التي تحد الدخل المرتفعة.
- تغيير نوع الملكية من خلال فرض ضرائب على ملكية رأس المال وعلى التركات والهبات.

تخصيص الموارد:

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. وهناك وسيلتان لتخصيص الموارد هما جهاز السوق وتدخل الدولة:

- **جهاز السوق:** ويميزه قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسان على مبدأ سيادة المستهلك واختياره.

¹ - صالح صالح: أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مداخلة في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في

المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 18-19-20 أبريل 2010، ص 37.

² - عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 197.

³ - محمد دويدار: دراسات في الاقتصاد المالي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 362.

⁴ - طارق الحاج: المالية العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 208.

- **تدخل الدولة:** قد يعجز جهاز السوق أحيانا من تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد، فهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها، أي في حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع⁽¹⁾.

فيتم من خلال تخصيص الموارد الاقتصادية استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وبذلك التوازن الاقتصادي⁽²⁾، ويمكن القول أن الموارد الاقتصادية لمجتمع ما تبلغ درجة الاستخدام الأمثل عندما تكون جميع هذه الموارد تدر من استخداماتها الحالية أكبر نفع اجتماعي ممكن. بحيث لو تم تحويل وحدة من وحدات الموارد الاقتصادية من استخدام معين إلى استخدام آخر لأدى ذلك التحويل إلى انخفاض الناتج القومي وإبطاء معدلات النمو⁽³⁾.

3- تحقيق التنمية الاقتصادية:

إذا كانت وظيفة الضريبة في المالية التقليدية تنحصر في تمويل إيرادات الخزينة العمومية فإنه ومع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أضحت الضريبة تلعب وظائف هامة ومتعددة في المالية المعاصرة، فقد أصبحت أداة رئيسية تتحكم من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي، لدرجة أن السياسة الضريبية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية تتكامل وتندمج مع السياسة الاقتصادية⁽⁴⁾.

أما في المجال الاجتماعي تمثل الضريبة أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بغض النظر عن الوظيفة الأساسية للضريبة التي هي استقطاع جزء من دخول الأفراد؛ وبالتالي التأثير على قرارات الإنتاج والاستهلاك لذا يجب عدم استخدام الضريبة إلا في حالة عجز القوى التلقائية للسوق عن تحقيق هدف النظام المالي الأساسي وهو رفع مستوى المعيشة، وأن تبرير التدخل عن طريق الضريبة خاصة في الدول المتخلفة، حيث تظل الضريبة ورقة ضرورية ومسيطر عليها لمواجهة ضعف الادخار الاختياري أمام التمويل التضخمي المرتفع، إذ تعتبر الضريبة أسلوبا اقتصاديا يمكن أن يدفع إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا

¹ - مسعود دراوسي: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر 1994-2004"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 84، 85.

² - عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 45.

³ - حامد عبد المجيد دراز و سميرة إبراهيم أيوب: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 28.

⁴ - السيد عطية عبد الواحد: الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية "مع إشارة خاصة لمصر"، مرجع سابق، ص 17.

توافرت شروط تحقيقها، وبالتالي يمكن القول أن النظام الضريبي والمالي الكفاء أساس لا غنى عنه للرفاه الاقتصادي⁽¹⁾.

كما يساهم الإنفاق العام في تمويل التنمية الاقتصادية و المجتمعية، وهذه الوظيفة المالية التقليدية مثلت الدور الأساسي للدولة المتدخل، وهي الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفذة خلال القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية، أما في القرن العشرين فقد شهدت هذه الوظيفة طفرة كبيرة من خلال النمو الهائل للنفقات الاستثمارية وكذلك النفقات التحويلية، والنفقات الخدمية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾.

المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية:

تستخدم السياسة المالية إما لمعالجة فجوة ركودية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد، ويمكن توضيح الآلية كما يلي:

أولاً- في حالة وجود فجوة ركودية:

يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بوجود بطالة أي أن الاقتصاد يمر بتباطؤ وفي هذه الحالة تستخدم السياسة المالية على النحو التالي⁽³⁾:

ن إما زيادة مستوى الإنفاق الحكومي، ولعل هذا يذكرنا بما نادى به كيتز (Keynes) عند حدوث الكساد الكبير سنة (1929م)، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وعند زيادة دخولهم يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة الإنتاج وبالتالي توظيف عمال جدد مما يساهم في علاج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

ن وقد تقوم الدولة بتخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية على الأفراد والمؤسسات الاستثمارية، مما يساهم في الميل نحو الاستثمار وزيادة الدخل، وبالتالي رفع القوة الشرائية للأفراد وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل ويؤدي إلى دوران عجلة الاقتصاد.

ن أو استخدام الحالتين معا من أجل إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

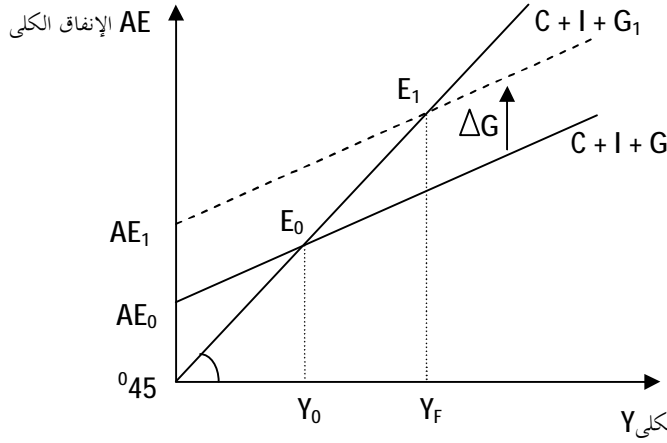
¹ - حمدي أحمد العنان: اقتصاديات المالية العامة و نظام السوق، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1993، ص 266.

² - السيد عطية عبد الواحد: المرجع سابق، ص 19.

³ - خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط8، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2006، ص 327.

فالساسة المالية لها ميزة توفير الدفعة التنشيطية اللازمة لانطلاق الاقتصاد من خموده وهي بمثابة القوة الرافعة له⁽¹⁾، وهذا ما يطلق عليه سياسة مالية توسعية في حالة معالجة الكساد، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات تشبه في تأثيرها زيادة الإنفاق الاستثماري، وهذا يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستوى الدخل أو الناتج حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أثر زيادة الإنفاق الحكومي على مستوى التوازن



المصدر: نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف: الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص304.

من الشكل نلاحظ أن الاقتصاد يتوازن في النقطة (E_0) إذ يتساوى الإنفاق الكلي (AE_0) مع الناتج الكلي (Y_0) عند تقاطع دالة الإنفاق الكلي مع خط (45°) ، وهذا يعني أن مستوى الناتج (Y_0) أقل من مستوى الاستخدام الكامل (Y_F) وهذا معناه وجود فجوة ركودية وهذا يتطلب زيادة الإنفاق الكلي ليصل إلى النقطة (E_1) التي تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل للإنتاج (Y_F) ، وهذا يمكن أن يحقق بزيادة الإنفاق الحكومي من (G) إلى (G_1) كما هو مبين في الشكل، والذي يؤدي إلى زيادة الناتج من (Y_0) إلى (Y_F) وهي زيادة مماثلة للإنفاق الكلي من (AE_0) إلى (AE_1) حيث التغيير في مستوى الناتج (Y) هو أكبر من التغيير في الإنفاق الحكومي كنتيجة لتأثير المضاعف^(e)، لذلك فالحديث على فعالية السياسة المالية يقودنا للحديث على المضاعف، فيتوقف الأثر المضاعف للتوسع المالي الحكومي خاصة الناتج من زيادة الإنفاق العام سواء في

¹ - رمضان صديق: دور السياسة المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية مع الإشارة لمصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 01 و02 أبريل 2009، ص16.

^e - يعتبر المضاعف من المفاهيم التي وجدت مجالاً خصصاً في التحليل الكيبي، وهو عبارة عن تحليل الوضعيات الاقتصادية عن طريق الآثار التي تخلفها التغيرات في الإنفاق الحكومي والزيادة في الاستثمار، وتحظى نظرية المضاعف بعناية خاصة في الفكر الاقتصادي حيث أنها ستسمح بدراسة أثر الإنفاق الحكومي على الدخل الوطني بصورة كمية عن طريق هذه الآثار في التغيرات في الاستهلاك والاستثمار.

أنظر في ذلك: محمد الشريف إلمان: محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية "نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 176، 187.

صورتها الكاملة أو الجزئية، بصورة شديدة، على مدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة، فكلما كان الاستثمار مرتناً بالنسبة إلى سعر الفائدة وإذا ترتب على زيادة الإنفاق الحكومي آثار في سعر الفائدة (بالارتفاع بطبيعة الحال) فإن ذلك يضعف من تحقق الأثر الكامل للتوسع المالي⁽¹⁾.

وكذلك يمكن رفع مستوى الطلب الكلي عن طريق تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى تزايد الدخول المتاحة وتحفيز الاستهلاك والاستثمار وبالتالي حل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد⁽²⁾، وهذا ما دعا إليه الاقتصادي "كينز" لتحفيز الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق العام مع الإبقاء على الضرائب كما هي، فعندما يزيد الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG ، فهذا سوف يرفع منحني الطلب الكلي من $(C+I+G)$ إلى $(C+I+G_1)$ ، ويمكننا من الناحية النظرية معالجة الفجوات الانكماشية بإحدى أسلوبين مركزين على أشكال بيانية توضح لنا المستوى العام للأسعار كما يلي⁽³⁾:

الأسلوب الأول: ويعتمد على الدور التلقائي الذي تلعبه الفجوات الانكماشية عادة في تخفيض الأجور النقدية، والأسعار بدرجة كافية تسمح بانتقال منحنى العرض الكلي على المدى القصير إلى جهة اليمين، وبالتالي إعادة الاقتصاد إلى التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل، وهذه الطريقة تحتاج إلى فترة طويلة من الزمن لكي تؤتي ثمارها بالكامل.

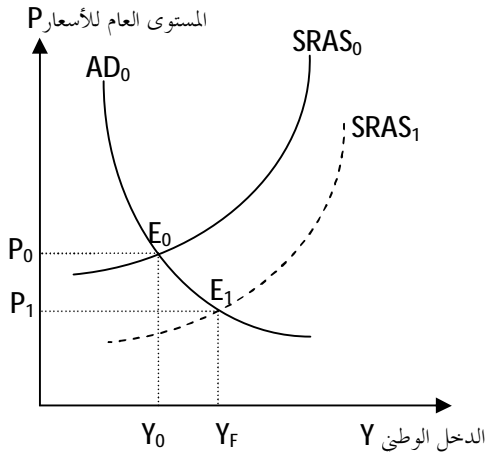
الأسلوب الثاني: ويعتمد على الدور الذي بلعبه انتقال منحنى الطلب الكلي (AD) إلى جهة اليمين في إزالة الفجوة الانكماشية وفي استعادة التوازن عند الاستخدام الكامل (Y_F) ، ويمكن للحكومة عن طريق سياسة مالية توسعية تحقيق هذا الهدف.

¹ - عبد الله شحاته خطاب: الحزم التحفيزية في الدول العربية ومواجهة الأزمة المالية "رؤية تحليلية لفعالية السياسة المالية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، لبنان، ديسمبر 2009، ص 03.

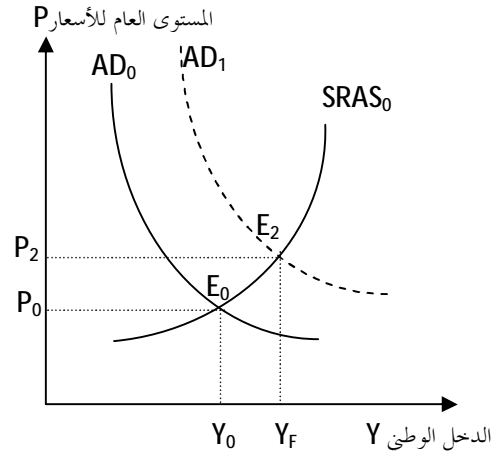
² - نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف: الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 304، 305.

³ - أسامة بشير الدباغ و أئيل عبد الجبار الجومرد: المقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 259.

الشكل رقم (02): السياسة المالية ومعالجة الفجوات الانكماشية



1- الأسلوب الأول التلقائي في علاج الفجوات الانكماشية



2- الأسلوب الثاني في علاج الفجوات الانكماشية

المصدر: أسامة بشر الدباغ و أئيل عبد الجبار الجومرد: المقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 259

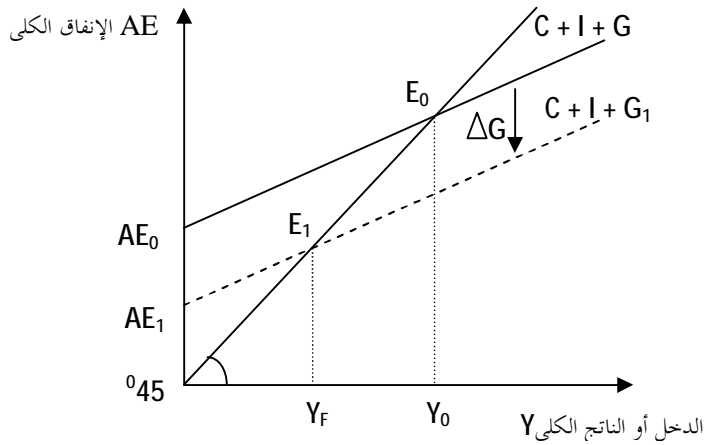
من خلال الشكل يتضح لنا أنه يمكن إزالة الفجوة الانكماشية من خلال انتقال منحنى العرض الكلي (SRAS) ببطء جهة اليمين، أو من خلال سياسة مالية توسعية تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (AD). تمثل (E_0) وضع التوازن الابتدائي لكل من الدخل (Y_0) والمستوى العام للأسعار (P_0) بحيث تعكس المسافة $(Y_F - Y_0)$ مقدار الفجوة الانكماشية التي تنشأ عند هذا الوضع التوازني، ويوضح الجزء (1) إمكانية إزالة الفجوة الانكماشية من خلال حركة منحنى العرض الكلي إلى جهة اليمين من $(SRAS_0)$ إلى $(SRAS_1)$ ، وهذه الحركة لمنحنى العرض الكلي (SRAS) يمكن أن تتم بشكل تلقائي وذلك إذا افترضنا توفر مرونة كافية في الأجور النقدية والأسعار نحو الانخفاض، كنتيجة للفجوة الانكماشية، وتؤدي حركة منحنى العرض الكلي (SRAS) هذه إلى استعادة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل (Y_F) ، كما تؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار إلى (P_1) .

ويوضح الجزء (2) إمكانية معالجة الفجوة الانكماشية من خلال انتقال منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين من (AD_0) إلى (AD_1) ، وقد ترجع هذه الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة طبيعية في الطلب لدى القطاع الخاص (استهلاك أو استثمار، أو إلى سياسة مالية توسعية)، وتؤدي مثل هذه الزيادة في الطلب الكلي إلى استعادة التوازن عند مستوى الدخل (Y_F) ، كما تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى (P_2) .

ثانيا- في حالة وجود فجوة تضخمية:

في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فهنا تستخدم سياسة مالية انكماشية وتهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوى الإنفاق الحكومي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وارتفاع الأسعار، وهنا تقوم الدولة بتخفيض مستوى الإنفاق العام مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار وهذا يؤدي إلى ضبط التضخم، أو تقوم برفع معدلات الضرائب مما ينعكس على تراجع معدلات الدخل المتاحة وبالتالي خفض القدرة الشرائية وهذا يعني ضبط مستوى الطلب الكلي⁽¹⁾. والشكل التالي يوضح أثر تراجع مستوى الطلب الكلي بفعل سياسة مالية انكماشية عندما يكون في الاقتصاد حالة تضخم.

الشكل رقم (03): أثر تخفيض الإنفاق الحكومي على مستوى التوازن



المصدر: نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف: مرجع سابق، ص 306.

نلاحظ من الشكل البياني أن الاقتصاد يتوازن عند النقطة (E_0) وهذا يعني أن مستوى الإنفاق الكلي يفوق مستوى الاستخدام الكامل (Y_F) مما يعني وجود فجوة تضخمية، وبالتالي لابد من تراجع مستوى الإنفاق الكلي إلى النقطة (E_1) التي تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام التام للإنتاج (Y_F). ويمكن خفض مستوى الطلب الكلي والقضاء على الفجوة التضخمية برفع معدلات الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وكذلك الاستثمار أو تخفيض مستوى الإنفاق الحكومي (G) أو كلاهما معا وبالتالي علاج الفجوات التضخمية.

¹ - نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف: مرجع سابق، ص 306.

كذلك إتباع سياسة مالية انكماشية (زيادة الضرائب ، تخفيض الإنفاق الحكومي) يؤدي إلى زيادة فائض الميزانية أو التقليل من العجز فيها وهذا ما يساهم بدوره في تخفيض الطلب الكلي ومن ثم معدل التضخم⁽¹⁾. كما تم توضيح في حالة الفجوة الانكماشية طريقة علاجها بإحدى الأسلوبين السابقين يمكن تطبيق ذلك على الفجوة التضخمية كما يلي⁽²⁾:

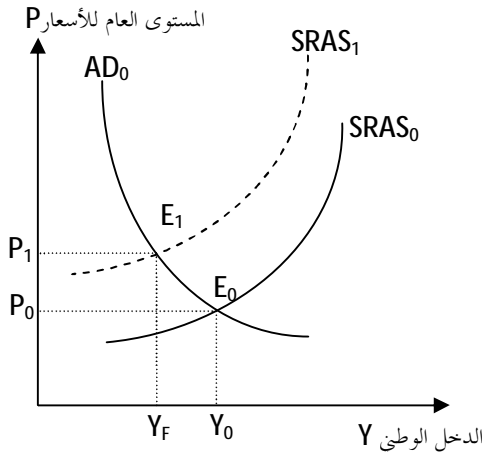
الأسلوب الأول: ويعتمد على الدور التلقائي الذي يمكن لفائض الطلب أن يلعبه، من خلال ارتفاع الأجور النقدية في إزالة الفجوة التضخمية، وتعتمد على آلية التكيف التلقائية في هذه الحالة على انتقال منحنى العرض الكلي (SRAS) إلى جهة اليسار (بفعل الارتفاع في الأجور النقدية)، وبالتالي استعادة التوازن عند مستوى الإنتاج (Y_F)، إلا أن هذا الأسلوب لا يخلو من محاذير، فاستعادة التوازن عند مستوى الاستخدام التام سوف يرافقه عادة ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

الأسلوب الثاني: ويعتمد على الدور الذي يمكن أن يلعبه انتقال منحنى الطلب الكلي (AD) إلى جهة اليسار في إزالة الأجور التضخمية واستعادة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل (Y_F)، ويمكن للسياسة المالية من خلال زيادة الضرائب أو من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي أن تساعد على انكماش الطلب الكلي وإزالة الفجوة التضخمية، ولعل من فوائد هذا الأسلوب هو تجنب الارتفاع في الأجور والأسعار، ومع ذلك فهذا الأسلوب لا يخلو هو الآخر من محاذير، فقد يبالغ القطاع الخاص في فهم مؤشرات السياسة المالية الانكماشية مما يدفع هذا القطاع إلى تخفيض إنفاقه بصورة كبيرة، وقد يؤدي ذلك بالتالي إلى تراجع الإنفاق الكلي إلى مستوى قد يقل بكثير عن المستوى الذي يتطلبه التوازن عند الاستخدام الكامل (Y_F) وينتهي الاقتصاد بذلك إلى الخروج من الفجوة التضخمية للوقوع في فجوة انكماشية.

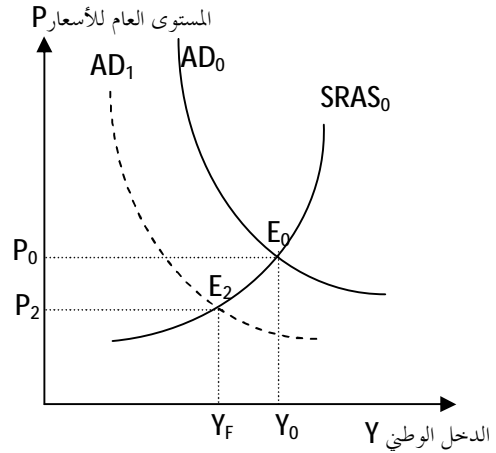
¹ - جيمس جوارتيني وريجارد استروب: جيمس جوارتيني وريجارد استروب: الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة السعودية، 1999، ص 306.

² - أسامة بشير الدباغ و أئيل عبد الجبار الجومرد: مرجع سابق، ص 262.

الشكل رقم (04): السياسة المالية ومعالجة الفجوات التضخمية



1- الأسلوب الأول التلقائي في علاج الفجوات التضخمية



2- الأسلوب الثاني في علاج الفجوات الانكماشية

المصدر: أسامة بشير الدباغ و أئيل عبد الجبار الجومرد: مرجع سابق، ص 261.

من خلال الشكل يمكننا توضيح معالجة الفجوات التضخمية تلقائياً عن طريق انتقال منحنى العرض الكلي (SRAS) من موقعه إلى جهة اليسار ، أو عن طريق سياسة مالية انكماشية تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي (AD).

تمثل (E0) وضع التوازن الابتدائي لكل من الدخل (Y0) والمستوى العام للأسعار (P0) بحيث تعكس المسافة (YF - Y0) مقدار الفجوة التضخمية التي تنشأ عند هذا الوضع التوازني.

يوضح الجزء (1) إمكانية إزالة الفجوة التضخمية من خلال حركة منحنى العرض الكلي إلى جهة اليسار من (SRAS0) إلى (SRAS1)، وهذه الحركة لمنحنى العرض الكلي (SRAS) يمكن أن تتم بصورة تلقائية كاستجابة لارتفاع الأجر النقدي والأسعار، وتؤدي مثل هذه الحركة إلى استعادة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل (YF)، كما تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى (P1).

ويوضح الجزء (2) أسلوب معالجة الفجوة التضخمية من خلال انتقال منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين من (AD0) إلى (AD1)، وقد يرجع هذا الانخفاض في الطلب إلى تراجع طبيعي في الإنفاق لدى القطاع الخاص (استهلاك واستثمار)، أو سياسة مالية انكماشية، وفي جميع الأحوال يؤدي انخفاض الطلب الكلي (AD) إلى استعادة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل (YF)، إلا أنه في هذه الحالة سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار إلى (P2).

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية:

اختلفت مفاهيم السياسة المالية وتفاوتت الأهمية النسبية لها نظرا لطبيعتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في الدول المتقدمة والدول النامية، وفي هذا المطلب سوف يتم عرض لأهمية ودور السياسة المالية في هاته الدول.

أولا- دور السياسة المالية في اقتصاديات الدول المتقدمة:

تتميز الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية ومقومات نموها الاقتصادي، وبالتالي تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هي البحث عن وسائل لعلاج الاختلالات ضمن الدورة الاقتصادية، حيث نلاحظ في حالات الانتعاش يزداد الطلب الكلي ليفوق إمكانيات الإنتاج فتظهر موجات تضخمية، في حين يؤدي الكساد إلى انتشار البطالة وتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية معطلة، وهذا يعود إلى نقص الطلب الكلي، وبالتالي فإن هدف السياسة المالية هي تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل، فتقوم بتعويض الانخفاض في الإنفاق الخاص بزيادة الإنفاق الحكومي وذلك لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار⁽¹⁾، والتأثير على نمط توزيع الدخل الوطني، أي التقليل من حدة انعدام التساوي في توزيع الدخل⁽²⁾.

لقد بين كيتز في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة وقد ركز لحل مشكلة البطالة على زيادة الطلب الكلي عن طريق زيادة الاستثمارات العمومية ملء الفجوة بين الدخل والاستهلاك، لقد أتى من جاء بعد كيتز ليظهر تناقض كيتز في تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار عند مستوى عمالة أقل من مستوى التشغيل الكامل، بعد استخدام السياسة المالية للتحكم في مستوى الطلب الفعال^(e)، والدليل على ذلك هو أن الميل الحدي للاستهلاك^(e_e) في الدول المتقدمة يكون منخفضا لصالح الميل الحدي للادخار، وعليه فإن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك،

¹ - وليد عبد الحميد عايب: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي "دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 95.

² - مجدي محمود شهاب: أصول الاقتصاد العام "المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 320.

^e - الطلب الفعال: يمثل الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي في المجتمع، ويتكون هذا الطلب من نوعين، طلب المجتمع على الاستهلاك (ويتوقف على مستوى العمالة والدخل والميل إلى الاستهلاك عند هذا المستوى)، والطلب على الاستثمار (ويتوقف على الحافز على الاستثمار، وتحدده الكفاية الحدية لرأس المال وكذلك سعر الفائدة)، وقد استخدم مصطلح الطلب الفعال لأول مرة من قبل "كيتز" في تحديد حجم الدخل عند مستوى التوازن وحجم العمالة المحققة عند هذا المستوى.

انظر: سميح مسعود: الموسوعة الاقتصادية، الجزء الأول، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 474

^{e_e} - الميل الحدي للاستهلاك: هو مقدار التغيير في الاستهلاك نتيجة التغير الحاصل في الدخل وعادة ما يرتفع هذا الميل عند تدرج مستويات الإشباع لدى الفرد، وهذا موافق لتدني مستوى الدخل، لذلك فزيادة الدخل سوف توجه نحو الاستهلاك لدى الطبقات غير المشبعة وهذا يعمل على تخفيف الطلب.

كما أن زيادة حجم الاستثمار سيؤدي إلى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال، وهكذا سيظهر قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الاستثمار مع الادخار عند مستوى دخل أقل من مستوى التشغيل التام⁽¹⁾.

وبالتالي في الدول المتقدمة يكون دور القطاع الخاص مهم فهو الذي يقوم بوظيفة، لكن في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي يلزم تدخل الدولة لخلق الطلب الكلي الفعال اللازم وجوده للوصول إلى التشغيل الكامل، والدولة تقوم بالتوسع في الإنفاق في حالات الكساد عن طريق خلق عجز في ميزانيتها، كما تقوم بالحد من الإنفاق وزيادة إيراداتها في حالات التوسع الاقتصادي المصحوبة بضغط تضخمية أي خلق فائض في ميزانيتها أي أن ميزانية الدولة تتقلب تبعاً للدورة الاقتصادية المختلفة⁽²⁾.

ففي حالة الكساد تستخدم السياسة المالية لزيادة مستوى ورفع الإنفاق الكلي حتى يتساوى مع قيمة الإنتاج (العرض الكلي مع الطلب على السلع والخدمات) الذي يتحقق عند مستوى التشغيل التام لعوامل الإنتاج، يمكن رفع مستوى الطلب بأكثر من وسيلة من بينها⁽³⁾:

زيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، ورفع مستوى الإنفاق الخاص بتشجيعه بزيادة المدفوعات التحويلية كالمنح والإعانات، وتخفيض الضرائب وتؤدي زيادة الطلب بواسطة السياسة المالية - حيث طاقة إنتاجية معطلة في الجهاز الإنتاجي في حالة الكساد، وحيث يتمتع الإنتاج بدرجة عالية من المرونة - إلى زيادة العمالة والإنتاج. وفي حالة التضخم فإن السياسة المالية تستخدم لخفض مستوى الطلب ومستوى الإنفاق الكلي حتى يتعادل مع قيمة الإنتاج مقوماً بالأسعار الجارية.

وبصفة عامة يمكننا القول أن الدول المتقدمة هي تلك التي يبرز فيها الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني، ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في تلك المجتمعات في تهيئة البيئة المناسبة لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة، وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي قد تؤدي إلى حدوث خلل في ميزانية الاقتصاد الوطني عند مستوى التشغيل دون وجود تضخم، وبالرغم من أهمية السياسة المالية ودورها الفعال لتحقيق الاستقرار في مستوى التشغيل والدخل، إلا أنها في هذه الدول تتجه أكثر نحو مساندة الاستثمار الخاص، ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال⁽⁴⁾.

¹ - سامي خليل: النظريات والسياسات المالية والنقدية، كاظمة للنشر، الكويت، 1982، ص 465.

² - محمد دويدار: مرجع سابق، ص 374.

³ - عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 50.

⁴ - وليد عبد الحميد عايب: مرجع سابق، ص 95.

ثانياً- دور السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية:

1- خصائص الدول النامية ودور السياسة المالية:

هي دول لم يكتمل نموها الاقتصادي بعد، وهي دول بالكاد تهيئ لمتوسط سكانها قدراً من حاجات وأسباب الرفاهية وفي هذه الدول تقوم السياسة المالية على تمويل برامج التنمية الاقتصادية، وتصب الحكومة جل اهتمامها في سبيل رفع الدخل الحقيقي للفرد وكذا خلق الاستثمارات وتوظيفها لزيادة موارد المجتمع⁽¹⁾. لكن عند الحديث على السياسة المالية في الدول النامية فإننا نواجه مشكلتين أساسيتين، تتمثل المشكلة الأولى في تحديد الإطار الذي يشمل مصطلح الدول النامية، فمن الملاحظ أن هذه الدول تشترك في عدة خصائص كالاعتماد على المواد الأولية، عدم مرونة الجهاز الإنتاجي...، أما المشكلة الثانية فتتمثل في مدى أهمية تمييز مشاكل المالية العامة عن المشاكل الاقتصادية الأخرى، فإذا ما اعتبرنا أن مسائل المالية العامة متماثلة مهما كانت خصائص الدول المدروسة فإن محاولة تخصيص الدول النامية بمعالجة خاصة تنهار، ويصبح التحليل الذي ينطبق على الدول المتقدمة ينطبق أيضاً على الدول النامية، وهذا لا يتماشى مع واقع هذه الأخيرة⁽²⁾، وعموماً نلاحظ أن الدول النامية تعاني من جهاز إنتاجي منعدم المرونة وأن أي محاولة لزيادة الطلب الفعال سيؤدي إلى حدوث تضخم بالإضافة إلى انخفاض الادخار الوطني⁽³⁾. ويمكن إدراج الخصائص التالية⁽⁴⁾:

- عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط بين الرأسمالية والاشتراكية.
- تعتمد أغلب هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية إلى الخارج.
- انخفاض الاستثمار الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.
- ارتفاع معدلات التضخم: تعد الدول النامية أكثر دول العالم تضرراً من مشكل التضخم، والذي يظهر من خلال الارتفاع المتواصل والمتزايد في مستوى الأسعار، إذ يعكس عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الادخار والاستثمار. تختلف تفسيرات أسباب التضخم، فهناك من يرجع التضخم إلى عوامل نقدية، نتيجة الإفراط في إصدار النقود بوجه خاص وسوء تنظيم النظام النقدي المالي بوجه عام. وهناك من يعتقد أن الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني هو السبب الرئيسي للتضخم، وأن حدوث التضخم ممكن حتى ولو لم يكن

¹ - عبد الله حياية: أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 16.

² - وليد عبد الحميد عايب: مرجع سابق، ص 96.

³ - نصار العبادي: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 196.

⁴ - طارق الحاج: مرجع سابق، ص 35، 36.

هناك زيادة في الإنفاق الكلي، وذلك بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وعدم التناسب بين العرض والطلب الكلي. في حين يعتقد النقديون أن التضخم بالدول النامية ينتج أساساً عن عدم اختيار الأدوات الملائمة لتحقيق الاستقرار النقدي الملائم للتنمية، مما يؤدي إلى التأثير السلبي على المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل الادخار والاستثمار وميزان المدفوعات وتخصيص الموارد.

- انخفاض الدخل : تتميز هذه الدول بانخفاض متوسط دخل الفرد (باستثناء الدول المصدرة للبتروول) والإقبال المتزايد على الاستهلاك، نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، و بالتالي فإن أي زيادة في الدخل يتوجه الجزء الأكبر منها إلى الاستهلاك، و تصبح المشكلة في هذه الدول هي مشكلة انخفاض الادخار نتيجة انخفاض الميل الحدي للادخار، وفي ظل هذه الظروف يصبح استكمال الهيكل الإنتاجي وبناء مزيد من الطاقة الإنتاجية بالغ الصعوبة، نتيجة ضعف المدخرات، ويصبح الهدف الأول للسياسة المالية هو تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمار⁽¹⁾.

وتعاني أيضاً الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز الموازنة العامة وتعود العجزات إلى ضعف الإيرادات الضريبية نتيجة كثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي إلى جانب ضعف الطاقة الضريبية^(e)، وزيادة أعباء الديون الخارجية، لذلك تعد السياسة المالية الأكثر فعالية في مجال تحريك عجلة الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية للدول النامية، فغياب سوق رأس مال نشط في الدول النامية يجعل من السياسة النقدية لا تستطيع تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، في حين أن السياسة المالية تتصل بالحياة اليومية للأفراد مما يجعلها أكثر تحريكاً وتأثيراً في مستوى الإنفاق العام والخاص وكذلك الاستثمار، فزيادة أو فرض ضرائب جديدة ستؤثر في المجتمع ككل، في حين أن تغير سعر الفائدة أو الاحتياطات الإجمالية لن يكون له ذلك الأثر، ومن هنا فإن السياسة المالية أكثر فعالية في المجتمعات النامية، فهي تهدف إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الثروات والدخول ومستويات الاستهلاك بين الأفراد، وأداة هامة لمواجهة الضغوط التضخمية أو التقلبات الاقتصادية⁽²⁾.

¹ - سعيد الحضري: السياسة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص ص 143، 144.

^e - هناك الطاقة الضريبية الفعلية ويقصد بها تلك الحصيللة التي يتم تحقيقها في ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك الهياكل التنظيمية السائدة في الدول المعنية. أم الطاقة الضريبية الممكنة أو المحتملة فيقصد بها حصيللة الضرائب التي يمكن تحقيقها في ظل علاج الأسباب والمعوقات التي يتمخض عنها انخفاض معدلات الاقتطاع الضريبي، مما يؤدي إلى تحقيق إيرادات ضريبية تفي بمتطلبات تمويل برامج الإنفاق العام.

² - عبد الحليم كراجه وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 196.

2- هيكل السياسة المالية في الدول النامية:

يعكس هيكل السياسة المالية المطبق، بدول ما، تطورات وأهداف هذه الدول، وذلك من خلال حجم وكيفية توزيع النفقات العامة ومصادر الإيرادات العامة وكذا الوضعية التي تعرفها الموازنة العامة. ونتيجة للأوضاع الاقتصادية المزرية التي تعرفها الدول النامية، قامت بصياغة سياسات مالية (توسعية في مجملها) كفيلة بمعالجة مشاكلها الاقتصادية سابقة الذكر. ولكن رغم كل الجهود المبذولة من طرف هذه الدول، إلا أن هذه السياسات لم تخل من العيوب والنقائص.

1-2- النفقات العامة بالدول النامية:

ما يميز سياسة الإنفاق العام بالدول النامية أنها سياسة تتميز بعدم الرشاد في الإنفاق (غياب ترشيد الإنفاق الحكومية^(e))، هذا الذي كان سببا في تفاقم العجز بالموازنة العامة لهذه الدول. حيث يترتب على عدم الرشاد في الإنفاق العام استنزاف الموارد الحكومية دون تحقيق الهدف المطلوب، أو تحقيقه بتكلفة مرتفعة نتيجة عدم حساب التكلفة والعائد لأوجه الإنفاق المطلوبة، وعدم دراسة البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف الحكومية المخطط لها. وبالتالي ارتفاع الفجوة بين الموارد المالية المتاحة والإنفاق الحكومي المطلوب لتقديم الخدمات العامة⁽¹⁾.

الجدول رقم (01): هيكل النفقات العامة لبعض الدول النامية والمتقدمة لسنة 1993. الوحدة: (%)

القطاعات	الدول							
	دول متقدمة			دول نامية				
الو.م.أ	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	تونس	سيرلانكا	نيكاراغوا	مدغشقر	
الدفاع	19.3	6.4	6.0	9.9	5.4	11.4	6.8	7.5
التربية	2.0	0.8	7.0	3.3	17.5	10.4	14.2	17.2
الصحة	17.1	16.8	16.1	14.0	6.6	5.2	13.0	6.6
السكن الاجتماعي	31.7	45.9	45.5	32.5	18.6	16.6	15.8	1.5
خدمات اقتصادية	6.2	9.7	5.0	6.6	22.5	20.8	18.0	36.0
أخرى	23.7	20.4	20.4	33.7	29.3	35.5	32.5	31.0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: عبد الحميد قدي: مرجع سابق، ص 184.

^e - يقصد بترشيد النفقات العامة حسن تصرف الدولة في إنفاق الأموال دون إسراف ولا تقصير، مع مراعاة البعد الكيفي إلى جانب البعد الكمي.

¹ - قطاع الدراسات التنموية: تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة العامة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، دراسة منشورة في شبكة بوابة مصر للمعلومات، القاهرة، مصر، 2005، ص 06.

إن ارتفاع نسبة الإنفاق على الخدمات الاقتصادية (التي تقع في مقدمتها الإنفاق على البنية التحتية) بالدول النامية يبدو واضحاً من خلال الجدول (01)، على عكس الدول المتقدمة التي تخطت هذه المرحلة. إن نسبة مساهمة الدول المتقدمة في الإنفاق على قطاع التعليم مقارنة بإنفاقه على القطاعات الأخرى منخفض بشكل كبير مقارنة بالدول النامية، ويعود ذلك إلى اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في هذا القطاع، أما الدول النامية فهي تنفق على هذا القطاع بشكل كبير، وأغلب هذه الدول تمنح خدمة التعليم بشكل مجاني وإجباري.

يتبين لنا أيضاً من خلال الجدول رقم (01) أن نسبة ما تخصصه الدول النامية من إنفاق على قطاع الصحة أمام حجم إنفاقها الكلي ضعيف جداً، مقارنة بالدول المتقدمة، التي وصلت فيها هذه النسبة (في مثلنا هذا) إلى 16% كمتوسط، على عكس الدول النامية التي لم تتجاوز 8%. ومع انخفاض حجم التحويلات الاجتماعية للخدمات التعليمية والصحية التي يحصل عليها الفرد البسيط بالدول النامية، فإن إنتاجية العامل بهذه الدول ستكون لا محالة منخفضة.

2-2- الإيرادات العامة بالدول النامية:

تعرف العديد من الدول النامية انخفاضاً كبيراً في مستوى إيراداتها العامة مقارنة بحجم نفقاتها، كما أن بنية هذه الإيرادات تختلف من دولة إلى أخرى، فنجد أن الدول البترولية (الدول المصدرة للبترول) تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية مقارنة بالإيرادات الضريبية (الإيرادات العادية)، والدول العربية خير مثال على ذلك، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية من إجمالي الإيرادات (نسبة مئوية %)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات تشكيلة الإيرادات
75.2	72.0	73.4	71.9	65.5	62.1	• الإيرادات النفطية
15.9	18.0	17.9	19.3	23.9	25.1	• الإيرادات الضريبية (منها):
5.5	5.8	5.5	5.4	6.5	7.1	- الضرائب على الدخل و الأرباح
4.6	4.8	4.9	5.7	6.7	7.2	- الضرائب على السلع والخدمات
5.3	7.1	7.1	5.7	3.7	4.1	- الرسوم الجمركية
5.2	6.9	5.7	6.0	6.8	11.7	• الإيرادات غير الضريبية
3.8	3.1	3.0	2.8	3.7	3.5	إيرادات أخرى

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، 2009، ص 330.

لكن الدول العربية لا تمثل الدول النامية أحسن تمثيل، بل إنها تعتبر حالة خاصة من الدول النامية. إذ نجد أن أغلب الدول النامية تعتمد في تمويل نفقاتها على الإيرادات الضريبية رغم انخفاض حصيلتها. كما يجدر بنا التنويه إلى أن هيكل الضرائب يختلف بين الدول النامية و المتقدمة و ذلك يعود للاختلاف في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية بين هذه الدول. كما أن صورته -هيكل الضرائب- تتعدد من دولة نامية إلى أخرى، بشكل يصعب معه تقسيم هذه الدول إلى فئات.

لكن نجد هذه الدول يشترك في مجموعة من الخصائص:

(أ) - انخفاض حجم الاقتطاعات الضريبية: إن حجم الاقتطاعات الضريبية يتناسب طردياً مع مستوى التقدم الاقتصادي، ففي الوقت الذي يتجاوز فيه معدل الاقتطاع الضريبي بالدول المتقدمة ثلث الناتج المحلي الخام لهذه الدول، نجد في الدول النامية يقارب 9%. ومرد ذلك إلى الأسباب التالية:

⊕ انخفاض غالبية دخول السكان بالدول النامية عن الحد الأدنى لمستوى المعيشة مما يجعلهم في خانة الإعفاء الضريبي.

• الاقتصاد على فرض الضرائب النوعية على الدخل التي لا تصيب جميع عناصره (مما يحد من نطاق سرياتها، ويحد بالتالي من حصيلتها).

ز اقتصار إمكانيات فرض الضرائب على أرباح الشركات على عدد محدود منها وذلك لتمكين أغلبها من تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح (خاصة الشركات الأجنبية، وذلك لحساسيتها من الضرائب الوطنية من جهة واحتمال تعرضها للازدواج الضريبي من جهة أخرى)⁽¹⁾.

• صعوبة تقدير حجم الدخل الفردي بالدول النامية، نظرا لكبر حجم القطاع غير النقدي وارتفاع نسبة الأمية وبالتالي استحالة ملء وتقديم أبسط الإقرارات الضريبية، وعدم مسك دفاتر أو سجلات منتظمة، ناهيك عن ضعف كفاءة وخبرة الأجهزة الضريبية⁽²⁾.

ب) - الاعتماد على الضرائب غير المباشرة: نجد أن النظم الضريبية في الدول النامية تتميز بارتفاع النسيب النسبي للضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الموارد الحكومية⁽³⁾ مقارنة بالدول المتقدمة التي تعتمد بشكل كبير على الضرائب المباشرة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): الأهمية النسبية لعناصر الهيكل الضريبي في الدول النامية و المتقدمة سنة 1998 الوحدة: (%)

الدول النامية الأخرى	الدول النامية في الشرق الأوسط	الدول النامية في أوروبا	الدول النامية في آسيا	الدول النامية في إفريقيا	مجموع الدول النامية	مجموع الدول المتقدمة	الدول الاقتطاعات الإجارية
38.2	35.5	36.3	28.2	26.5	32.9	52	الضرائب المباشرة
19.6	23.9	17.7	24	22.9	21.6	29.7	ضرائب الدخل والأرباح
2.6	1.8	3.2	-	0.3	1.6	0.6	ضرائب الأجرور و المرتبات
1.6	2.1	0.6	2	0.9	1.4	2.1	ضرائب الملكية
14.4	7.7	14.8	2.2	2.4	8.3	19.6	اشتراقات الضمان الاجتماعي
57.4	53.4	60.9	61.8	67.4	60.1	42	الضرائب غير المباشرة
41	38.6	54.1	46.7	39.3	43.9	40.7	ضرائب السلع والخدمات
16.4	14.8	6.8	15.1	28.1	16.2	1.3	ضرائب المعاملات الخارجية
4.4	11	2.8	10	6.1	6.9	6	ضرائب أخرى

المصدر: عثمان سيد عبد العزيز و شكري رجب العشاوي: النظم الضريبية "مدخل تحليلي وتطبيقي"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية،

مصر، بدون تاريخ، ص 37.

¹ - يونس أحمد البطريق: النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 192-194.

² - حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص 307، 308.

³ - سميرة إبراهيم أيوب: المالية العامة، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 155.

يعود هذا الاعتماد الكبير للدول النامية على الضرائب غير المباشرة إلى الأسباب التالية⁽¹⁾:

ü إن انخفاض مستويات الدخل يؤدي إلى انكماش الضرائب المباشرة أمام الضرائب غير المباشرة، التي يمكن التوسع في فرضها بغض النظر عن مستويات الدخل.

ü الثبات النسبي لحصيلة الضرائب غير المباشرة في مواجهة التقلبات الاقتصادية نتيجة لارتباط هذا النوع من الضرائب بحجم أووعيتها (الاستهلاك أو الإنتاج أو التصدير أو الاستيراد) إذ لا تسجل هذه الضرائب المفروضة على التدفقات العينية سوى التغيرات الكمية، على عكس الضرائب المباشرة التي ترتبط أساسا بقيمة أووعيتها من الدخل النقدي.

ü يعتمد على الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك، ذلك أنها أفضل أداة ضريبية في هذا الشأن، كما أن فرض هذه الضرائب على السلع الكمالية يزيد من عدالة توزيع العبء الضريبي.

ü إن احتلال قطاع تصدير المواد الأولية (كالمحروقات مثلا) مكان الصدارة في بعض الدول النامية، نتيجة لكونه المصدر الرئيسي لدخلها، يجعل منه منجما ثريا بالإيرادات الضريبية التي يتم تحصيلها عن طريق الضرائب غير المباشرة (الضرائب الجمركية).

أما عن الاعتماد على الضرائب غير المباشرة في الدول المتقدمة، فيبدو من خلال الجدول (03) أنها دورها ثانوي للغاية وخاصة الضرائب المتعلقة بالتجارة الخارجية (تشكل نسبة 1.3% من الهيكل الضريبي) و ذلك حتى لا ينطوي على فرض ضرائب جمركية آثار غير حميدة على التجارة الخارجية والنشاط الاقتصادي بأسره

2-3- وضعية الموازنة العامة للدول النامية:

انطلاقا من الوضع الذي تعرفه كل من النفقات والإيرادات العامة بالدول النامية، نستطيع مباشرة التعرف على وضعية الموازنة العامة بهذه الدول، إذ نتيجة لنمو نفقاتها العامة وتمثيلها لنسب معتبرة من ناتجها المحلي، وضعف وانكماش إيراداتها العامة، حققت جل هذه الدول عجزا في موازنتها العامة على مدى مسيرتها التنموية. ويختلف وضع الموازنة العامة فيما بين الدول النامية و المتقدمة، وذلك نظرا لاختلاف أهداف كل منهما. فتركز الدول النامية على توفير البنية الأساسية، خلق قاعدة صناعية، تشجيع إقامة أنشطة جديدة، وأمام تزايد انخفاض حصيلة الإيرادات العامة وخاصة الضريبية، ترتفع نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الخام. هذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹ - يونس أحمد البطريق: مرجع سابق، ص ص 195-200.

جدول رقم (04): نسبة العجز الموازي إلى PIB بالدول النامية سنة 1994 الوحدة: (% من PIB)

عجز الموازنة	النفقات	الإيرادات	
9.4-	31.3	21.9	الدول النامية بإفريقيا
2.4-	17.8	15.4	الدول النامية بآسيا
7-	36.3	29.3	الدول النامية بالشرق الأوسط وأوروبا

المصدر: قطاع الدراسات التنموية: تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة العامة، مرجع سابق، ص 10.

يبدو أن نسبة العجز الموازي إلى الناتج المحلي الخام تختلف حتى ما بين الدول النامية، فنجد النسبة مرتفعة في الدول النامية المتواجدة بإفريقيا و أوروبا والشرق الأوسط، في حين نجدها منخفضة بالدول النامية الآسيوية، نتيجة لانخفاض الإنفاق العام مقارنة بالدول النامية الأخرى.

فاتجاه العجز في الموازنات العامة للبلاد النامية نحو التفاقم هو أمر يعكس اختلالا هيكليا، قد كان متزامنا مع ظهور أزمة التنمية في هذه البلاد من ناحية، ومقترنا بالصددمات الخارجية الكثيرة التي تلقتها هذه البلاد نتيجة للوضع الضعيف وغير المتكافئ الذي احتلته في الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى.

ويلاحظ اختلاف درجة وطبيعة العجز من دولة لأخرى وذلك حسب طبيعة الهيكل الاقتصادي لكل دولة، ودرجة تقدمها، والسياسات المالية المتبعة من جانب الحكومات، والظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدولة، ودرجة الإصلاح المالي والاقتصادي سواء المتعلقة بالإيرادات أو النفقات وأوجه الإنفاق العام⁽¹⁾.

وهذا ما يفسر لنا علاقة التبعية التي تربط الدول النامية بالدول الصناعية المتقدمة وهو ما جعلها في واجهة تلقي الصدمات الخارجية، مثل صدمات تقلبات أسعار الصرف وانهيار نظام النقد الدولي، وهبوط الطلب العالمي على المواد الخام التي تصدرها هذه البلاد، وصدمة ارتفاع أسعار الواردات (التضخم المستورد) وارتفاع أسعار الفائدة في أسواق النقد الدولية، وتدهور شروط التبادل التجاري⁽²⁾.

ولقد لعبت الموازنة العامة بالدول النامية لعقود من الزمن دورا مهما في إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء والمحرومين، وتحقيق الكثير من الإنجازات الإيجابية في مجال تحسين المعيشة من جهة، ومجال النمو الاقتصادي من جهة أخرى، لكن سياسة العجز الموازي التي تبنتها أغلب الدول النامية لا تعد الأسلوب المناسب للقضاء على المشاكل الاقتصادية سابقة الذكر، ذلك أن هذه المشاكل لا ترجع إلى نقص الطلب الكلي

¹ - إدارة البحوث: تطور عجز الموازنة العامة للدولة (الأسباب، الآثار، الحلول)، النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري، القاهرة، العدد 03، المجلد 59، 2006، ص 15.

² - رمزي زكي: انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000، ص ص 92-90.

(كما تعرفه الدول المتقدمة أحياناً)، بل تعود إلى ضعف الإنتاجية المتاحة التي تعتبر مشكلة مزمنة، تتطلب حلولاً طويلة الأجل لا يوفرها أسلوب التمويل بالعجز⁽¹⁾.

وبعد دراسة بعض خصائص الدول النامية وهيكل سياساتها المالية يمكن استخلاص أن السياسة المالية تعد أداة هامة لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة بطء تحرك القطاع الخاص وتحركه بشكل غير ملائم في مواجهة حوافز تنشيط الاقتصاد لذلك يصبح من الضروري تصميم مجموعة من الإجراءات المالية لضمان حدوث تعاف سريع من أوضاع الركود لإعادة ثقة القطاع الخاص في الأوضاع الاقتصادية⁽²⁾، وتوفير محددات صياغة السياسة المالية التي يمكن أن تضفي فعالية على هذه الإجراءات المالية في الدول النامية، ومن هاته المحددات⁽³⁾:

ü توفير مستوى إداري وتخطيطي كفاء.

ü توفير الوعي الضريبي لدى الأفراد.

ü توفر سوق مالية نشطة.

ü توفر جهاز مصرفي فاعل.

ü توفر النمو والتقدم في المؤسسات العامة.

¹ - عبد العزيز على السوداني: أسس السياسة المالية "مدخل تحليل قرارات المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 97.

² - وليد عبد الحميد غايب: مرجع سابق، ص 97.

³ - محمود حسين الوادي وآخرون: مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 326.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية إحدى أهم عناصر السياسة الاقتصادية التي تتدخل بها الدولة في الحياة الاقتصادية، فهي عبارة عن برامج تخططها الحكومة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها من الإيرادات العامة وبرامجها في الإنفاق العام هاته البرامج تترجم في الموازنة العامة للدولة، وهذا لإحداث آثار مرغوبة وتجنب أخرى غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك سعيا لتحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع (عمالة كاملة، معالجة الاختلالات المالية والاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاقتصادية...)، ومن هذا يتضح لنا أن هناك أدوات للسياسة المالية تتمثل في الإيرادات العامة، النفقات العامة، الموازنة العامة للدولة، وسوف نفرد سياسة الأجور والأسعار بمطلب خاص بها نظرا لأهمية هاته الأداة باعتبارها ضمن تدابير السياسة المالية التي تنتهجها الدولة.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق الحكومي

لعل من الضروري الإشارة إلى أن الإنفاق العام يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتزداد أهمية دراسة النفقات العامة مع تطور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية لكونها الأداة التي تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها، لكن المجال لا يفسح بإلقاء الضوء تفصيلا على كل الجوانب الخاصة بالإنفاق الحكومي إلا أنه يمكن تناول النقاط التالية:

أولا - مفهوم الإنفاق الحكومي وأولويته:

1- مفهوم الإنفاق الحكومي:

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه " مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"⁽¹⁾. وتعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى تنظيماتها، بقصد إشباع الحاجات العامة⁽²⁾.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 173

² - جمال لعامرة: مفهوم النفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي "دراسة مقارنة"، مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 03، 1998، ص 02.

مع ملاحظة أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، وترتبط بأهداف السياسة المالية لتلك الدولة، والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع⁽¹⁾.

فالنفقة العامة يمكن اعتبارها أي ذات ثلاثة أركان⁽²⁾:

- مبلغ نقدي

- يقوم بإنفاقه شخص عام.

- الغرض منه هو تحقيق نفع عام.

وبالتالي فإن الإنفاق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية، التي تعتمد في التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

و يعبر الإنفاق العام عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وتشمل النفقات العامة جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، سواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية⁽³⁾.

2- أولوية الإنفاق الحكومي:

اختلف كتاب المالية العامة بخصوص تحديد الأسبقية في التقدير، أي هل يتم تقدير النفقات العامة وفي ضوء النتائج المترتبة عنها توضع تقديرات الإيرادات العامة، أم العكس؟ لقد ظهر رأيان متناقضان في هذا المجال⁽⁴⁾:

الرأي الأول: يرى كتاب المالية التقليديون أن الدولة تضع تقديرات نفقاتها ومن ثم تبحث عن الإيرادات اللازمة لتغطيتها، معتمدة في ذلك على ما لها من سلطة واسعة في الحصول على الإيرادات.

الرأي الثاني: يرى كتاب المالية المحدثون أنه بعد اتساع دور الدولة في الاقتصاد ثم دورها المالي أدى إلى اتساع النفقات العامة بحيث أصبح من غير الممكن أن تحدد النفقات حجم الإيرادات، كما أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات تتحدد بعدة عوامل أهمها:

ü ضرورة المحافظة على مستوى معيشة الأفراد، وعدم إيقاعهم بفرض الضرائب.

¹ - موسى رحمان: نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، الجزائر، 30/29 نوفمبر 2004، ص 03.

² - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 65.

³ - عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 179.

⁴ - محمد طاقة وهدى العزاوي: اقتصاديات المالية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 38، 39.

ن مراعاة الظروف الاقتصادية للدولة وأثر السياسة الإيرادية والإنفاقية على الاقتصاد.

ثانيا- التصنيفات المختلفة للإنفاق الحكومي:

يمكن تقسيم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات وذلك حسب مجموعة من المعايير، ويمكن جمعها في معيارين أساسيين⁽¹⁾: معيار علمي (نظري) ومعيار وضعي (عملي).

1- المعيار العلمي في تصنيف الإنفاق الحكومي:

ويقصد بها التقسيمات النظرية التي تناولها علماء المالية العامة، والتي تعتمد على التكرار أو الدورية وحسب أهدافها أو حسب آثارها الاقتصادية أو من حيث مقابلتها⁽²⁾:

1-1- التقسيم من حيث مقابلتها: تقسم إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية

(أ) - **النفقات الحقيقية:** ونعني بالنفقات الحقيقية التي تتم بمقابل، أي تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات، كالأجور وأسعار السلع والخدمات إلى جاني النفقات الاستثمارية، كما تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وبالتالي ارتفاع الدخل الوطني.

(ب) - **النفقات التحويلية:** أما النفقات التحويلية فهي التي تتم دون مقابل كالإعانات الاقتصادية، نفقات المساعدة والتضامن...، فهدفها ضمان عدالة نسبية في توزيع المداحيل على مختلف فئات المجتمع، والأفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر لهذه الموارد.

1-2- التقسيم حسب انتظامها ودوريتها: تقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية⁽³⁾

(أ) - **النفقات العامة العادية:** هي التي تظهر بصفة دورية محددة أي تلك النفقات التي تتكرر في موازنة الدولة، أي خلال كل سنة مالية، وتستخدم لإشباع حاجة دائمة.

(ب) - **النفقات العامة غير العادية:** فهي ذات طبيعة استثنائية، ولكن تدعو الحاجة إليها. بمعنى أنها تنشأ لمواجهة حالة طارئة كالكوارث الطبيعية والحروب وعليه فهي لا تتكرر سنويا.

إن هذا التقسيم قد يبدو صحيحا، لكنه محل نقد لأنه يعتمد على مبدأ التكرار السنوي في الميزانية، في حين تكون فيه ميزانيات بعض الدول تزيد مدتها عن السنة، كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام، ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية.

¹ - محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا: المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 28.

² - عادل فليح العلي: المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 55.

³ - سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 46.

ولذلك فإن الفكر المالي الحديث قد اتجه إلى التمييز بين نوعين من النفقات: النفقات العامة الجارية والنفقات الرأسمالية (الاستثمارية):

ن النفقات العامة الجارية: وهي ذات طابع عادي ودوري منتظم ومتكرر عادة وتهدف لتسيير أمور الجهاز الإداري العام في الدولة، وحصولها على ما تحتاجه من سلع وخدمات لتلبية متطلبات الأعمال الجارية بحيث لا يفرق بين الإنفاق المنتج والإنفاق غير المنتج، كالرواتب والأجور والنفقات الإدارية الاستهلاكية⁽¹⁾.

ن النفقات الاستثمارية (الرأسمالية): وهي نفقات مرتبطة بالمشروعات الاستثمارية التي تنفذها الحكومة ووحداتها وتصرف بهدف الحصول على تجهيزات رأسمالية لزيادة الخدمات العامة (كمشاريع التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية) ونفقات البحث والتطوير والبعثات الدراسية أو لزيادة الإنتاج السلعي (مشاريع إنتاجية)⁽²⁾.

وهناك معايير عديدة للتمييز بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، ومن حيث مصادر التمويل تغطي النفقات الجارية من الإيرادات الجارية، كما تغطي النفقات الاستثمارية بدورها من الإيرادات الاستثمارية. وبالمقابل لا يمكن اعتماد معيار الإنتاجية للتفريق بين النفقات العامة الجارية والنفقات الاستثمارية نظراً لصعوبة تحديد مفهوم الإنتاجية بدقة، ولا سيما أن النفقات الجارية يمكن أن تكون نفقات إنتاجية تساهم في رفع مستوى أداء عوامل الإنتاج في المجتمع وزيادة الدخل القومي بشكل مباشر أو غير مباشر⁽³⁾.

1-3- تقسيم النفقات حسب وظيفتها أو أهدافها: تقسم إلى نفقات إدارية واجتماعية واقتصادية

ويقصد بها تقسيم النفقات العامة تبعاً للوظائف التي تؤديها الدولة، حسب فلسفتها من ناحية، وظروفها التاريخية والإدارية من ناحية أخرى، ويميز الاقتصاديون بين ثلاث وظائف أساسية للدولة وهي⁽⁴⁾:

(أ) - **النفقات الإدارية:** ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها، وتضم نفقات الدفاع والأمن، الأجور...

(ب) - **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وتشمل نفقات التعليم والصحة والنقل والسكن.

¹ - فحطان السيوفي: السياسة المالية في سورية "أدواتها ودورها الاقتصادي"، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2008، ص 95.

² - عاطف وليم أندراوس: الاقتصاد المالي في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 105.

³ - فحطان السيوفي: مرجع سابق، ص 95.

⁴ - محمد عباس محرز: مرجع سابق، ص ص 82، 83.

(ج) - **النفقات الاقتصادية:** هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، يسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية، حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال.

2- المعيار الوضعي (العملي) في تصنيف الإنفاق الحكومي:

ويقصد بالتقسيم الوضعي للنفقات العامة مختلف الممارسات والتطبيقات العملية التي تعتمد وتلجأ إليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة، ويمكن إعطاء لمحة وجيزة عن تقسيمات الإنفاق العام عند بعض الدول⁽¹⁾.

2-1- تقسيم النفقات في فرنسا: تنقسم النفقات العام في فرنسا إلى قسمين رئيسيين⁽²⁾:

(أ) - **نفقات نهائية:** وتنقسم بدورها إلى نفقات عادية ونفقات رأسمالية.

(ب) - **نفقات ذات طبيعة مؤقتة:** وهذا يتم عن طريق القروض، والتسهيلات الائتمانية، ويطلق على هذا التقسيم بالتقسيم الأفقي للنفقات العامة، أما التقسيم الرأسي فيعتمد على المستوى الإداري (الوزارات، الهيئات، المصالح الحكومية)، كما يتم تقسيم النفقات في فرنسا حسب الوظائف إلى تسعة وظائف رئيسية هي: النفقات الإدارية، النفقات الاجتماعية، والصحية والتوظيف، نفقات التعليم والثقافة، نفقات الزراعة والخدمات الريفية، نفقات قطاع السكن والخدمات الحضرية، نفقات النقل والاتصالات، نفقات الصناعة والخدمات، نفقات القطاع الخارجي، نفقات الدفاع.

2-2- تقسيم النفقات في بريطانيا: تنقسم النفقات العامة في بريطانيا إلى نفقات جارية وغير جارية⁽³⁾

(أ) - **النفقات الجارية:** تمول من مصادر ضريبية وتنقسم بدورها إلى نفقات ذات اعتمادات دائمة أي لا تحتاج إلى تجديد سنوياً من قبل البرلمان، لأنها سبق وأقرت من قبل السلطة التشريعية بصكوك تشريعية ذات صفة دائمة إلا إذا تم تعديلها بصكوك تشريعية أخرى، وإذا اقتضت مصلحة البلاد ذلك ومن هذه النفقات المخصصات لأعضاء الأسرة المالكة ورؤساء الوزراء السابقين ورؤساء مجالس العموم السابقين، رئيس المعارضة وكذلك المراقب المالي العام، ورواتب الجهاز القضائي.

¹ - حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي: مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 167.

² - François DERUEL & Jacques BUISSO, **finances publiques « budget et pouvoir financier »**, 13^e édition, édition Dalloz, Paris, 2001, p 16

³ - قحطان السيوفي: مرجع سابق، ص 95.

وهناك اعتمادات تقرر سنوياً من قبل السلطة التشريعية كنفقات الدفاع والصحة والتعليم، والإسكان، والشؤون الاجتماعية، خدمة الدين العام، الإعانات الزراعية، إعانات السلطة المحلية.

(ب) - **النفقات غير الجارية:** وهي عادة نفقات عامة ذات صفة رأسمالية، كقروض تنمية الإسكان في المدن الحديثة، قروض الصناعة المؤممة، قروض السلطات المحلية.

2-3- **تقسيم النفقات العامة في الجزائر:** يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير وü نفقات التجهيز (الاستثمار)⁽¹⁾.

(أ) - **نفقات التسيير:** ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة من أجور الموظفين، مصاريف الصيانة، ومعدات المكاتب... إلخ، وهذه النفقات لا تكون أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، أي أنها لا تقوم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية، فهذا النوع موجه لتسيير هياكل الدولة حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وتقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب⁽²⁾:

ü أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

ü تخصيصات السلطات العمومية.

ü النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

ü التدخلات العمومية.

(ب) - **نفقات التجهيز (الاستثمار):** ويتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتوزع هذه النفقات على مختلف القطاعات، وتتفرع إلى ثلاثة أبواب⁽³⁾:

ü الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.

ü إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام والخاص.

ü النفقات الأخرى برأس المال.

¹ - المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، ج. د. ش: الجريدة الرسمية، العدد 28، 10 جويلية 1984.

² - المادة 24 من نفس القانون السابق.

³ - المادة 35 من نفس القانون السابق.

ثالثاً- الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي:

أدى التطور إلى التوسع في الإنفاق العام بصفة مستمرة في جميع دول العالم، وإلى تنوعه وتغير هيكله، وإلى تقرير إيجابية النفقة، واستخدام الإنفاق الحكومي كوسيلة لتحقيق زيادة الدخل واستقراره وحسن توزيعه. فالدولة وإن أمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بواسطة الضريبة والسياسة الائتمانية والنقدية إلا أن النفقات العامة تظل الأداة الأساسية لتنفيذ سياستها الاقتصادية.

فسياسة الإنفاق العام تستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، ويترتب عليها آثار متعددة الجوانب على الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار وعلى توزيع الدخل ومستوى الأسعار وعلى النمو الاقتصادي.

1- الأثر على الإنتاج الوطني:

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة، وهي غالباً سنة، فالنفقات العامة تؤثر على حجم الإنتاج والتشغيل، فهي قد تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، وذلك بطريق مباشر حينما تؤدي زيادة النفقات إلى زيادة قدرة الأفراد على العمل، وعلى الادخار⁽¹⁾.

2- الأثر على معدل النمو الاقتصادي:

يمكننا أن نتوقع أثراً إيجابياً للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في حالة زيادة الإنفاق العام الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل متزايد⁽²⁾، وعليه قد ينظر إلى آثار النفقات العامة تبعاً لتقسيماتها فالنفقات الاستثمارية مثلاً تعد إنفاقاً ضرورياً لتنظيم المعاملات وحافزاً لجذب رؤوس الأموال الخاصة بصفة عامة والأجنبية بصفة خاصة، مما يحفز الإنتاج نحو الازدهار ويزيد من معدلات النمو⁽³⁾.

3- الأثر على الاستهلاك الوطني:

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، أما الأثر المباشر فيقصد به ما قد يحدث من زيادة مباشرة في حجم طلب الدولة وأجهزتها ومؤسساتها من السلع الاستهلاكية، أما الأثر غير المباشر فيتمثل في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية⁽⁴⁾.

¹ - حسين مصطفى حسين: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 31.

² - عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 199.

³ - سعيد عبد العزيز عثمان: المالية العامة "مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 494.

⁴ - محمد عبد السلام عمر ومحمد إبراهيم الشافعي: مالية الدولة، مكتبة جواهر، القاهرة، مصر، 2003، ص 233.

4- الأثر على توزيع الدخل الوطني:

يعد موضوع توزيع الدخل القومي من الموضوعات الهامة، ليس فقط في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإنما كذلك في مجال الدراسات المالية، فهو يرتبط بعلاقة وثيقة مع نظرية الإنتاج، ويتوقف على الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة، ويؤثر الإنفاق على توزيع الدخل من خلال⁽¹⁾:

ü تتدخل الدولة عن طريق النفقات الحقيقية في التوزيع الأولي للدخول، التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج القومي، وهو ما يعني أن هذه النفقات الإنتاجية، تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج، وهي الأجور والفوائد والربح والأرباح؛ أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخل بين المنتجين.

ü تتدخل الدولة في التوزيع النهائي تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخل النقدية والعينية الناجمة عن التوزيع الأول من خلال النفقات التحويلية، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين وتعتمد الدولة بشكل كبير على الأدوات المالية، في إعادة التوزيع في رفع مستوى رفاهية المواطنين، أو الرفاهية الجماعية أو القومية، ولتحقيق أكبر إشباع جماعي ممكن.

5- الأثر على المستوى العام للأسعار:

لا تتحد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق بفعل قوى العرض والطلب فقط، بل تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر⁽²⁾. فيكون أثر الإنفاق العام على الأسعار محدودا إذا دخلت الحكومة مشتريه لبعض السلع والخدمات من الأفراد، ويكون أكثر فاعلية إذا أدى إلى زيادة القدرة الشرائية لهم، فالإنفاق الموجه إلى زيادة الاستهلاك يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار في المدى القصير ويستمر إذا لم يقابله توسع في الإنتاج على المدى الطويل، كذلك يتفاوت أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار بتفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، والملاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي خلال فترات الكساد والانكماش الاقتصادي يكون أثره ضعيفا على مستويات الأسعار، بعكس لما يكون الاقتصاد في حالة رواج اقتصادي حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار⁽³⁾.

¹ - عبد الله خجاجة: مرجع سابق، ص 69.

² - حسين مصطفى حسين: مرجع سابق، ص 33.

³ - معهد التخطيط القومي: الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي، القاهرة، مصر، 1995، ص 45.

وهناك ما يطلق عليه بالآثار غير المباشرة للإنفاق الحكومي تتمثل في أثر المضاعف وأثر المعجل (المسارع)⁽¹⁾.

المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة

إن التطور الذي عرفته الدولة في مختلف الميادين وخاصة الميدان الاقتصادي والاجتماعي ترتب عنه تزايد النفقات العامة واتساع مجالها، وزاد تأثيرها على الإنتاج والدخل والوطني، مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة للضرورة لتغطيتها، لذلك في العصر الحديث زادت أهمية الإيرادات العامة وأصبح دورها ليس تغطية النفقات العامة فقط، بل وسيلة في يد الدولة تستعملها في توجيه الاقتصاد وبالتالي توجيه الاستثمارات.

أولاً - مفهوم الإيرادات العامة:

الإيرادات العامة هي " مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"⁽²⁾.

ثانياً - تصنيفات الإيرادات العامة:

يمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى إيرادات عامة عادية وإيرادات عامة غير عادية⁽³⁾.

1- الإيرادات العامة العادية:

مجموعة الإيرادات التي تتصف بالدورية والانتظام كالضرائب الرسوم ، وإيرادات ممتلكات الدولة وهي :-
الضرائب - الرسوم - الدومين.

1-1- الضرائب:

تحتل الضرائب مقارنة مع بقية الموارد الأخرى للدولة مكانة كبيرة، ويتجلى ذلك من خلال اهتمام الكثير من الباحثين في علم المالية العامة لأنها تعتبر مورد رئيسي م موارد الدولة الحديثة.

(أ) - تعريف الضريبة: لقد عرفت الضريبة " على أنها اقتطاع نقدي جبري نهائي من الدولة بلا مقابل وفقاً لمقدرة الممول على الدفع لتغطية النفقات العامة وتحقيق أهداف المجتمع"⁽⁴⁾.

¹ - لتفاصيل أكثر حول هذا العنصر انظر: وليد عبد الحميد عايب: مرجع سابق، ص 146-157.

² - محمد عباس محرز: مرجع سابق، ص 139.

³ - عبد الله حيازة: مرجع سابق، 85.

⁴ - هشام مصطفى الحمل: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية" بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 171.

أو أنها اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائية دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية⁽¹⁾.

أما النظام الضريبي فيمكن تعريفه بأنه مجموعة من الضرائب والفرائض التي يلتزم رعايا دولة معينة في زمن محدد بأدائها للسلطة العامة على اختلاف مستوياتها من مركزية أو محلية، وتختلف ملامحه (النظام الضريبي) بين المجتمع الرأسمالي و المجتمع الاشتراكي، كما تختلف صورته في المجتمع المتقدم عن صورته في المجتمع المتخلف⁽²⁾، أما السياسة الضريبية فهي تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية⁽³⁾.

(ب) - أنواع الضرائب: يمكن تقسيم الضرائب إلى ما يلي:

E الضريبة على الأشخاص وعلى الأموال: الضريبة على الأشخاص تفرض على الأفراد اعتبارا لوجودهم في الدولة تحت رعايتها⁽⁴⁾، أما الضريبة على الأموال فتفرض على الأموال والممتلكات التي يحوزها الأشخاص كأرض أو عقار أو سلع إنتاجية أو سلع استهلاكية أو أوراق مالية (أسهم وسندات)⁽⁵⁾.

• نظام الضريبة الواحدة والضريبة المتعددة:

U نظام الضريبة الواحدة: ويقصد بنظام الضريبة الواحدة إن تقتصر الضرائب التي تفرضها الدولة على ضريبة وحيدة وإلى جوارها بعض الضرائب القليلة الأهمية.

U نظام الضريبة المتعددة: يعني نظام الضريبة المتعددة إخضاع الممولين لأنواع مختلفة من الضرائب فحسب هذا التعريف تعتمد الدولة على أنواع مختلفة من الضرائب التي يخضع لها المكلفون ومن ثمة تتعدد الضرائب وتختلف الأوعية الضريبية، يقلل من التهريب الضريبي بحيث انه إذا افلح الممول من التهريب من الضريبة الواحدة فإنه يستحيل عليه التهريب من كافة الضرائب.

Z الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة: ويمكن تقسيمها من حيث تحمل عبئها إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة.

¹ - Raymond MUZELLEC: **Finances Publiques**, 8^{ème} édition, édition Dalloz, Paris, 1993, p 423.

² - يونس أحمد البطريق: مرجع سابق، ص 18، 19.

³ - عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 139.

⁴ - محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا: مرجع سابق، ص 65.

⁵ - سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، مرجع سابق، ص 136.

١١ الضرائب المباشرة: وهي تلك الضرائب التي تفرض إما على الدخل أو رأس المال⁽¹⁾، ولقد عرف بعض الكتاب الضرائب المباشرة بأنها الضريبة التي تفرض على عناصر تتمتع نسبيا بالدوام والاستقرار مثل ضريبة كسب العمل، ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة العقارية⁽²⁾ ومن مزاياها أنها ثابتة ومستقرة ومنتظمة تحقق العدالة، ومن عيوبها عدم المرونة الكافية لعدم إمكان التحكم في حصيلتها، تعقد وطول إجراءات التحصيل.

١٢ الضرائب غير المباشرة: ويطلق عليها اسم ضرائب الإنفاق وذلك لكونها تفرض على الدخل بمناسبة إنفاقه، لذا فهي تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة⁽³⁾، حيث انه من الممكن نقل عبئها ودفع الضريبة هي الذي يتحملها مثل الضرائب الجمركية، ضريبة المبيعات، ويتوقف على درجة مرونة العرض والطلب على السلعة محل الضريبة ونوع العنصر الخاضع ومدى توافر أو انعدام المنافسة⁽⁴⁾، من مزاياها تتسم بالمرونة الكافية وسهولة دفعها، ولكنها مكلفة من حيث مراقبتها وتحصيلها.

(ج) - أدوات السياسة الضريبية:

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات التي أصبح يعبر عنها في الأدبيات الضريبية " بالإنفاق الضريبي " وهي عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الجبائية، وتصنف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النفقات الضريبية إلى⁽⁵⁾:

١٣ التخفيضات الضريبية: وتعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة.

• الإعفاءات الضريبية: هي إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سداده مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة.

١٤ تأجيل مواعيد الدفع.

2-1- الرسوم:

والرسم هو " مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل"⁽⁶⁾.

1 - السيد عطية عبد الواحد: مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 222.

2 - حسين مصطفى حسين: مرجع سابق، ص 49.

3 - سوزي عدلي ناشد: الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 180.

4 - عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 453.

5 - عبد الخيد قدي: مرجع سابق، ص ص 173، 174.

6 - محمد عباس محرزى: مرجع سابق، ص 323.

وكان للرسوم سابق أهمية كبيرة في موارد الدولة، ومع تقدم الاقتصادي فقدت هاته الأهمية نظرا لتحديد الرسم في حدود تكلفة إنتاج الخدمة أو أقل ولكن ومع ذلك مازالت تشكل نسب من الإيرادات العامة يمكن استعمالها كوسيلة من وسائل توجيه الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية⁽¹⁾.

1-3- الدومين (الإيرادات من ممتلكات الدولة):

ويقصد بالدومين كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة، ويمكن تقسيم الدومين إلى الدومين العام والدومين الخاص⁽²⁾:

أ- **الدومين العام**: ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة وتكون معدة للاستعمال العام، وتحقق نفعاً عاماً، ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام، حيث لا يمكن التصرف فيه أو بيعه، ولا يكون محلاً للملك من طرف الأفراد كالطرق والموانئ والمطارات...إلخ.

ب- **الدومين الخاص**: ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعددة للاستعمال الخاص، وتحقق نفعاً خاصاً للفئة التي تستخدمها، ومن ثم فهي تخضع لأحكام القانون الخاص، كالأراضي الزراعية المملوكة للدولة وغيرها.

2- الإيرادات العامة غير العادية (القروض العامة والإصدار النقدي الجديد):

تعتبر القروض العامة -أو ما يطلق عليها بالإيرادات الائتمانية- من أهم المصادر للدولة حيث تلجأ إليها وذلك عندما تكون المصادر الأخرى غير كافية لتغطية نفقاتها العامة، وأيضاً من بين المنافذ الأساسية للدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة نجد الإصدار النقدي، لكن في موضوعنا سوف يتم التركيز على القروض باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية للدولة.

قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الأموال المطلوبة وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئاً من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات، ويلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين: الأولى حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى. أما الثانية تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين.

¹ - حسين مصطفى حسين: مرجع سابق، ص

² - سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، مرجع سابق، ص 91.

لهذا نحاول أن نتطرق وباختصار إلى موضوع القروض العامة كمصدر من مصادر إيرادات الدولة الائتمانية من خلال النقاط التالية:

1-2- تعريف القروض العامة:

فالقروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية لمعالجة عجز حقيقي يرجع إلى عدم كفاية حصيلة الضرائب لتغطية النفقات العامة، وهي أداة هامة لتحقيق أهداف الدولة لزيادة الدخل واستقراره، وحسن توزيعه، فيستخدم القرض لدرء الأزمات⁽¹⁾. وقد تشكل مصدر عادي للإيرادات العامة في حالة العجز المزمّن للميزانية العامة للدولة رغم أنها ليست كذلك، وإن الاعتماد على القروض كمصدر للإيرادات العامة يعتمد على مدى قدرة الدولة على الاقتراض⁽²⁾. فالإقتراض العام ينشأ عنها ظاهرة المديونية وهو ما يطلق عليه بالدين العام الداخلي أو الخارجي، فالدين العام الداخلي هو إجمالي المبالغ المستحقة على الدولة في وقت محدد، وإجمالاً يمكن القول أ الدين العام الداخلي هو الذي ينشأ في ذمة الحكومة، أو الهيئات العامة، والذي تظل الحكومة محملة بعبئه إلى أن يتم سداؤه للدائنين⁽³⁾.

2-2- تصنيفات القروض العامة:

تنقسم القروض العامة إلى عدة أنواع هي كما يلي:

- القروض الداخلية والقروض الخارجية

- القروض الإجبارية والقروض الاختيارية

- القروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل

أ- القروض الداخلية والقروض الخارجية⁽⁴⁾:

CE القروض الداخلية: هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين فوق أراضيها، وتتمتع الدولة عادة بحرية كبيرة بهذا النوع من القروض، لأنها تستطيع وضع الشروط التي تجدها ملائمة، كتحديد أجل القرض ومعدل الفائدة وكيفية السداد.

¹ - عبد الكريم صادق بركات وعوف محمود الكفراوي: الاقتصاد المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص253.

² - فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2007، ص 295.

³ - خالد عبد الوهاب البندراوي: الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2007، ص 242.

⁴ - خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 239.

• **القروض الخارجية:** هي القروض التي تحصل عليها الدولة من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم خارج البلد أو من حكومات أجنبية وتلجأ الدولة لمثل هذه القروض عندما تكون بحاجة لرؤوس أموال أو حاجة الدولة للعملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان المدفوعات.

(ب) - **القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:**

CE القروض الاختيارية: في الحالة العامة يكون القرض اختيارياً بمعنى يكون للأفراد حرية الاكتتاب في القرض وذلك وفقاً للظروف المالية والاقتصادية⁽¹⁾.

• **القروض الإجبارية:** تلجأ الدولة إلى هذا النوع من القروض عندما تخشى عدم إقبال الأفراد أو الهيئات فتعتمد أسلوب الإكراه والضغط للاكتتاب فيها، وقد تلجأ إليه مثلاً لدى تعرضها لحروب أو رغبة في تمديد أجل قرضها الاختياري⁽²⁾.

(ج) - **القروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل:**

CE القروض قصيرة الأجل: وهي تلك القروض التي تدفع في نهاية فترة قصيرة لا تتجاوز السنة، وتلجأ إليها الدولة لسد العجز النقدي (عدم توافق تاريخ تحصيل الإيرادات مع الشروع بالنفقات، أي الفجوة المؤقتة)، وتصدر الدولة ما يسمى بأذونات الخزنة العامة، وفي الغالب تكون الفائدة على هاته القروض قليلة نسبياً⁽³⁾.

• **القروض متوسطة وطويلة الأجل:** فالقروض المتوسطة الأجل هي تلك القروض التي تتراوح مدتها ما بين ثلاث إلى عشر سنوات، أما القروض الطويلة الأجل هي تلك التي تزيد مدتها عن عشرين سنة⁽⁴⁾، وتعقدتها الدولة من أجل تغطية عجز دائم أو طويل الأجل في الميزانية العامة.

ثالثاً- الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإيرادات العامة:

1- الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية:

إن تطبيق السياسة الضريبية قد ينشأ عنه عدة آثار اقتصادية نذكر منها:

¹ - سوزي عدلي ناشد: **المالية العامة**، مرجع سابق، ص 241.

² - حسين مصطفى حسين: **مرجع سابق**، ص 62.

³ - نوزاد عبد الرحمن الهبيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي: **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 123.

⁴ - طارق الحاج: **مرجع سابق**، ص 109.

1-1- الأثر على الاستهلاك:

إن فرض الضريبة يؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل وبالتالي تقليل الاستهلاك، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وذلك يتوقف على مرونة الطلب على هذه الأخيرة، فيقل تأثير فرض الضريبة على السلع الضرورية⁽¹⁾.

1-2- الأثر على الإنتاج:

تؤثر الضرائب على الإنتاج من جوانب مختلفة، ويظهر من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الادخار، الاستهلاك والاستثمار) وتأثيرها على عناصر الإنتاج، كما تعمل على حماية الإنتاج المحلي من خلال التعريف الجمركية، والزيادة في الإنتاج من خلال ما يعرف بالضريبة المحفزة⁽²⁾.

1-3- الأثر على الأسعار:

يظهر لنا هذا الأثر عندما يقتطع جزء من دخول الأفراد على شكل ضرائب، وهذا ما يقلل على طلب سلع وخدمات معينة من طرف هؤلاء الأفراد، وذلك ما يؤدي إلى انخفاض أثمان هذه السلع، ثم أنه في فترات الانكماش تقوم الدولة بتخفيض الاقتطاع الضريبي، وذلك تشجيعا لزيادة الإنفاق وهذا ما يؤدي إلى حدوث الانتعاش وزيادة الطلب، فإذا استخدمت الدولة حصيلة الضرائب في عملية التداول مثل شراء السلع والخدمات ودفع أجور العاملين فهؤلاء يستخدمون هذه المبالغ في الإنفاق وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يحدث ارتفاعا في الأسعار⁽³⁾.

1-4- الأثر على توزيع الدخل:

تعتمد بعض الدول إلى انتهاج سياسات مالية ضريبية من شأنها أن تعيد توزيع الدخل والثروة، وذلك عن طريق فرض ضرائب تصاعدية أو ضرائب على زيادة رأس المال وضرائب على الثروات المكتسبة حيث تؤثر على الطبقة الغنية، كما أن الدولة تفرض الضرائب على السلع الكمالية والتي يستهلكها بشكل واسع الأغنياء، وفي نفس الوقت تعفى السلع الأساسية من الضرائب والتي يستهلكها الفقراء بشكل واسع⁽⁴⁾.

لذلك فالسياسة الضريبية من خلال أدواتها المختلفة تهدف إلى تحقيق أهداف أساسية وأهداف أدواتية، فالأهداف الأساسية تتعلق بهدف النمو الذي يترجم في الواقع عن طريق تحفيز الادخار والاستثمار وتعلق

¹ - محمد طاقة وهدي العزاوي: مرجع سابق، ص 123.

² - عادل فليح العلي: مرجع سابق، ص 143.

³ - سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، مرجع سابق، 223.

⁴ - طارق الحاج: مرجع سابق، ص 100.

كذلك بهدف الرفاهية و الذي يترجم في الواقع عن طريق توزيع للدخل يوصف بالأمثل على مستوى الأفراد وعلى مستوى الجهات أو المناطق، أما الأهداف الأدواتية فإنها تتعلق عادة بهدف التوازن الاقتصادي والمالي والذي يأخذ في الواقع مظاهر استقرار الأسعار، توازن الموازنة و توازن ميزان المدفوعات... الخ⁽¹⁾.

2- الآثار الاقتصادية لسياسة الاقتراض العام:

إن الدول لا تلجأ للقروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن اقتصاد إلى آخر، فقد تكون القروض العامة لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة المتوفرة، وإما لتمويل مشاريع تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقات مثل هذه المشاريع، وينجم عن هذه القروض آثارا اقتصادية متعددة من أهمها:

2-1- الأثر على الاستقرار الاقتصادي:

قد تحدث القروض انكماشاً اقتصادياً إذا كانت داخلية، فالقروض الداخلية تعني أن الدولة تقتطع جزءاً من دخول الأفراد وبالتالي تقليل الإنفاق الفردي على الاستثمار والاستهلاك، حيث يتحقق إخفاق مالي لدى الحكومة إذا لم يتم استخدام هذا الفائض بالوجه الصحيح من حيث دفع عملية الإنتاج وزيادته فإنه سيؤدي إلى انخفاض معدل الإنتاج الخاص وحدوث انكماش اقتصادي. وقد تؤدي إلى القروض العامة إلى التضخم، فعندما لا تستطيع الدولة زيادة إنتاجها وعرض مزيد من السلع ذات الإنتاج الوطني يقابل زيادة الدخل المتوفرة لذوي الدخل المحدودة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدني قيمة النقد وارتفاع الأسعار⁽²⁾.

2-2- الأثر على الاستهلاك والادخار:

تؤثر القروض العامة على الاستهلاك والادخار من خلال ما تؤديه من إعادة لتوزيع الدخل الوطنية، حيث يتم هذا التوزيع وذلك لصالح الميل للادخار على حساب الاستهلاك، والسبب راجع إلى التسهيلات والتشجيعات التي تقدم للمدخرين من أجل الاكتتاب في سندات القروض وهذا ما يؤدي إلى زيادة الميل للادخار وانخفاض الميل للاستهلاك⁽³⁾.

¹ - محمد فلاح: السياسة الجبائية-الأهداف و الأدوات- بالرجوع إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 23.

² - خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: مرجع سابق، ص 259، 260.

³ - سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، مرجع سابق، ص 262.

3-2- أثر القروض الأجنبية:

أما بالنسبة للقروض الخارجية (الأجنبية) فآثارها على الاقتصاد متعلقة في النهاية بكيفية ومجال إنفاقها. يمكن أن نعدد بعض آثارها الاقتصادية⁽¹⁾:

(أ) - تحسن وضعية ميزان المدفوعات للدولة المقترضة بسبب ارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية بالعملية الصعبة إلى الداخل.

(ب) - قد يكون القرض الأجنبي سببا (إذا استخدم في أغراض إنتاجية تنموية) في زيادة تكوين رأس المال والطاقت الإنتاجية المحلية وبالتالي زيادة الناتج المحلي، بصورة أكبر من قيمة الإنفاق الاستثماري الأصلية، وخاصة إذا وجد بالاقتصاد الوطني عوامل إنتاج غير موظفة بالكامل (عاطلة).

(ج) - يمكن أن تتسبب القروض الخارجية في حالة عدم قدرة الدولة على تسديدها في تشويه سمعة البلد وصدارته الائتمانية عالميا مما يقلص من إمكانية حصولها على قروض أجنبية مستقبلا. إضافة إلى انفتاح المجال أمام الجانب المقرض (دولة، منظمة دولية... الخ) للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد التي في مقدمتها رفع الدعم وما لهذا الإجراء من آثار سلبية على المجتمع.

(د) - تلجأ الدولة لسداد الديون الخارجية بزيادة الضرائب ورفع الدعم عن الأسعار الأساسية وتخفيض قيمة عملتها أو بيع الدولة لأموالها وحصصها في المشاريع الإنتاجية كي تفي بشروط القرض، ويمكن أن تصل إلى جدولة ديونها وهو من بين الآثار السلبية للقروض الخارجية على الاقتصاد الوطني⁽²⁾.

ومع أن العديد من الدول النامية تمكنت من تمويل جانب كبير من نفقاتها العامة الجارية والاستثمارية من خلال هذا المصدر، حيث زادت سرعة الاستدانة بشكل كبير في كثير من الدول توها منها بأنه من الممكن الاستكانة إلى هذا المصدر التمويلي دون حدوث مشكلات في الأجل الطويل أو المتوسط لكن سرعان ما نمت أعباء هذه الديون بمعدلات أسرع من معدلات نمو الصادرات وموارد النقد الأجنبي الأخرى، وظهرت متاعب شديدة في خدمة هذه الديون الأمر الذي اضطر دول مثل المكسيك والأرجنتين وشيلي إلى طلب إعادة جدولة ديونها في نادي باريس عام 1982، وما انطوى على ذلك من تدخل كبير من جانب الدائنين والمنظمات الدولية في الشؤون الداخلية للبلد الذي طلب إعادة جدولة ديونه⁽³⁾.

¹ - هيثم صاحب عجم: نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001، ص ص 121-124.

² - طارق الحاج: مرجع سابق، ص 120.

³ - رمزي زكي: الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سينا للنشر، القاهرة، مصر، 1992، ص 121.

4-2- وقد تلجأ الدولة في حالة سداد تلك القروض إلى زيادة الإصدار النقدي، مما ينتج عنه حالة التضخم، قد يسبب آثار سيئة على الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

وهناك أثر آخر ربما يشترك فيه الاقتراض الخارجي أيضا ألا وهو تحميل الأجيال القادمة الأعباء الحقيقية للقروض المتمثلة في الأقساط والفوائد، ويتم ذلك من خلال دفع الضرائب، وهذا ما يجعل الأجيال المستقبلية معاقبة بأعباء لم تستفد منها⁽²⁾.

المطلب الثالث: السياسة الميزانية (الموازنة العامة للدولة)

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الوسيلة التي تحدد الدولة من خلالها سياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها وتحقيق أهدافها، ومن أهم أدوات السياسة المالية وبالتالي فالميزانية العامة ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي.

أولا- مفهوم الموازنة العامة للدولة :

و يقصد بها البيان التفصيلي للإيرادات الدولة و نفقاتها المتوقعة خلال فترة عادة ما تكون سنة، ويتم عرض هذه الموازنة على السلطة التشريعية لاعتمادها، وبطبيعة الحال فإن هذه التوقعات قد تختلف عند التطبيق، ولهذا فإن الموازنة تنتهي إلى حالات ثلاث وهي توازن أو عجز أو فائض⁽³⁾.

وعرف المشرع الجزائري الموازنة " بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة سنويا"، ومضمون هذه التعاريف لا تختلف بين الدول، وللميزانية نفس الدور وهو تحويل الموارد المالية من مجال إلى آخر وفقا لقرارات السلطة السياسية في الدولة، وتعتبر الميزانية من أهم ما تلجأ إليه الدول المختلفة لتعبئة طاقاتها الاقتصادية وتحقيق التكامل وزيادة الإنتاج الوطني⁽⁴⁾.

¹ - هشام مصطفى الجمل: مرجع سابق، ص 270.

² - عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 224.

³ - عطا الله أبو سيف ابادير و جابر محمد عبد الجواد الجزائر: اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان، مصر، 2006، ص 263.

⁴ - علي زغدود: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 69- 71.

وأصبحت موازنة الدولة أداة الحكومية في رسم سياساتها العامة في مجالات الاستثمار والعمالة والادخار والاستيراد والتصدير والإنفاق العام والضرائب، وذلك بغرض تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية، وتهدف إلى إشباع الحاجات العامة وتوفير خدمات عامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية⁽¹⁾.

ثانيا- مبادئ وقواعد الموازنة العامة:

هناك قواعد تشترك فيها جميع الدول ينبغي توفرها عند إعداد الميزانية العامة للدولة تتمثل فيما يلي:
الوحدة، الشمولية، السنوية، عدم التخصيص والتوازن.

1- قاعدة وحدة الموازنة:

يعني مبدأ وحدة الموازنة أن ترد نفقات الدولة وإيراداتها ضمن صك واحد أو وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها، ويؤدي هذا المبدأ إلى سهولة تحديد نسبة الإيرادات والنفقات العامة إلى مجموع الدخل الوطني بوجود أرقامها في صك واحد للموازنة العامة، وهناك بعض الاستثناءات من مبدأ وحدة الموازنة وأهمها⁽²⁾:

- الموازنة الملحققة: وهي منفصلة عن ميزانية الدولة، وتمثل الهيئات التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة.
- الموازنة الاستثنائية: تعد لأغراض مؤقتة أو غير عادية وبموارد استثنائية وتضم إلى جانب الموازنة العادية.
- حسابات خارج الموازنة: هي حسابات ليس لها علاقة مباشرة بإيرادات ونفقات الموازنة، وتشرف عليها الخزينة العمومية للدولة.

2- قاعدة شمولية الموازنة (العمومية):

في ظل أسس حديثة للفن المالي المحاسبي لم يعد من الموافق إجراء عملية مقاصة بين الإيرادات العامة والنفقات، أي لا يمكن استخدام الميزانية الصافية المختزلة التي تقوم على قاعدة تصفية النفقة بإيراداتها، لذا أصبحت قاعدة العمومية موافقة لإعداد ميزانية شاملة تتضمن تفاصيل جميع النفقات والإيرادات العامة، وهذا من شأنه تسهيل عملية الرقابة من قبل السلطة التشريعية وإعطاء صورة دقيقة عن النشاط المالي للسلطة التنفيذية⁽³⁾.

¹ - عبد الباسط أحمد رضوان: اتجاهات معاصرة في الموازنات العامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز "الاقتصاد والإدارة"، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 14، العدد 01، 2000، ص ص 124، 125.

² - خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: مرجع سابق، ص ص 278-280.

³ - نوزاد عبد الرحمن الهبي ومنجد عبد اللطيف الخشالي: مرجع سابق، ص 150.

3- قاعدة سنوية الموازنة:

ويعني هذا المبدأ أن يتم التوقع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام، ويعني هذا المبدأ أيضا أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية⁽¹⁾. ولقد استقر الفكر المالي والنظم المالية أن السنة هي أنسب فترة لتوقع نفقات وإيرادات الدولة، فالسنة هي الفترة التي تمارس فيها أغلب الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تضمن دقة تقديرات الدولة، بصفة خاصة على أساس اتجاهاتها في السنة المالية المنتهية⁽²⁾.

4- قاعدة عدم التخصيص:

ألا يخصص نوع معين من الإيراد لإنفاق حصيلته على نوع معين من الإنفاق كما لو خصص إيراد الرسوم الجامعية على تغطية المصروفات الخاصة بالجامعة، أو تخصيص حصيلة السيارات لإنشاء الطرق وصيانتها، وتتجه أساليب المالية العامة الحديثة لإنكار مبدأ التخصيص والأخذ بمبدأ عدم التخصيص فإنه إذا قلت حصيلة الإيراد المخصص ينتج عن ذلك قصور في المخصص لها هذا الإيراد، وإذا زاد الإيراد فسوف يؤدي إلى إسراف في الإنفاق المخصص له هذا الإيراد⁽³⁾.

5- قاعدة توازن الموازنة:

ويقصد بالتوازن في الميزانية وهو تساوي الإيرادات العامة والنفقات العامة، لكن إذا كانت النفقات أكبر من الإيرادات فهناك عجز في الموازنة، على أنه في النظرية الحديثة لم يعد ينظر للعجز على أنه كارثة مالية محققة، وذلك على ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تميز القرن الحالي، على أن الفكر المالي المعاصر لم يستبعد فكرة التوازن، ولكن استبدل فكرة التوازن المالي البحث بفكرة أوسع عي التوازن الاقتصادي العام، حتى لو أدى ذلك إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية، ويعرف هذا الاتجاه بنظرية العجز المنظم⁽⁴⁾. فضلا عن هذه المبادئ سواء في صورتها التقليدية أو المتطورة جرى العمل على مراعاة بعض القواعد التجريبية عند تحضير الميزانية من أهمها⁽⁵⁾.

¹ - محمد عباس محرزى: مرجع سابق، ص 392.

² - سامي السيد وياهر عتلم: المالية العامة، دار التعاون للطباعة، القاهرة، مصر، بدون تاريخ، ص 415.

³ - عبد الله حياينة: مرجع سابق، ص 179.

⁴ - سامي السيد وياهر عتلم: مرجع سابق، ص 420.

⁵ - مسعود درواسي: مرجع سابق، ص 199.

- أ- الاسترشاد بأحدث الوقائع السابقة: لأن أفضل ما يساعد على دقة وتقدير النفقات والإيرادات في ميزانية جديدة هي أرقام إيرادات ونفقات السنوات السابقة.
- ب- تحضير الميزانية يكون أقرب ما يكون لبداية السنة المالية، لأنه كلما قصر الزمن بين التحضير والتنفيذ كان التقدير أقرب إلى الدقة.
- ج- ترتيب الحاجات العامة والأولويات الاجتماعية بصورة تحقق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة، وذلك في الإطار الذي يحفظ للسياسة المالية وحدتها ويضمن عدم إحداث تناقضات بداخلها.
- د- مراعاة الدقة في إقامة التقديرات بأن تكون المعطيات التي اعتمد عليها تنبع من الواقع مدعمة بالبيانات الإحصائية الدقيقة والوثائق الثبوتية.

ثالثاً- مراحل الموازنة العامة:

إن تطور مفهوم الموازنة العامة جعل منها المرآة التي تعكس مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدولة، وتمثل تلك السياسات السبيل التي تسلكها الدولة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وتم عمليات الموازنة في دورة مستمرة تتضمن مراحل يمكن تقسيمها إلى أربعة، تبدأ بمرحلة التحضير والإعداد، ثم الاعتماد (الإقرار) من السلطة التشريعية، ثم مرحلة التنفيذ، ومن ثم مرحلة رابعة ترافق التنفيذ هي مرحلة الرقابة والمراجعة:

1-مرحلة إعداد الموازنة العامة:

حيث تتولى السلطة التنفيذية إعداد وتحضير الموازنة العامة، حيث تقوم بتحديد النفقات العامة التي يتعين إنفاقها في السنة المقبلة، ونفس الشيء بالنسبة للإيرادات العامة، بمعنى تقوم السلطة التنفيذية بإعداد تقديرات للموازنة العامة، وذلك من خلال وضع بيان للنفقات العامة والإيرادات العامة في فترة مقبلة وبصورة منفصلة⁽¹⁾.

وتتولى الحكومة تحضير وإعداد الموازنة العامة، وتبدأ هذه المرحلة عادة بقيام أصغر الوحدات الحكومية التابعة للوزارات والمؤسسات والهيئات العامة، كل واحدة منها بإعداد تقديراتها لما يلزمها من نفقات، وما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية⁽²⁾.

¹ - جمال لعامرة: أساسيات الموازنة العامة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص 109.

² - خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: مرجع سابق، ص 300.

2- مرحلة اعتماد الموازنة العامة:

لا يعتبر مشروع الموازنة العامة، ميزانية تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة المختصة طبقاً للنظام السياسي لكل دولة، والسلطة التشريعية هي المختصة باعتماد وإيجاز الموازنة، ويمر اعتمادها بثلاث مراحل على النحو التالي⁽¹⁾:

2-1- مرحلة المناقشة العامة: حيث يعرض مشروع الموازنة للمناقشة العامة في البرلمان، وتنصب غالباً على إجماليات الموازنة العامة، وارتباطها بالأهداف الوطنية كما يراها أعضاء المجلس.

2-2- مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة: وتقوم بها لجنة متخصصة متفرعة عن البرلمان (لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية) وتستطيع الاستعانة بخبراء استشاريين من خارج البرلمان، وتناقش الموازنة في جوانبها التفصيلية ثم ترفع بعد ذلك تقريرها إلى المجلس.

2-3- مرحلة المناقشة النهائية: حيث يناقش المجلس مجتمعاً تقرير اللجنة المختصة ثم يتم التصويت على الموازنة بأبوابها وفروعها وفقاً للدستور والقوانين المعمول بها.

إذا وافق البرلمان على مشروع الموازنة العامة، فإنه يقوم بإصدارها بمقتضى قانون يطلق عليه " قانون المالية" الذي يحدد الرقم الإجمالي لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة.

3- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:

إن موافقة السلطة التشريعية على الموازنة العامة، وصدور قانون خاص بها، يعني بداية مرحلة التنفيذ، أي الانتقال من التنبؤ لمدة مقبلة إلى واقع ملموس في وقت حاضر، ويقصد بتنفيذ الموازنة العامة العمليات التي يتم بواسطتها تحصيل المبالغ الواردة في جانب الإيرادات العامة، وإنفاق المبالغ الواردة في جانب النفقات العامة⁽²⁾.

4- مرحلة الرقابة على التنفيذ:

تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة وغاياته، حسماً تحدد في الموازنة العامة، دون إسراف أو تقتير، حفاظاً على الأموال العامة، كما تهدف الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة إلى ضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود رسمتها لها السلطة التشريعية حسب موافقتها واعتمادها لبنود الموازنة العامة.

¹ - محمد عباس محرزى: مرجع سابق، ص ص 339، 340.

² - خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: مرجع سابق، ص 310.

ويمكن التمييز بين أشكال متنوعة للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، حسب الزاوية التي ننظر منها إلى الرقابة، فحسب وظيفة الأشخاص الخاضعين للرقابة نميز بين الرقابة على الإداريين والرقابة على المحاسبين، كما يمكن التمييز حسب نوع العمليات موضوع الرقابة، بين الرقابة على الإيرادات والرقابة على النفقات، ونميز أيضا بين الرقابة السابقة والرقابة أثناء التنفيذ، والرقابة اللاحقة، ونجد كذلك رقابة حسابية وتقييمية، أما من حيث الجهة المراقبة فنجد الرقابة الداخلية والخارجية، أو الرقابة الإدارية والقضائية والتشريعية⁽¹⁾.

رابعاً- الأثر الاقتصادي للسياسة الميزانية:

باعتبار الموازنة العامة تتكون من النفقات العامة والإيرادات العامة، فأى سياسة تنتهج من جانبها فهي تمس الموازنة العامة، من حيث الفائض أو العجز الذي ظل محل جدل كبير بين الاقتصاديين، هل هو ضروري أم أنه مشكلة اقتصادية يتوجب علاجها، لذلك فالسياسة الميزانية قد تحدث آثارا تبعا للآثار التي تحدثها سياسة الإنفاق الحكومي أو سياسة الإيرادات العامة، ونذكر من هاته الآثار⁽²⁾:

1- الميزانية العامة كعامل ثبات واستقرار:

إن الحياة الاقتصادية تعرف تقلبات عديدة يمر النشاط الاقتصادي فيها لفترات توسع وانكماش تتخذ حينها قرارات اقتصادية وبالتالي فعاليتها تبرز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المعبر عنها في الغالب بدرجة استقرار الأسعار وهذا بتخفيف حدة الضغوط التضخمية، فاستخدام سياسة خاصة بالميزانية بجانبها الإرادي والإنفاق بالتأثير على الضرائب والنفقات العامة بما يتماشى والتقلبات التي تطرأ على الدخل الوطني تعتبر أساسية في تشجيع وتثبيت هذا الاستقرار الاقتصادي فعند ارتفاع الدخل الوطني سترتفع الإيرادات الضريبية فتمتص من الدخل المتاح للجمهور وفي نفس الوقت ستخفض النفقات من جراء تخفيض الإعانات وهذه العوامل تعمل على كبح زيادة الطلب ومنه التقليل من حدة الضغط التضخمي كما إن زيادة الإيرادات من خلال الارتفاع في مستوى الدخل معناه القيام بنفقات جديدة.

2- الميزانية العامة كمحفز على الاستثمار:

إن الفكر الكييزي قد أظهر تدخل الدولة كشرط أساسي وفعال في التأثير على الطلب الكلي وهذا إما أن يكون بطريقة مباشرة فيما يخص الإنفاق الحكومي وهذا على محورين اثنين استهلاكي واستثماري أو بطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير في معدلات الضريبة أو امتيازات ضريبية.

¹ - نفس المرجع السابق: ص 319.

² - علي حمزة: فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 230.

وبالتالي هذه الزيادات في الإنفاق الحكومي من شأنها أن تحفز المستثمرين لامتناع هذه الفجوة التي كان مصدرها نتيجة ارتفاع الطلب. وبإمكان الدول أن تقوم بإجراءات أخرى ذات صلة بالميزانية تحت الاستثمار وهذا لمنح قروض لفترات طويلة وبأسعار فائدة منخفضة رغبة منها إما تشجيع للاستثمار أو قطاعات أخرى وبإمكاننا توجيه الاستثمار إلى قطاع أو منطقة بهدف إنعاش وترقية الصادرات.

المطلب الرابع: سياسة الأجور و الأسعار

إن ارتفاعات الأسعار يؤدي إلى انتشار نظرة تشاؤمية، مردها فضلا عن النتائج السلبية للآثار التضخمية، إلى ما تحدته سلسلة من الارتفاعات المتواصلة في مستويات الأجور، فتتدخل الحكومة بفرض رقابة مباشرة على حركات الأسعار والأجور، باعتبارها الدافع الأول لارتفاعات الأسعار، فأى ارتفاع في مستويات الأجور سيعقبه ارتفاع في مستويات الأسعار لا محالة حتى ولو تدخلت عوامل أخرى، وهذا ما يشاهد في كثير من البلدان. ونظرا لأن سياسة الأجور هي عبارة عن تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي للتأثير أو التحكم في معدل الزيادة في مستويات الأسعار⁽¹⁾، فسيتم أفراد الحديث عنها في مطلب خاص بها هي وسياسة الأسعار نظرا لارتباطهما ببعضهما البعض في كثير من الحالات.

أولا- تعاريف:

تعرف الأجور بأنها ما يتلقاه العامل أو يحصل عليه لقاء خدمة ما، وقد تأخذ هذه الخدمة أو العمل شكل جهد عضلي أو ذهني، كما يتخذ الأجر شكل الأجر النقدي أي السيولة النقدية، أو الأجر العيني والذي يتمثل في بجزء من السلع والخدمات أو المحصول الذي ينتجه العامل⁽²⁾.

أما سياسة الدخل والأسعار فتعرف بأنها أي إجراءات تدخلية مباشرة من الدولة بهدف التأثير على الدخل والأسعار، ويقصد عادة بكلمة الدخل (الأجور والرواتب)، لأنها هي التي تشكل أهم عناصر التكاليف في الدول الصناعية، ولكن سياسة الدخل والأسعار تشمل بحكم تعريفها التدخل في أسعار السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية⁽³⁾.

ونلاحظ من التعريف أنه يقصد بسياسات الدخل والأسعار تلك الإجراءات المباشرة بدل أدوات السياسة المالية الأخرى التي تعتبر غير مباشرة، وتهدف سياسة الدخل والأسعار في العادة إلى الحد من التضخم

1 - مايكل ابدجمان: الاقتصاد الكلي " النظرية والسياسة"، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 573.

2 - محمود حسين الوادي وآخرون: مرجع سابق، ص 303.

3 - منذر قحف: السياسات المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1999، ص 93.

ومحاربه، وإن كان لها أهداف توزيعية تقصد حماية دخول الفئة العاملة، أما مكافحة التضخم من خلال هاته السياسات فتعود لسببين مهمين هما⁽¹⁾:

1- أولهما أن بعض أنواع التضخم ينشأ عن ارتفاع الأجور، وهو ما يعرف بالتضخم المدفوع من قبل التكاليف، التي من أهم عناصرها الأجور، فسياسة الدخول في هذه الحالة سياسة نوعية في محاربة أسباب التضخم.

2- أما ثانيهما فهو أن كل تضخم يستمر فترة متوسطة أو طويلة يمر بمرحلة يستشير فيها الأوساط العمالية بزيادة الأجور، ومعلوم أن زيادتها تؤدي إلى زيادة جديدة في الأسعار، فيدخل التضخم بذلك في دورة ارتفاعات متتالية في الأسعار، فزيادة الأجور، فارتفاع في الأسعار، فزيادة أخرى في الأجور، وهكذا، مما يقتضي تدخل الدولة في محاولة لكسر هذه الدائرة.

ثانيا- أنواع سياسات الدخول والأسعار:

تترواح سياسات الدخول والأسعار من إجراءات مراقبة التغيرات في الأجور والأسعار والتعليق عليها في وسائل الإعلام، إلى إجراءات تشجيع القطاع الخاص (المنتجين ونقابات العمال) على ضبط الزيادات في الأجور والأسعار ضمن حدود مقبولة من خلال بعض الحوافز والعقوبات، إلى الإلزام بالتقيد بتحديد الأجور والأسعار حسب اللائحة التي تفرضها الدولة، تحت طائلة العقوبات المالية والقانونية الأخرى، فلدينا ثلاثة أنواع رئيسية من سياسات الدخول والأسعار، إنما هي في الحقيقة ثلاث درجات أو مستويات من التدخل المباشر⁽²⁾:

1- فقد تكتفي الحكومة بالإشراف والرقابة، فتشترط عدم إدخال أي زيادة في الأجور إلا بعد إعلام السلطة المختصة، فإذا ما أعلنت السلطة، ورأت في الزيادة اتجاها تضخميا، اتخذت إجراءات يقصد منها إقناع أرباب الأعمال والعمال بعدم المضي في تنفيذ الزيادة المقترحة.

2- وقد تعتمد الحكومة إلى وضع حدود وضوابط للزيادات في الأجور، وتطلب من العمال وأرباب العمل التقيد الاختياري بهذه الحدود والضوابط، بعد أن تحشد لها الدعم السياسي والإعلامي المناسب، بحيث تمارس ضغطا نفسيا وسياسيا على ممثلي نقابات العمال ليكتفوا بالزيادات التي لا تتجاوز الضوابط والحدود المرسومة.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 94.

² - نفس المرجع السابق، ص ص 94، 95.

وقد تتخذ الحكومة إجراءات أبعد من ذلك، بحيث تضع الحوافز والعقوبات، ضريبية وغير ضريبية، لتشجع على الالتزام بالضوابط التي وضعتها لزيادة الأجور، كأن تقدم الحكومة بعض التنازلات أو الإعفاءات الضريبية للعمال الذين يقبلون بعدم تجاوز الزيادة في الأجور للحدود التي اقترحتها الدولة، أو أنها تقدم لهم بعض البرامج الاجتماعية، مثل المعونات الاجتماعية للمتقاعدين، أو تحسين برامج رعاية الأطفال الذين هم قبل سن المدرسة، أو تحسن التأمين الصحي وسائر أنواع التأمينات.

3- وأخيراً قد تعتمد الدولة إلى السياسات الإلزامية، بحيث تربط زيادة الأجور ربطاً إلزامياً بمؤشر تغير الأسعار، وذلك بإجراء تفرضه الدولة، بأن تلزم أرباب الأعمال بزيادة الأجور بشكل تناسبي مع زيادة الأسعار.

المبحث الثالث: السياسة المالية بين المدارس الاقتصادية

لقد زادت أهمية استخدام السياسة المالية مع مجيء "جون ماينرد كيتز" بالنظرية العامة التي أقامت دعائم الاقتصاد الكلي بعدما كانت المالية العامة سياسة محايدة في الفكري التقليدي، وأصبحت سياسة متدخلة، وهذا التغيير جاء من التحول الذي حدث لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد تدخلها في الاقتصاد للوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، ومع ذلك لا يمكن فهم أي سياسة اقتصادية دون فهم للفكر الذي تستند إليه، لأن هذا الفكر يوضح كيف ستؤثر هذه السياسة في الاقتصاد، وكيف يمكن للاقتصاد أن يؤثر عليها، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق إلى دراسة السياسة المالية ضمن إطار أفكار المدارس المختلفة.

المطلب الأول: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي (التقليدي)

كان الاقتصاديون أمثال "دافيد ريكاردو"، "جون ستيوارت ميل" و"الفريد مارشال" يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائماً، وقانون ساي وهو من دعائم الفكر التقليدي ويوجد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق وأن كل زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل الوطني، وأن زيادة في الدخل النقدية تتحول للإنفاق "الطلب" لشراء هذا الإنتاج الجديد "العرض".

والفكر التقليدي يسوده مبدأ الحرية الاقتصادية فالأفراد يعملون لإشباع حاجاتهم ولم يتوقفوا عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى العمالة الكاملة، وهذا يضمن للاقتصاد الوطني التوازن والاستقرار، فهذا الفكر يبنى سياسته المالية على عدة أسس وهي (1):

الأساس الأول: أن الدافع الفردي هو أساس السياسة المالية وهو يحقق الصالح العام ويقتصر دور الدولة على تحقيق الأمن والنظام.

الأساس الثاني: وهو عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترك الأفراد يعملون بحرية، فإذا تأثرت قراراتهم الاقتصادية نتيجة للإنفاق الحكومي أو نتيجة تحصيل الدولة للإيرادات، فهذا يعتبر تدخل من الحكومة وهو

¹ -عوف محمود الكفراوي: السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي "دراسة تحليلية مقارنة"، ط2، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، صص 151، 152.

حسب وجهة نظر الفكر التقليدي سياسة مالية خاطئة، وقد عبر "ساي" عن هذا الفكر بأن أحسن نفقة هي الأقل حجماً، كما اعتبر هذا الفكر الإنفاق الحكومي استهلاكاً.

الأساس الثالث: هو مبدأ التوازن الحسابي للميزانية العامة للدولة بين جانب النفقات وجانب الإيرادات. ميزانية الدولة سنوياً، وقد كان يضطر الدولة إلى انتهاج إحدى السياستين المائتين، وذلك تبعاً لحالة اقتصاد الدولة من رواج أو انكماش⁽¹⁾.

ن في حالة الراج الاقتصادي: كانت تتبع الدولة السياستين التاليتين:

- إما زيادة النفقات بنسبة زيادة الإيرادات.

- وإما إلغاء بعض الضرائب بنسبة إلغاء بعض النفقات.

ن في حالة الانكماش الاقتصادي: كان يفرض على الدولة ما يلي:

- إما تخفيض النفقات العامة.

- وإما زيادة الضرائب.

واعتقد التقليديون أن توازن الموازنة سنوياً يضمن تحقيق الحياد المالي للدولة، باعتبار أن تدخل الدولة يقتصر على مجرد تحصيل الأموال من مجموعة من أفراد المجتمع في صورة إيرادات عامة وتحويلها إلى مجموعة أخرى من نفس أفراد المجتمع في صورة إنفاق عام.

ونتيجة لمبدأ حياد نشاط الدولة المالي ووجوب عدم تأثيره على أوجه النشاط الاقتصادي وسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية، فقد كانت أدوات ووسائل السياسة المالية التقليدية⁽²⁾:

1- تفرض ضرائب لتمويل الإنفاق العام بحيث يكون لها أقل أثر على الإنتاج والائتمان والاستهلاك والتوزيع.

2- الإنفاق العام لا يتعدى نطاقاً ضيقاً محدوداً وهو الإنفاق على الخدمات الأساسية لأن الدولة في نظرها مسرفة.

3- القروض كانت وسيلة استثنائية تلجأ إليها الدولة، وتستعين في سدادها بحصيلة الضرائب.

4- أما بالنسبة للتمويل التضخمي فلم تلجأ إليه الدولة في هذه المرحلة من التطور وقد كانت النقود سلعية. ولقد أثبتت الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من أزمات اقتصادية عدم مقدرة هذه السياسة المالية وفشلها في معالجة التقلبات الاقتصادية الحادة، فقد تبين أن التمسك بها لا يحقق الأهداف الاقتصادية المرغوب

¹ - فوزي عطوي: **النظم الضريبية وموازنة الدولة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 307.

² - عوف محمود الكفراوي: مرجع سابق، ص 154.

فيها، فضلا عن أنه تبين خطأ مبدأ حياد النشاط المالي حتى في نفقات الدفاع، فقد ثبت أن لهذه النفقات من الآثار الاقتصادية ما يعدل في هيكل الإنتاج الوطني وما يؤثر في طبقات المجتمع وأوجه النشاط الاقتصادية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ففي أوقات الرواج والتضخم يزداد النشاط الاقتصادي وتزداد الدخول النقدية، وترتفع حصيلة الضرائب، مما يدفع الدولة تحقيقا لمبدأ توازن الميزانية إلى زيادة إنفاقها العام أو تخفيض الضرائب، ولكن زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب في مثل هذه الفترات يزيد من حدة التضخم، ويضيف قوة جديدة لزيادة الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب مرة أخرى وتزيد الدولة من إنفاقها للوصول إلى توازن الميزانية وهكذا.

وفي أوقات الكساد تنخفض الدخول النقدية، فتتخفض حصيلة الإيرادات العامة فتضطر الدولة إلى تخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب لتحقيق توازن الميزانية، ولكن هذا التخفيض في الإنفاق أو زيادة في الضرائب في مجتمع يعاني من الكساد يؤدي إلى زيادة التدهور في النشاط الاقتصادي فتتخفض الدخول النقدية، تزداد البطالة وتنخفض حصيلة الضرائب مرة أخرى، تخفض الدولة من إنفاقها للوصول إلى توازن الميزانية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي

لقد أدت أزمة الكساد العالمي في الثلاثينات إلى ظهور فكر اقتصادي جديد كان بمثابة ثورة فكرية اقتصادية أدت إلى حدوث انقلاب جذري في دور السياسة المالية بعدما كانت محايدة في الفكر التقليدي، ويدعى هذا الفكر الجديد بالفكر الكينزي.

وقد شارك في هذا الفكر وتطويره من عرفوا بالكينزيين الجدد ومن بينهم "Alvin Hansen"، "واينتروب Sidney Weintraub"، "هكس Hicks"، و"بول سامويلسون Paul Samuelson".

أولا - السياسة المالية عند كينز:

انتقد "كينز" بشدة في نظريته قانون "ساي" للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف ورهن على إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف وأكد عجز السياسة المالية والنقدية التي نادى بها الكلاسيك عن تحقيق التوازن الاقتصادي، وصاحب ظهور هذا الفكر الكينزي انتشار الديمقراطية ومطالبة الدولة بمزيد من الخدمات والعمل على رفع مستوى المعيشة،

¹ - عوف محمود الكفراوي: مرجع سابق، ص 154.

ونتيجة لهذا التطور في الفكر أصبح تدخل الدولة أمرا ضروريا لتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وفيما يلي توضيح لأهم ملامح هذا الفكر من ناحية المالية العامة⁽¹⁾:

ن انتقد الحياد المالي للدولة وأصبح ضروريا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار وضمان استمرار التنمية.

ن رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة في النشاط الاقتصادي واستخدمت أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

إن تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية في هذه الحالة يتم من خلال زيادة الطلب اللازم لعلاج حالة الكساد، والتي تحققت خلال أزمة الكساد الكبير في القرن الماضي، وبالتالي فإن النظرية الكيترية هي نظرية طلب، في حين أن النظرية الكلاسيكية هي نظرية عرض، أي أن دور الدولة المالي (المالية العامة) في الفكر الكيترية يتمثل في زيادة الطلب الكلي بزيادة الإنفاق الحكومي من خلال سياسة الأشغال العامة بما في ذلك الإنفاق الاستثماري.

إن ما يحدد الإيرادات العامة هو النفقات العامة اللازمة لتحقيق أهداف التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية من خلال مالية الدولة (المالية العامة)، وهو الأمر الذي يعني ارتباط التدخل الحكومي بتحقيق الأهداف الاقتصادية بجانب الأهداف الاجتماعية، حيث يتم التوسع في الإنفاق الحكومي في حالة الكساد والانكماش ويتم عدم التوسع في الإنفاق الحكومي، وتقليصه في حالة التضخم، وهو الأمر الذي يترتب عليه زيادة وتوسيع دور الحكومة المالي من خلال ماليتها العامة، ولذلك فإن إنفاق الدولة يعتمد على حالة النشاطات الاقتصادية، وكذلك إيراداتها، ومن ثم ميزانيتها، فإذا كان الاقتصاد دون حالة الاستخدام الكامل فإن هذا يقتضي زيادة الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتقليل الإيرادات بإحداث عجز في ميزانية الدولة يغطي عن طريق الإصدار النقدي الجديد، أو القروض الداخلية أو الخارجية، بهدف زيادة الطلب الذي يدفع نحو توسيع النشاطات الاقتصادية ونموها وبما يتيح زيادة الإنتاج والاستخدام ولحين الوصول إلى الاستخدام الكامل للموارد، والعكس في حالة وجود تضخم، وذلك بتخفيض الطلب الكلي⁽²⁾.

¹ - عوف محمود الكفراوي: مرجع سابق، ص 155.

² - فليح حسن خلف: مرجع سابق، ص 289.

ثانيا- السياسة المالية عند الكينزيين الجدد:

لقد تم تفسير النظرية الكينزية لدى العديد من المفكرين الاقتصاديين، ومن بين ما برز في هذا المجال نموذج هانسن.

نموذج هانسن Alvin Hansen:

لقد أفاض هانسن في تحليل نظرية كينز مستخدما معادلة الدخل الوطني التالية⁽¹⁾:

$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومي} + (\text{الصادرات} - \text{الواردات})$$

وبتحليل هذه المعادلة هاجم هانسن الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية، فقام بانتقاد مبدأ الحياد المالي وأوضح ضرورة تدخل الدولة عن عمد في النشاط الاقتصادي واهتم اهتماما شديدا بدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفض مبدأ توازن الميزانية ليطلق للدولة الحرية في رسم سياساتها المالية واستخدام الأساليب التمويلية بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات من القرن الماضي حيث ازدهر الفكر الكينزي المالي وانتشرت قواعد السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية *Compensatory Finance* والمالية الوظيفية *Function Finance* وغيرها واستخدمت كافة أدوات السياسة المالية للتأثير على منحى الطلب الكلي وصعودا وهبوطا. وجوهر مفهوم السياسة المالية التعويضية التي نشأت لمواجهة التقلبات أو التذبذبات الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة أن برنامج الإيرادات والنفقات الحكومية في هذه البلدان توجه في المقام الأول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، دون الحيلولة عن قصور الطلب الكلي الفعال، أو تقلب مستواه.

وقد حدد لنا مسجريف *Musgrave* أسس المالية التعويضية والوظيفية كما أوضحها ليرنر *A.P*

Lerner في شكل القواعد التالية⁽²⁾:

القاعدة الأولى: هي أن تجعل الحكومة من أجل معالجة كل من التضخم والكساد معدل الإنفاق الكلي يتساوى مع المعدل الذي يمكن بموجبه شراء كل السلع التي يمكن إنتاجها وتستطيع الحكومة تخفيض إجمالي الإنفاق عن طريق تخفيض نفقاتها العامة أو زيادة الضرائب أو بالوسيلتين معا، والعكس عندما تزيد من مستوى الإنفاق الكلي.

¹ - حامد عبد المجيد دراز: مرجع سابق، ص 31، 32.

² - عوف محمود الكفراوي: مرجع سابق، ص 157.

القاعدة الثانية: أن تقتصر الحكومة لتخفيض كمية النقود وزيادة السندات الحكومية، وهذا من أجل تخفيض درجة السيولة وإذا لم ترغب بذلك تلجأ إلى الإصدار النقدي. وباختصار يمكن القول بأن المالية الوظيفية تنادي بإبقاء الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد بمستوى مرتفع لمواجهة الكساد أو منخفض لمواجهة التضخم.

المطلب الثالث: السياسة المالية وفق منهج صندوق النقد الدولي (FMI)

على الرغم من أن صندوق النقد الدولي يهتم بقضايا التوازن في ميزان المدفوعات وبحركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، إلا أن برامج التثبيت الاقتصادي التي يعقدها الصندوق مع الدول مقابل أن يمدّها بعض موارده المشروطة، تتضمن بنوداً محددة حول السياسات التي يتعين على تلك الدول أن تنفذها في مجال العجز بالموازنة العامة للدولة، نظراً لأن الصندوق يرى أن هناك ثمة علاقة وثيقة بين القضاء على مصاعب عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وبين القضاء على العجز الموازي⁽¹⁾.

وفيما يتعلق برؤية الصندوق للسياسة المالية فهي تختص بالعجز في الموازنة العامة، وتنطلق من رؤية محددة للصندوق مفادها أن هذا العجز إنما يعكس في التحليل النهائي فائض الطلب بالاقتصاد الوطني، وإنه لما كان الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري يمثل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلي الوطني، فإن محاصرة العجز بالموازنة العامة وما ينجم عنه من ضغوط تضخمية يتطلب العمل على كبح نمو الإنفاق العام، وأن تعمل الحكومة في نفس الوقت على زيادة مواردها⁽²⁾، وبناء على تلك الرؤية فإن النموذج العام للمطالب التي يحددها صندوق النقد الدولي في برامج التثبيت الاقتصادي التي تستهدف تقليل عجز الموازنة العامة للدولة يمكن رسم معالمه الأساسية في السياسات التالية⁽³⁾:

أولاً - جانب الإيرادات:

- 1- فرض ضريبة عامة غير مباشرة على الاستهلاك أو المبيعات تشمل غالبية السلع والخدمات.
- 2- زيادة الإيرادات كذلك عن طريق رفع أسعار غالبية السلع والخدمات العامة وأهمها مواد الطاقة لتناسب مع الأسعار العالمية وخاصة التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي فضلاً عن زيادة أسعار النقل والمواصلات والاتصالات وخدمات التعليم والصحة وغيرها.

¹ - سيد البواب: عجز الموازنة العامة للدولة "النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومنهج العلاج"، دار البيان، القاهرة، مصر، 2000، ص 139.

² - نفس المرجع السابق، ص 142

³ - طارق فاروق الحصري: التحليل الاقتصادي الكلي "نظرة معاصرة"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007، ص ص 84، 85.

3- إصلاح النظام الضريبي قصد توسيع الوعاء لضريبي وتعزيز الكفاءة بصفة عامة، وجعله أكثر شفافية، وتقليل تحيزه ضد أنشطة الإنتاج والتصدير وتوسيع قاعدة الدخل الخاضع للضريبة.

ثانيا- جانب النفقات:

1- خفض النفقات الجارية وخاصة الأجور وخفض عدد العاملين بالحكومة والقطاع العام وخفض أو إلغاء الدعم وقصره على سلع محددة، وخفض الإنفاق العسكري.

2- خفض النفقات الرأسمالية وخاصة الإنفاق الاستثماري الحكومي، وخفض أو إلغاء الإنفاق الاستثماري للقطاع العام بواسطة التخلص من هذه الوحدات جزئيا أو كليا.

ثالثا- أسلوب تمويل عجز الموازنة العامة:

تهدف برامج الصندوق (التثبيت الاقتصادي) إلى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق موارد حقيقية ويتم ذلك بإصدار أذون على الخزانة العامة بأسعار فائدة تحدد وفقا لقواعد العرض والطلب، وذلك لتخفيض الاعتماد على القروض الخارجية أو اللجوء إلى التمويل المصرفي بهدف الحد من القروض الخارجية ومحاربة التضخم.

تلك هي أهم السياسات والإجراءات المالية التي يطلبها صندوق النقد الدولي في تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي مع الدول النامية لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة، وتجدد الإشارة إلى أن تلك المطالب والإجراءات لا تصاغ بشكل عام وتجريدي، وإنما تحدد في شكل أهداف كمية ورقمية محددة يتعين تحقيقها خلال فترة البرنامج وفي ضوء جدول زمني معين، ويتضمن البرنامج عادة شرط أداء مالي أو معايير للأداء، بمعنى وجود شروط يجب أن تتحقق وإلا يوقف حق الدولة العضو في الحصول على الموارد المقررة في البرنامج⁽¹⁾.

¹ - سيد البواب: مرجع سابق، ص 145.

خلاصة الفصل الأول

إن مصطلح السياسة المالية كان ولا يزال محط أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها من أدوات الدولة للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف قطاعاتها بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي.

فمن خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن السياسة المالية هي تلك الإجراءات المتخذة من الدولة لغرض التأثير على الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على أدوات معينة. وتأخذ السياسة المالية شكلين اثنين، وذلك تبعاً لمتطلبات الاقتصاد، إما سياسة مالية توسعية أو سياسة مالية انكماشية.

وهي تلعب دوراً مهماً في البلاد المتقدمة لضمان النمو والاستقرار الاقتصادي في اقتصاداتها، أما في البلاد النامية فهي تسعى إلى توفير الموارد المالية اللازمة لإحداث تنمية اقتصادية شاملة منتهجة في ذلك سبيلاً يجعلها تعالج عجز ميزانيتها.

والسياسة المالية تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام أدواتها (الإيرادات والنفقات العامة والموازنة العامة) وسياسة الأسعار والأجور من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكيف أدواتها وأخيراً تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أما عن موقع السياسة المالية في الفكر الاقتصادي، تجلّى لنا بوضوح الاختلافات الجوهرية بين المدارس الاقتصادية المختلفة، فالفكر الكلاسيكي يرى بأن السياسة المالية تتمثل في عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترك الأفراد يعملون بحرية، وأما سياسة محايدة كون الدولة مجرد دولة حارسة، لتأتي بعدها المدرسة الكيترية لتنتقد مبدأ الحياد المالي للدولة وأصبح ضرورياً تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار وضمان استمرار التنمية، ثم سادت أسس جديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات من القرن الماضي حيث ازدهر الفكر الكيترية المالي وانتشرت قواعد السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية والمالية الوظيفية.

وفيما يتعلق برؤية صندوق النقد الدولي للسياسة المالية فهي تختص بالعجز في الموازنة العامة، وتنطلق من رؤية محددة للصندوق مفادها أن هذا العجز إنما يعكس في التحليل النهائي فائض الطلب بالاقتصاد الوطني، وتجلّى ذلك من خلال برامج التثبيت الاقتصادي التي تستهدف العجز الموازي بسياسات تتعلق بجانب الإيرادات العامة والنفقات العامة وسياسات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة؛

الفصل الثاني

تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

تمهيد:

تعتبر مشكلة التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية وهي تُعد الأكثر شيوعاً في عالمنا المعاصر، حيث شغلت الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن، نظراً للانعكاسات السلبية التي تخلفها هاته الظاهرة على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تعاني منها سواء دولة متقدمة كانت أو دولة نامية.

ولا زال هدف مكافحة التضخم وضبطه واستهدافه والمحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، والبحث عن الطرق والسياسات الموصلة لكبحه وضبطه فقد أصبحت هذه الظاهرة تحظى بأهمية بالغة، ومن أكثر المشاكل التي تتعرض للبحث والتحليل نظراً لما تخلفه من آثار على مختلف المستويات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ولقد ثار جدل واسع حول دراسة التضخم وأسبابه وأشكاله وآثاره، وهذا ما يتم المحاولة للوصول إليه في هذا الفصل الموسوم بتحليل ظاهرة التضخم والسياسات الكفيلة لضبطه، وذلك من خلال تقسيمه إلى أربعة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: ظاهرة التضخم (التعريف، بيان الأسباب ومؤشرات القياس)

المبحث الثاني: تطور تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي

المبحث الثالث: أنواع التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الرابع: إجراءات السياسات المالية لتقليص معدلات التضخم

المبحث الأول: ظاهرة التضخم (التعريف، بيان الأسباب ومؤشرات القياس)

حظي موضوع التضخم بالعديد من الأبحاث باعتباره مشكلة اقتصادية كلية تعاني منها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي من المشكلات التي تثير العديد من التساؤلات والاستفسارات لما يكتنفها من غموض وإبهام كونها ظاهرة اقتصادية مركبة ومتعددة الأبعاد ومتشعبة الأسباب والأشكال، وهذا ما يمكنه التعرض إليه في هذا المبحث للغوص في مفهوم التضخم وبيان أسبابه وطرق قياسه.

المطلب الأول: التعاريف المختلفة للتضخم

إن ظاهرة التضخم وما تثيره من القضايا النظرية والتطبيقية، نظراً لأبعادها المتعددة والجوانب المتشعبة، فهي تبدي لنا صعوبة تعريفها، من خلال التباعد الفكري والمذهبي بين المدارس التي اهتمت بتفسيره. ولقد تعددت تعريفات التضخم، ومرجع ذلك لتباين المنظور الذي تنطلق من خلاله هذه التعريفات، فالتضخم كظاهرة اقتصادية هي نتاج الخلل بين فيض النقد وفيض الناتج، أي بين المدد النقدي والمدد الإنتاجي بحيث ينعكس ذلك الناتج في الخلل في صورة صدمة تضخمية يعبر عنها بارتفاعات تضخمية في مستويات الأسعار تنشأ إما عن المدد النقدي أو المدد العيني، فالظاهرة تعبر عن كل زيادة في التداول النقدي لا تقترن بزيادة في الإنتاج أو عن نقص في الإنتاج دون زيادة في المدد النقدي⁽¹⁾. ولإحاطة أكثر بظاهرة التضخم وتبيان المقصود منها لابد من تحديد الضوابط والأسس التي تتحكم في ذلك، من أجل هذا يمكن تعريف التضخم بناء على معيارين هما⁽²⁾:

- التعريف المبني على أساس الأسباب المنشئة للتضخم
- التعريف المبني على خصائص ومظاهر التضخم

1 - غازي عناية: تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجليل، بيروت، لبنان، 1991، ص ص 86، 87.

2 - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 13.

أولاً - التعريف المبني على أساس الأسباب المنشئة للتضخم:

باستعراض التعاريف الخاصة بالتضخم يتبين أنها ترجع في معظمها إلى هذا المعيار، وخاصة في الفترة الزمنية للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومنها التعاريف المبنية على أساس النظرية الكمية النقدية، والتي سادت حقبة طويلة من الزمن، وأيضا التعريف المبني على أساس عاملي العرض والطلب، وذلك المبني على أساس الدخل والإنفاق.

1 - تعريف التضخم على أساس النظرية الكمية للنقود:

ذهبت المدرسة النقدية إلى تعريف التضخم بشكل مخالف، تمحور حول الجانب النقدي للتضخم، فقامت بتعريفه من خلال أسبابه، فالتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه بأنه عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي، التوسع في خلق الائتمان)⁽¹⁾. وبالرغم من الحجج والمبررات التي استند إليها أصحاب النظرية الكمية للنقود في تحديدهم وتفسيرهم للتضخم لم يمنع من نقد هذا المعيار، وإثبات المغالطة والتناقض الذي يصاحبه، حيث أن هذا المعيار يعوزه الدقة والوضوح، فالظروف الاقتصادية التي سادت في المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد الكبير (1929-1933) حيث لم تشهد ارتفاعا في الأسعار مع أنه أُلقي في الأسواق كميات كبيرة من النقود المتداولة، فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق ولم تنفش في تلك المجتمعات، مما يقتضي التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تعريف التضخم.

2 - تعريف التضخم على أساس الدخل والإنفاق:

يأخذ بعض الاقتصاديين بنظرية الدخل والإنفاق كمعيار لتحديد معنى التضخم، وإيجاد تعريف محدد لهذه الكلمة، وذلك باعتبار هذه النظرية صالحة كأساس لتفسير الظواهر التضخمية كسبب من أسباب نشوئها، فتقتضي هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم: «بأنه الزيادة في معدل الدخل والإنفاق»⁽²⁾ فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها.

3 - التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:

ينبني هذا التعريف على العلاقة ما بين العرض والطلب، بحيث يكون التضخم هو ثمرة هاته العلاقة المقصودة، وهي العلاقة السلبية وليس الإيجابية، أي التي تعبر عن الخلل التوازني فيما بين العرض والطلب، فمن

¹ - مجدي محمود شهاب: اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 70.

² - غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 17.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

الاقتصاديين من بني تعريفه وتحليله لمفهوم التضخم على القوى التي تحكم هذه العلاقة فوصف التضخم بأنه: «فائض الطلب الكلي على العرض الكلي»⁽¹⁾.

ولقد اشترط العديد من الاقتصاديين شروطا يجب توافرها لإمكانية تطبيق هذا التحليل على كلمة التضخم، واعتبار الأسعار المرتفعة بسبب الخلل في التوازن بين العرض والطلب ارتفاعا تضخميا، ومن بين هؤلاء الاقتصادي "أباليرنر Aba Lerner" حيث يشترط أن يكون ارتفاع الأسعار فجائيا وغير متوقع حتى يكون تضخميا، فهو يفترض أنه لو أمكن توقع هذا الارتفاع السعري لأمكن تحاشيه أو الحد من آثاره، مما لا يمكن من تسميته والحكم عليه بأنه تضخمي، كذلك منهم من اشترط أن يكون مستوى الأسعار العام هو المقصود بالأسعار المرتفعة بحيث يشمل أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج.

ثانيا- التعريف المبني على خصائص ومظاهر التضخم:

يضع أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم، ويبيان المراد منه بناء على الخصائص والآثار الناجمة عنه، فعرفوا التضخم كظاهرة سعرية، فعندما يكون هناك اتجاه مستمر ومؤكّد نحو ارتفاع الأسعار، فيمكن التقرير بأننا أمام حالة توصف بأنها تضخمية، وعلى العكس من ذلك عندما نواجه حالة انخفاض دائم ومستمر في الأسعار، فنحن بذلك أمام حالة توصف بأنها انكماشية⁽²⁾.

وهذا ما شاع في تعريف التضخم بأنه «الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار عبر الزمن»³، ولا يعني ذلك أن الارتفاع يكون في كل الأسعار إذ أن بعضها قد ينخفض وإنما الاتجاه العام يجب أن يكون تصاعديا، وان يستبعد ارتفاع الأسعار لمرة واحدة فقط من تعريف التضخم، والسبب في ذلك يتعلق بعملية صنع السياسات، فإذا زاد السعر لمرة واحدة فقط فلا ضرورة هنالك لصنع السياسة، فبعد فترة من التكيف ستوقف الأسعار عن الزيادة وتصبح السياسات التي وضعت لوقفها غير مطلوبة، أما في ظروف التضخم فالأسعار تتزايد بشكل غير محدد، وستكون هناك ضرورة لصنع السياسة⁽⁴⁾.

1 - مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 315.

2 - مصطفى رشدي شبيحة: اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ط6، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص 82.

3 - Bernard BERNIER et Yves SIMON: *Initiation à la macroéconomie*, 8^e édition, DUNOD, 2001, p301.

4 - فلاح خلف الربيعي: تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، أعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية حول التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، العدد الثالث، تشرين الأول 2006، ص 25.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

والشرط الآخر لكي يكون هناك تضخم هو أن يتسم الارتفاع العام للأسعار بصفة الاستمرارية، ويكون على المدى الزمني الطويل، وبالتالي فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب ظروف طارئة أو عارضة في أحد الفصول أو السنوات لا يعد تضخماً لأنه لا يتسم بالاستمرارية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الأسباب والعوامل وراء نشأة التضخم

عندما يصبح التضخم مهدداً لرخاء المجتمع ومحدثاً للعديد من الآثار السلبية، فإن البحث عن الأسباب المؤدية إلى ارتفاع الأسعار يعتبر أمراً حيويًا، وموضوعاً يثير كثيراً من الجدل والنقاش من قبل مسؤولي السياسة الاقتصادية، وعادة يميز الاقتصاديون بين العديد من الأسباب المنشئة للتضخم نذكر منها:

أسباب متعلقة بجانب الطلب، أسباب متعلقة بجانب العرض، وأسباب متعلقة بجانب التكاليف

أولاً- العوامل الدافعة نحو تمدد الطلب المستثير للتضخم (جذب الطلب):

إن إحدى أهم الصدمات التي تواجه التضخم، هي التغير الذي يطرأ على الطلب الكلي، فيمكن للتغيرات في الاستثمار أو الإنفاق الحكومي أو صافي الصادرات تغيير الطلب الكلي، ويتمثل أحد أهم العوامل الرئيسية الكامنة وراء تضخم الطلب في النمو السريع للعرض النقدي، فكل زيادة في المعروض النقدي يقابلها ارتفاع في الطلب الكلي⁽²⁾.

ويمكن إيراد جملة من العوامل التي تدفع بالطلب الكلي نحو الارتفاع متمثلة فيما يلي:

1 - زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:

إن النظريات المتعلقة بالطلب والعرض وجهاز الأثمان ترى في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل سبباً لظهور بؤادر تضخمية في مستويات الأسعار، مما يسمح المجال للنظريات الخاصة بالتوازن أن تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى الاستخدام الكامل، يتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ذلك المستوى من الاستخدام، حيث يحدث التضخم. فالزيادة في الإنفاق الكلي لم تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة، فأصبحت المشكلة في الهوة بين فائض في الطلب يطارد فيضاً متناقصاً من المنتجات، وبالتالي إذا ارتفع الإنفاق ارتفاعاً يفوق ارتفاع المنتجات على فرض الوصول لحالة التشغيل التام، فإنه هذا سيتمخض عليه ضغط تضخمي لا محالة⁽³⁾.

1 - السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 223.

2 - سامويلسون ونوردهاوس: علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2006، ص 712.

3 - غازي حسين عناية: المرجع السابق، ص 95.

2- عجز الموازنة العامة للدولة (العجز المالي):

يعرف عجز الموازنة العامة بأنه تجاوز النفقات الحكومية عن حجم الإيرادات في فترة زمنية محددة، عادة تكون سنة⁽¹⁾، ويعد العجز المالي في الموازنات العامة لكثير من الدول النامية هو أحد أهم مصادر التضخم، إذ أن عجز الموازنة العامة المتزايد يسهم في تزايد معدلات التضخم من خلال تعميق الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي (فائض الطلب)، فتمويل العجز الموازني باستخدام موارد غير حقيقية كالإصدار النقدي سوف يؤدي إلى زيادة المعروض منه، وهذا من شأنه أن يساعد على تفاقم الضغوط التضخمية⁽²⁾.

وهذا ما يسمى بنقدية الدين العام «نقدنة عجز الموازنة العامة»، ففي الاقتصاديات النامية واقتصاديات التحول إلى اقتصاد السوق وهي اقتصاديات ذات تدفقات رأسمالية محدودة، يوجد ميل إلى إصباح الصفة النقدية على العجزات المالية إلى حد مما يحدث في البلدان الصناعية، وبالتالي يزداد في هذه الحالات التأكد أنه يؤدي التوسع المالي إلى ارتفاع الأسعار. وقد يصادف هذا ما يسمى بسياسة التمويل بالعجز فتلجأ بعض الدول النامية إلى هذه السياسة كوسيلة من وسائل تمويل التنمية، أي للإسراع بعمليات تكوين رأس المال، والمقصود بذلك أن تلجأ الدولة عن عمد لإحداث عجز في موازنتها العامة يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي وطبع البنكوت، وذلك على أساس أنه توجد في البلاد النامية موارد عاطلة كثيرة، مثل الأراضي الزراعية، الثروات الطبيعية، الأيدي العاملة العاطلة...، ومن ثم فإن سياسة التمويل بالعجز ستؤدي إلى زيادة طلب الدولة على هذه الموارد، وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وتحويل الموارد لصالح تراكم رأس المال، وكان أنصار التمويل بالعجز يعتقدون أنه ما إن تبدأ الطاقات الإنتاجية التي ساهم التمويل بالعجز في خلقها في الإنتاج، فإن العرض الكلي سوف يتزايد وستتجه الأسعار بعد ذلك إلى الانخفاض، وقد كان لفشل سياسة التمويل بالعجز الأثر في زيادة عجز الموازنة العامة وارتفاع الضغوط التضخمية في البلاد النامية⁽³⁾.

3- التوقعات والأوضاع النفسية:

قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من العوامل الاقتصادية، فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر الاقتصادية كالتضخم، ولعل أفضل الحالات التي يكون في للظروف النفسية أثرها الفعال هي فترات عدم الاستقرار كالحروب، حيث تكون

¹- William j.BAUMOL and Alan S.BLINDER : **Economics (principle and policy)**, South western, United American,2004,p 649.

² - عاطف وليم أندراوس: السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص88.

³ - رمزي زكي: انفجار العجز....، مرجع سابق، ص 93.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

الظروف مهيأة لتقبل الإشاعات والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلاً، الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش⁽¹⁾.

ثانياً- العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض:

إن نظرة الاقتصاديين التي أكدت على جانب الطلب لم تكف لتفسير التضخم تفسيراً كاملاً في جميع الفترات، لذلك فقد رافق تطورها تطوراً مماثلاً في نظرة الاقتصاديين لجانب العرض، حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية، ومن بين أهم العوامل المسببة لانخفاض العرض الكلي هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الإنتاجي توفيرها، إضافة إلى مجموع من العناصر الأخرى ندرجها فيما يلي⁽²⁾:

1- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل:

قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل التام لجميع طاقاته، وبذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص.

2- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:

عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعد المرونة، فإنه يعجز على سد النقص في العرض، وهذا يعود إلى أسباب تختلف حسب ظروف كل بلد، وتتغير من فترة إلى أخرى.

3- النقص في العناصر الإنتاجية:

كالعمال والموظفين المختصين، وكذا المواد الأولية والخام... إلخ
فالتضخم إذن قد يتمثل في انخفاض المردود الإنتاجي المعروض عن الطلب الكلي الفعلي المقابل له، كما يتمثل في ارتفاع الطلب الكلي الفعلي عن المردود الإنتاجي المعروض والمقابل له، أي يعود إلى عوامل انخفاض العرض الكلي كما يرجع إلى عوامل ارتفاع الطلب الكلي.

ثالثاً- ضغط التكلفة المستشير للتضخم (ارتفاع التكاليف):

مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، يميل المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع كلما ارتفع المستوى العام لتكاليف الإنتاج في فترة زمنية محددة، والعكس صحيح⁽³⁾، وزيادة التكاليف قد تنشأ عن زيادة معدلات

1 - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مرجع سابق، ص 112.

2 - نفس المرجع السابق، ص 116

3 - صالح خصاونة: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 168.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

الأجور، وهو ما يسمى بتكلفة الأجور⁽¹⁾، ويحدث هذا أساسا في الدول التي توجد بها نقابات عمال قوية تضغط باستمرار لزيادة أجور العمال، حيث أن الأجور تمثل العنصر الأكثر تأثيرا في ارتفاع النفقات الإنتاجية، أو بعبارة أخرى أن الزيادة في نفقات الإنتاج ترجع في الغالب إلى زيادة معدلات الأجور، أي رغبة العمال في زيادة أجورهم، وبالتالي نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلكين عن طريق رفع الأسعار، وبذلك تحقق هدفا مركبا، الاستجابة لمطالب العمال، وامتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق ارتفاع الأسعار، أو قد ينتج بسبب التكلفة من انخفاض الكفاءة الإنتاجية للشركات وذلك بسبب زيادة الفاقد والضياع للمواد الخام، أو نتيجة لعدم الآلات والمعدات⁽²⁾.

أو قد يكون السبب هو ارتفاع في أسعار المواد الأولية مما يترك أثرا على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر إنتاجها⁽³⁾.

وهناك من جمع بين تضخم التكاليف وتضخم الطلب، مع إعطاء أهمية خاصة لعاملين هما:

- السياسة المالية للحكومات وتأثيرها على جانب الطلب

- توقعات الأسعار وتأثيرها على ارتفاع الأجور ومنه على جانب العرض

فالتضخم في التكاليف يصعب فصله غالبا عن التضخم بالطلب، فزيادة الأجور والأرباح يرتفع الأعوان الاقتصاديين مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، كما أن ارتفاع الطلب بللا يمكن أن يحدث دون تأثير على تكاليف الإنتاج⁽⁴⁾.

رابعاً- استيراد السلع والخدمات النهائية من الخارج (التضخم المستورد):

يظهر هذا النوع من أسباب التضخم في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة، ويعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وهذا يعني أن الدول التي تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار، وتضطر لبيعها في الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة، وبالتالي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في الخارج.

ويجب التمييز هنا بين التضخم في التكاليف والتضخم المستورد، حيث يخلط البعض بين التضخم الناشئ عن استيراد مواد أولية أو عناصر إنتاج بأسعار متضخمة، مما يؤدي إلى رفع أسعار المواد النهائية الناتجة عن استعمال هاته العناصر، وهو ما يدخل ضمن تضخم دفع التكاليف، وليس التضخم المستورد، ذلك الذي يطلق

¹ - Michael BURDA et Charles WYPLOSZ: **Macroéconomie**, 4^e édition, DE Boeck, 2005, p320.

² - عبد المطلب عبد الحميد: **اقتصاديات النقود والبنوك** "الأساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 327.

³ - خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي: **مراجع سابق**، ص 259.

⁴ - Bernard BERNIER et Yves SIMON: **Op.cit**, pp 314,315.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

على ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، ويتم استخدامها مباشرة من قبل المستهلك بمجرد استيرادها كالملابس الجاهزة والأحذية والأطعمة الجاهزة⁽¹⁾.

وتقاس نسبة التضخم المستورد في الدولة من خلال المعادلة التالية⁽²⁾:

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات} \times \text{معدل التضخم العالمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

خامسا- الأسباب الهيكلية للتضخم (التضخم الهيكلية):

وهناك من يضيف سببا آخر للتضخم يتمثل في العوامل الهيكلية، حيث يرجع الاقتصاديون الذين اعتمدوا على تفسير التضخم تبعا لهاته الأسباب أن الضغوط التضخمية سببها الخلل الهيكلية الموجود في البنين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، ويشير الهيكليون إلى أمثلة لهذه الاختلالات مثل الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية، واختلال علاقات النمو بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد الوطني، والجمود النسبي للحصيلة الضريبية، وضالة مرونة عرض المنتجات الزراعية⁽³⁾، ويتم ذكر معالم هاته الأسباب فيما يلي⁽⁴⁾:

1- الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية:

تتميز هذه الاقتصاديات بتخصص شديد في إنتاج وتصدير مادة أو أكثر من المواد الأولية التي تمثل المورد الأساسي في تكوين ناتجها الوطني وهيكل صادراتها للخارج التي تتحدد أسعارها وفقا لقوى الطلب والعرض في الأسواق العالمية، فإذا ما حدثت تقلبات شديدة في هذه الأسواق بزيادة الطلب عليها مقابل عرض غير مرن لإنتاج هذه المواد فترتفع أسعارها، وهذا من شأنه أن يحدث توسع في زيادة الإنفاق الحكومي من جهة وفي دخول الأفراد من جهة أخرى، في مقابل ذلك فإن الإنتاج المحلي غير مرن لاستيعاب الطلب الكبير الذي أحدثته تقلبات أسعار المواد الأولية، لذا تبدأ الفجوة التضخمية بالظهور، ويرى الاقتصاديون الهيكليون أنه حتى في حالة تدهور أسعار الصادرات من المواد الأولية فإن الأسعار سوف ترتفع، وذلك عندما تنخفض أسعار الصادرات بشدة تنخفض حصيلتها وتبدأ حركة انكماشية في الدخول وفي حصيلة الحكومة من الإيرادات العامة، وفي ضوء ذلك يترتب ما يلي:

1 - نفس المرجع السابق، ص 260.

2 - السيد محمد السريبي وعلي عبد الوهاب نجا: مرجع سابق، ص 246

3 - طارق فاروق المصري: مرجع سابق، ص 152، 153.

4 - محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 309 - 312.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

- (أ) - إحداه عجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة لضعف الإيرادات من الصادرات يتم تمويله عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي وطبع النقود الجديدة مما يعجل بظهور التضخم.
- (ب) - انخفاض حجم السلع المستوردة مما يدفع إلى ارتفاع أسعارها محليا وخاصة الضرورية منها.
- (ج) - الاستمرار في تناقص حصيللة الصادرات يدفع هذه الاقتصاديات إلى تخفيض قيمة عملتها لتشجيع الصادرات مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة، مما ينشر موجة شاملة لارتفاع الأسعار.

2- جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد النامية:

هذا ما يسمى بانخفاض الجهد الضريبي والذي يعني انخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج الوطني بالمقارنة مع الوضع في البلاد المتقدمة، ويرتبط بهذا أيضا ضآلة مرونة الحصيللة الضريبية تجاه التغير في حجم الدخل، الأمر الذي يترجم في النهاية في عدم نمو الحصيللة مقارنة مع حجم الإنفاق العام، وفي ضوء قصور إيرادات الحكومة من الضرائب لجمود جهازها المالي أن تضطر هذه الحكومات لتمويل العجز في ميزانيتها العامة، بقوة شرائية جديدة تحصل عليها من الجهاز المصرفي والبنك المركزي، أي تمويل هذا العجز تمويلًا تضخميا.

3- الفجوة الغذائية في البلاد النامية:

تواجه معظم البلاد المتخلفة فجوة غذائية تتمثل في قصور الإنتاج المحلي من المواد الغذائية عن إشباع حاجات السكان منها، وبالتالي تضطر إلى الاستيراد، كما أن هذه الفجوة تميل إلى الاتساع بسبب تزايد الطلب على الغذاء، ويرجع تزايد الطلب وبمعدل كبير إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الغذائي، وغني عن القول أن قصور عرض المواد الغذائية عن مسايرة النمو في الطلب عليها يدفع بأسعار هذه السلع الضرورية نحو الارتفاع.

4- طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن تغيير البنية الاقتصادي للبلاد المتخلفة في غمار عملية التنمية يولد مجموعة من الاختلالات تخلق قوى تضخمية تتمثل محصلتها في نشأة تيار نقدي وإنفاقي يفوق كثيرا المتاح من السلع المنتجة محليا والمستوردة من الخارج الأمر الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع، فالمراحل الأولى تتميز بإنفاق استثماري كبير لإنشاء مشروعات البنية الهيكلية وما يتولد عنها من دخول نقدية كبيرة تحدث اختلالا في بنية الطلب على السلع الاستهلاكية⁽¹⁾.

¹ - محمد عزت غزلان: الاقتصاد الكلي "الحسابات، النظرية، السياسة"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 187.

المطلب الثالث - مؤشرات قياس معدلات التضخم

بالرغم من الشعور بالآثار التضخمية وضرورة اللجوء إلى أسلوب لقياس مدى التضخم وحجمه لتقدير آثاره المختلفة وتقييم مشاكله بناء على حسابات صحيحة وليس مجرد الشعور بشبح التضخم، لذا يعد قياس التضخم تشخيصاً للوضع الاقتصادي السائد آنذاك، وعليه فبقدر ما يكون التشخيص صحيحاً ودقيقاً يكون الحل صحيحاً أيضاً⁽¹⁾.

أولاً - الأرقام القياسية للأسعار:

1 - مضمونها وأنواعها:

حتى نستطيع التعبير عن التغيرات التي تحدث في قيمة النقود في شكل كمي وبدقة يتعين علينا قياس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار قياساً دقيقاً، فمن الصعوبة بمكان إدخال كل السلع في تقدير المستوى العام للأسعار، لذا يتم الاختصار على عينة من السلع والخدمات، إلى جانب ذلك فإن أسعار هذه السلع والخدمات لا تتغير تغيراً منتظماً لذا في أغلب الأحيان يكون لهذه الأسعار بصفة عامة ميلاً متوسطاً نحو الارتفاع أو الانخفاض، وعليه تكون قيمة النقود معبراً عنها بمتوسط الأسعار، يستخدم الاقتصاديون للتعبير عن هذا المتوسط بما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار.

فالرقم القياسي هو عبارة عن مؤشر إحصائي لمقارنة ظاهرة معينة، سعراً، كمية، قيمة أو أجراً، بالنسبة لأساس معين قد يكون فترة زمنية معينة أو مكاناً جغرافياً معيناً، حيث تؤخذ قيمة هذه الظاهرة كأساس لحساب الرقم القياسي، ويسمى الوقت أو المكان الذي تنسب إليه الظاهرة بفترة أو مكان الأساس، كما يسمى الوقت أو المكان الذي ننسبه إلى فترة أو مكان، المقارنة⁽²⁾.

وتوجد عدة أنواع للأرقام القياسية منها:

1-1 - الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI):

يعتبر من أهم الأرقام القياسية للأسعار التي تستخدم في قياس التضخم، لان في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك بدلا من قياس معدل ارتفاع

¹ - حسام داود وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 244.

² - صالح العصفور: الأرقام القياسية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد التاسع عشر، السنة الثانية، يوليو 2003، ص 03.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

الأسعار لوحده، وبذلك فهو يقيس التكلفة المتوسطة للسلع والخدمات التي تشتري من قبل المستهلك متوسط الدخل⁽¹⁾.

ويستخدم الرقم القياسي لسعر المستهلك على نطاق واسع كمؤشر لاتجاهات التضخم والانكماش الاقتصادي، كما يستخدم من قبل عامة الناس كدليل يسترشد به في ما يتعلق بميزانية الأسرة ومصادر التمويل، إضافة إلى استخدامه كمقياس للتغيرات في القدرة الشرائية للعملة، أما في مجال الحسابات القومية فيستخدم كعامل تخطيط لاستنباط تقديرات السعر الثابت للإنفاق الخاص وما يتعلق به من مكونات⁽²⁾.

وتكتنف عملية احتساب الرقم القياسي العديد من الصعوبات بدءاً من كيفية وأسس اختيار سنة الأساس أو توفر المعلومات الإحصائية أو كيفية التعرف على نوعية السلع المراد اختيارها، فمن المعروف أن أسعار بعض السلع قد يرتفع وبعضها الآخر قد ينخفض في نفس الوقت وبنسب مختلفة، مما يخلق صعوبة تحديد السلع المراد احتساب التغير في أسعارها، وللتوصل إلى احتساب رقم قياسي صحيح والتخلص من الصعوبات السابقة يقترح الباحثون في هذا المجال ما يلي⁽³⁾:

اختيار عينة من السلع لها صفة الشبوع والاستهلاك من فئة معينة من الأفراد، وتعكس في نفس الوقت الاتجاهات العامة للأسعار، وتمثل هذه العينة المجتمع المراد دراسة التغير في الأسعار لمجموعة منه وفق مسح ميزانية الأسرة، واختيار سنة لمقارنة التغير في الأسعار بين فترتين زمنيتين أي بين سنة الأساس والثانية السنة المراد احتساب الأسعار عندها، ويراعى في اختيارها أن تكون مستويات الأسعار فيها عادية مع الثبات النسبي للمتغيرات الاقتصادية.

ويندرج ضمن الرقم القياسي للأسعار نوعان من الأرقام هما⁽⁴⁾:

أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المدن: يستخدم للدلالة على التغيرات الحاصلة في أسعار مجموعة سوقية من السلع والخدمات المشتراة بواسطة العائلات ذات الدخل المتوسط، والتي تعيش في المدن والمناطق الحضرية، والتي تكون معدة للإنفاق على البنود المختلفة الضرورية للمعيشة.

1 - كامل بكري وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 253.

2 - صالح العصفور: مرجع سابق، ص 10.

3 - أكرم حداد ومشهور هنلول: النقود والمصارف "مدخل تحليلي ونظري"، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 203.

4 - مجدي عبد الفتاح سليمان: علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص ص 55، 56.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

ب) - الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف: لا يقل أهمية عن الرقم القياسي للأسعار في المدن، خاصة في البلاد النامية كون أن معظم سكانها يشتغلون في مجال الزراعة، وأثبتت الدراسات ظاهرة ارتفاع الأسعار بالريف بمعدلات أعلى من نظيرتها بالمدن إلى عدة أسباب متمثلة في ضعف الرقابة السعرية بالريف إذا ما قورنت بالرقابة السعرية في المدن، وقلة عدد المجمعات الاستهلاكية مقارنة مع عددها بالمدن، وتمتع المدن بالدعم السلعي أكثر مما يتمتع به الريف.

1-2- الرقم القياسي لأسعار الجملة (PPT):

ويعتمد على قياس التغير في المستوى العام للأسعار على أساس أسعار بيع السلع والخدمات بواسطة منشآت تجارة الجملة على المستوى الوطني⁽¹⁾، وذلك بالاعتماد على الأسعار الرسمية للجملة في جميع أنحاء البلاد، دون تمييز بين مناطق حضر أو ريف.

1-3- الرقم القياسي الضمني (GDP Déflator):

ويطلق عليه المخفض الضمني للناتج المحلي أو المكمش الضمني للناتج الداخلي الخام⁽²⁾، ويقصد به ذلك الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة أساس معينة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة الأساس (الأسعار الثابتة) لنفس السنة مضروباً في مائة.

ويمكن القول هنا أنه كلما كان النمو في الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي موجبا أو سالبا وأقرب إلى الصفر فإن ذلك يدل على وجود الاستقرار الاقتصادي، أما إذا ابتعدت القيمة عن الصفر (الموجبة) فإن ذلك يدل على الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والعكس بالنسبة للقيمة السالبة، ويمتاز هذا المعيار بأنه يعكس بدرجة أكبر فكرة التضخم المحلي⁽³⁾.

ويختلف مؤشر CPI عن مؤشر GDP Déflator في ثلاث طرق رئيسية وهي⁽⁴⁾:

- أ) - يقيس مؤشر GDP Déflator أسعار مجموعة واسعة من السلع تفوق تلك المقاسة بواسطة مؤشر CPI.
- ب) - يقيس مؤشر CPI تكلفة مجموع (سلة) من السلع المعطاة وهي نفسها من سنة لأخرى معتمدة على ما أنتج في الاقتصاد في كل سنة.

1 - السيد محمد السريبي وعلي عبد الوهاب نجا: مرجع سابق، ص 251.

2 - سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية)، الكتاب الأول، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، 1994، ص 68.

3 - أكرم حداد ومشهور هذلول: مرجع سابق، ص 202.

4 - تومي صالح: مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 64.

الفصل الثاني ————— تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

ج) - يحتوي مؤشر CPI على أسعار السلع المستوردة، بينما يحتوي مؤشر $GDP_{Déflator}$ فقط على أسعار السلع المنتجة داخل البلد.

2- صيغ الأرقام القياسية للأسعار:

نميز بين صيغتين أساسيتين للأرقام القياسية هما:

2-1- الرقم القياسي البسيط:

هو عبارة عن مجموعة أسعار السلع في سنة المقارنة (P_n) مقسوما على مجموع أسعار السلع في سنة الأساس (P_0) ويشار إليه بالصيغة التالية⁽¹⁾:

$$M = \frac{\sum P_n}{\sum P_0} \times 100$$

ويعبر عن النتيجة كنسبة مئوية كما هو الحال بالنسبة للأرقام القياسية بوجه عام، وبالرغم من سهولة هذه الطريقة إلا أن تطبيقها يكتنفه عيبان يجعلان من استخدامها عملية غير مرغوبة، الأول أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهمية النسبية للسلع المختلفة، فهي تعطي جميع السلع أوزاناً متساوية في الأهمية، الثاني أنها لا تعبر اهتماماً للوحدات المستخدمة في تمييز السعر مثل الغرام والكيلوغرام وغيرها من الوحدات الكمية وهو ما يؤثر على قيمة الرقم القياسي.

2-2- الأرقام القياسية المرجحة:

للتغلب على مشكلة عيوب الطريقة التجميعية البسيطة، نقوم بترجيح أسعار أو كميات كل سلعة باستخدام معامل معين . ويستخدم عادة كمية السلعة المباعة أو سعرها خلال فترة الأساس أو فترة المقارنة⁽²⁾. وهناك صيغ للأرقام القياسية المرجحة تعتمد على ما إذا كنا سنستخدم كميات أو أسعار سنة الأساس أو المقارنة:

أ) - صيغة لاسبير (**Laspeyres**): هو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام سنة الأساس، وهناك صيغتان لهذا الرقم⁽³⁾:

الصيغة الأولى - هي صيغة الرقم القياسي التجميعي للأسعار، وتكون كما يلي:

1 - محمد العربي ساكر: محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص 73.

2 - صالح العصفور: مرجع سابق، ص 06.

3 - لامية بكوش: استخدام طرق القياس الاقتصادي في تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التنسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2009، ص 11.

$$100 \times \frac{\sum p_n \cdot q_0}{\sum p_0 \cdot q_0} = \text{صيغة لاسبير للأسعار}$$

حيث أن:

P_n : أسعار سنة المقارنة؛

q_0 : كميات سنة الأساس؛

P_0 : أسعار سنة الأساس.

وفي هذه الصيغة يفترض ثبات أذواق المستهلكين واستمرارهم في استهلاك نفس كميات السلع حتى لو تغيرت أسعارها ارتفاعاً أو انخفاضاً، أي أنه يعتمد على سلة ثابتة من السلع.

الصيغة الثانية - هي صيغة الرقم القياسي التجميعي للكميات، وتكون كما يلي:

$$100 \times \frac{\sum q_n \cdot p_0}{\sum q_0 \cdot p_0} = \text{صيغة لاسبير للكميات}$$

حيث أن:

q_n : كميات سنة المقارنة؛

p_0 : أسعار سنة الأساس؛

q_0 : كميات سنة الأساس.

ويفترض في هذه الصيغة ثبات الأسعار في فترتي الأساس والمقارنة بغض النظر عن تغير الكميات المستهلكة في الفترتين.

ب) - صيغة باش (Paache): هو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام سنة المقارنة، وله أيضاً صيغتان كما في صيغة "لاسبير":

الصيغة الأولى - هي طريقة باش للأسعار كما يلي⁽¹⁾:

$$100 \times \frac{\sum p_n \cdot q_n}{\sum p_0 \cdot q_n} = \text{صيغة باش للأسعار}$$

وهذه الصيغة تقيس التغير في النفقات للحصول على كميات السلع في فترة المقارنة مرجحة بأسعار فترة المقارنة وأسعار فترة الأساس، وبذلك يفترض أن نفس كميات سنة المقارنة كانت قد استهلكت في سنة الأساس وذلك بالرغم من تغير الأسعار.

¹ - مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد: مرجع سابق، 322.

الفصل الثاني ← تحليل ظاهرة التضخم والسياسات العالية الكفيلة لضبطه

أما الصيغة الثانية - طريقة باش للكميات فهي⁽¹⁾:

$$100 \times \frac{\sum q_n \cdot p_n}{\sum q_0 \cdot p_n} = \text{صيغة باش للكميات}$$

في هذه الصيغة يفترض أن المستهلك يقيم ما يستهلكه في كل من فترتي الأساس والمقارنة بنفس أسعار سنة المقارنة.

3- حساب معدل التضخم:

هناك ثلاثة أساليب لقياس معدل التضخم هي:

3-1- معدل التضخم بالنسبة لسنة الأساس:

وهو يوضح معدل التضخم في سنة المقارنة مقارنة بما كان عليه في سنة الأساس في صورة إجمالية، وبالتالي لا يوضح التغير السنوي في الأسعار من سنة إلى أخرى⁽²⁾.

$$INF_n = CPI_n - CPI_0 \quad \text{ويكون وفق المعادلة التالية:}$$

حيث تشير كل من :

INF_n : معدل التضخم في سنة المقارنة n؛

CPI_n : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في سنة المقارنة n؛

CPI_0 : : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في سنة الأساس 0.

3-2- معدل التضخم البسيط:

وهو يوضح معدل التغير السنوي في الأسعار في السنة الحالية مقارنة بما كان عليه في السنة السابقة، غير انه يؤخذ عليه أنه قد تكون الأسعار في إحدى السنوات السابقة غير مستقرة، مما يترتب عليه نتائج مضللة⁽³⁾. ويكون وفقا للعلاقة التالية:

$$INF_t = [(CPI_t - CPI_{t-1}) / CPI_{t-1}] \times 100$$

حيث تشير كلا من:

INF_t : معدل التضخم البسيط في السنة t؛

CPI_t : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السنة t؛

CPI_{t-1} : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السنة t-1.

1 - صالح العصفور: مرجع سابق، ص 07.

2 - السيد محمد السريبي وعلي عبد الوهاب نجا: مرجع سابق، ص 249.

3 - نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

3-3- معدل التضخم المركب (معدل التغير المركب للأسعار):

يستخدم هذا المعدل عادة لقياس متوسط معدل التضخم خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، وكذا تقييم الجهود المبذولة من قبل الدولة خلال خطط التنمية المتعاقبة للقضاء على التضخم، حيث يتم حساب معدل التضخم خلال فترة الخطة الأولى ثم خلال فترة الخطة الثانية وهكذا، ثم تتم مقارنة معدلات التضخم خلال هذه الفترات، وتحديد إن كانت متزايدة أم متناقصة⁽¹⁾.
ويحسب بالعلاقة التالية:

$$P_{n+a} = P_n \cdot (1+INF)^a$$

حيث أن:

P_{n+a} : الرقم القياسي في نهاية الفترة المراد قياس معدل التضخم فيها؛

P_n : الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس؛

INF : معدل التضخم المركب؛

a : هي الفرق في عدد السنوات بين أول سنة وآخر سنة للفترة محل الاعتبار.

ومن المعادلة السابقة نجد أن:

$$(1+I)^a = \frac{P_{n+a}}{P_n}$$

$$\Rightarrow (1+I) = \sqrt[a]{\frac{P_{n+a}}{P_n}}$$

فإذا كانت $\sqrt[a]{\frac{P_{n+a}}{P_n}}$ تساوي قيمة ثابتة وهي (α) ، فيكون معدل التضخم هو:

$$INF_n = \alpha - 1$$

ثانياً- معايير قياس القوى التضخمية:

إذا كان استقراء ظاهرة التضخم يتم من خلال تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار، فينبغي التأكيد على أن الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار مقاساً برقم قياسي معين ليس سبباً في وجود هذه الظاهرة بل هو نتيجة لوجود قوى تضخمية تنبع من حالات الاختلال في الاقتصاد القومي⁽²⁾.

¹ - لامية بكوش: مرجع سابق، ص 16، 17.

² - محمد عزت محمد إبراهيم غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 284.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

وهو ما يعبر بوجود فجوات تضخمية، التي تعتبر من الاصطلاحات التي جاء بها كيتز، وكان الهدف من استخدامها هو قياس الضغط في المستوى العام للأسعار، حيث اعتبر كيتز الفجوات التضخمية بمثابة القوة الدافعة للتضخم وتنشأ في الاقتصاد في فترة معينة من الزمن إذا حدث إفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو إفراط في عرض النقود.

ويمكن الاعتماد على ثلاثة أنواع من المعايير هي: معيار الإفراط النقدي، معيار الاستقرار النقدي، و معيار فائض الطلب.

1- معيار الإفراط النقدي (فائض المعروض النقدي):

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية المعاصرة للاقتصادي " ميلتون فريدمان " التي ترجع القوى التضخمية إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل مما ينشأ معه إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي للأسعار⁽¹⁾.

والفجوة التضخمية وفقا لمعيار فائض المعروض النقدي الذي يستخدم من طرف صندوق النقد الدولي، هي عبارة عن الفرق بين الزيادة في العرض النقدي وبين الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد أن يحتفظوا به من دخل حقيقي في شكل نقود (عند أسعار ثابتة) وذلك خلال فترة زمنية معينة⁽²⁾.

ويتم حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على استقرار الأسعار على النحو التالي⁽³⁾:

$$M' = \lambda Y_t - M_t$$

حيث أن:

M' : حجم الإفراط النقدي

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار؛

Y_t : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي في السنة t ؛

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة t .

¹ - محمود يونس وعبد النعيم مبارك: مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 383.

² - مصطفى رشدي شبيحة: مرجع سابق، ص ص 850، 851.

³ - عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 49.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

من الواضح أن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل يمثل إفراطا نقديا، يكون وراء ارتفاع الأسعار، واستمرار هذا الفائض وتصاعده يرجع إلى استمرار الارتفاع في الأسعار.

2- معيار الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي):

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية للنقود، التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكوّن مناخا مساعدا على ظهور التضخم نتيجة لاختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات، وطبقا لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق إذا تعادل التغير في كمية النقود $\Delta M / M$ مع معدل التغير في الناتج القومي $\Delta Y / Y$ ، أما إذا زاد معدل التغير في النقدي عن معدل التغير في الناتج القومي يكون المعامل موجبا، فهذا يكشف عن وجود اتجاهات تضخمية.

يقيس هذا المعدل مدى وجود القوى التضخمية من خلال مدى الاستخدام الأمثل للائتمان المصرفي في تمويل حركة النشاط الاقتصادي، ويعبر عن هذا المعامل كما يلي⁽¹⁾:

$$B = \Delta M / M - \Delta Y / Y$$

حيث أن :

B: معامل الاستقرار النقدي؛

$\Delta M / M$: نسبة التغير في الكتلة النقدية؛

$\Delta Y / Y$: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

وتتفاوت تأثيرات الضغوط التضخمية في الاقتصاد كلما زادت قيمة معامل الاستقرار النقدي أو اقتربت من الصفر، فإذا كان معامل الاستقرار النقدي أكبر من الصفر (موجبة) فإن ذلك يشير إلى وجود اتجاهات تضخمية.

وهناك من يأخذ المعيار بالشكل التالي: $B = \Delta M / M / \Delta Y / Y$

فكلما زادت قيمة معامل الاستقرار النقدي أو اقتربت من الواحد الصحيح تفاوتت تأثيرات التضخم، فإذا كان معامل الاستقرار النقدي أكبر من الواحد الصحيح أشار إلى وجود اتجاهات تضخمية⁽²⁾.

4- معيار فائض الطلب:

إن قياس الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار هي صيغة متأثرة بالتحليل الكيترزي، أو بمعنى آخر تقدير الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، وبين القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين،

¹ - نفس المرجع السابق، ص 49.

² - السيد متولي عبد القادر: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص 223.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

ويمكن معالجة هذه الفروق من خلال علاقات الطلب الكلي أو الإنفاق، حيث هي عبارة عن الفرق بين فائض الطلب الكلي مقدرا بالأسعار الجارية وبين حجم الناتج القومي الحقيقي مقدرا بالأسعار الثابتة⁽¹⁾. ويمكن صياغة فائض الطلب وفقا للمعادلة التالية⁽²⁾:

$$D_x = (C_p + C_g + I) - Y$$

حيث أن:

D_x : إجمالي فائض الطلب؛ C_p : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

C_g : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية؛ I : الاستثمار بالأسعار الجارية؛

Y : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

ومن الواضح أنه إذا زاد مجموع الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي بالأسعار الجارية على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، فإن الفرق يعبر عن فائض الطلب الذي ينشئ فجوة تضخمية تتجلى في صورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.

وبالتأمل في الصيغة السابقة لإجمالي فائض الطلب نرى أنها تحمل أثر المعاملات الخارجية من صادرات وواردات على كل من الطلب الفعال والمتاح من السلع والخدمات، فمن المعروف أن الصادرات من السلع والخدمات تمثل طلبا أجنبيا على الإنتاج المحلي ينبغي أن يضاف إلى الطلب المحلي الفعال، كما أن الواردات من السلع والخدمات تزيد من المتاح محليا من هذه الأخيرة، وعليه يمكن أن نتصور ثلاث حالات أولها حالة افتراضية لا يتوقع حدوثها في الواقع، وهي حالة التعادل التام بين الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، أي أن رصيد ميزان المعاملات الجارية يعادل الصفر، وهنا لا يتأثر حجم فائض الطلب المقاس بالصيغة سالفه الذكر، والحالة الثانية وفيها تفوق قيمة الصادرات بنوعيتها قيمة الواردات بنوعيتها، أي يحقق ميزان المعاملات الجارية فائضا ولنرمز له بالحرف (S).

وهنا لا بد وأن يضاف هذا الفائض إلى إجمالي فائض الطلب لنحصل على صافي فائض الطلب ويصبح كما يلي: $D_{xn} = D_x + S$ ، والحالة الثالثة والتي تصف مراكز موازين المدفوعات معظم البلاد النامية، وهي حدوث عجز في موازين معاملاتها الجارية ولنرمز له بالحرف (F)، والذي يجب أن يطرح من إجمالي فائض الطلب وهنا يصبح صافي فائض الطلب كما يلي: $D_{xn} = D_x - F$.

¹ - نبيل الروبي: نظرية التضخم، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 243.

² - محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 316-318.

المبحث الثاني: تطور تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي

تحتوي الأدبيات الاقتصادية على عدد من النظريات لتفسير ظاهرة التضخم التي تعاني منها بلدان العالم في فترات دورية أو متواصلة، وهذا دليل على عدم استقرار هذه النظريات وعدم كفايتها لتفسير هذه الظاهرة في جميع الأحوال والفترات.

حيث اختلفت كل مدرسة من المدارس الاقتصادية عن الأخرى في تفسيرها للظاهرة لاختلاف الظروف السائدة خلال كل فترة زمنية، واختلاف الأسباب المنشئة للتضخم، إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم يخلق تشابكا وتداخلا في نواحي عديدة، ولمكانة مشكلة التضخم في مجال الدراسات الاقتصادية، فإن ذلك يستلزم الوقوف عند بعض هاته المدارس الاقتصادية والنظريات الفكرية التي فسرت حدوث التضخم، ويمكن تناول أهم تلك الأفكار كالفكر الكلاسيكي والفكر الكييزي وبعض الاتجاهات المعاصرة في تفسير التضخم.

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للتضخم

كانت النظرية الكمية للنقود هي المعتمدة من طرف الاقتصاديين الكلاسيك في تفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، حيث ركز الكلاسيك اهتمامهم على العلاقة التي تربط بين كمية النقود من ناحية والمستوى العام للأسعار من ناحية أخرى، وانشغلوا عن تحليل مختلف العوامل التي تتحكم في مستوى الإنتاج والتشغيل والدخل الوطني (لافتراضهم حالة التشغيل التام)، ولكن في خضم أزمة الكساد العالمي ظهرت النظرية العامة لكييز لتتقد قوانين وتحليل الكلاسيك.

ولتحليل النظريات التقليدية في الفكر الاقتصادي فهناك ضرورة لمعالجة هذا المطلب في نقطتين، الأولى حول الكلاسيكيين وتفسيرهم للتضخم، والثانية حول وجهة نظر الكييزيين للتضخم.

أولا- التحليل الفكري للتضخم عند الكلاسيكيين:

تعد نظرية كمية النقود من أهم النظريات التي سادت في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وقد تزامن ظهور هذه النظرية مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوروبية، والتي تمثلت في التحول من النظام الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي ونظام المقايضة، إلى النظام الرأسمالي القائم على أساس الإنتاج الموجه نحو السوق والمعتمد على استخدام النقود.

الفصل الثاني ← تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

ولقد كانت نظرية كمية النقود بمثابة النظرية الرئيسية التي اعتمدت من قبل الاقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي، حيث كانت هذه النظرية تُعنى بتفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، حيث ساد اعتقاد خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بوجود علاقة وثيقة فيما بين كمية النقود والتضخم، وأن التضخم يعد نتيجة طبيعية للزيادة في كمية النقود⁽¹⁾.

ومن الدعائم والفروض التي ارتكزت عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية ما يلي⁽²⁾:

E كمية النقود هي العامل الهام، والفعال في التأثير على حركات الأسعار.

• تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع المستوى العام للأسعار، عكسياً مع القوة الشرائية للنقود.

Z تتناسب الكمية النقدية طردياً مع الطلب على السلع والخدمات وعكسياً مع العرض منها.

• تفترض النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

• تفترض هذه النظرية أن هناك عوامل ثلاث رئيسية تؤثر في الأسعار هي: كمية النقد، سرعة التداول

النقدي وكمية المبادلات.

من خلال هاته الفروض يمكن استنتاج وفقاً للنظرية الكمية للنقود أن التضخم يرجع إلى الإفراط في

عرض النقود، وذلك لأن زيادة الإصدار النقدي ينجم عنه زيادة في الطلب على النقود، ومن ثم ارتفاع في مستويات الأسعار.

ولقد استعان الكلاسيكيون في شرحهم للنظرية الكمية النقدية وتبيان دورها في التأثير على حركات

الأسعار، وتحليل الظواهر التضخمية على صيغة المبادلات (معادلة فيشر) ومعادلة "كامبردج" للأرصدة النقدية، ومحاولةً لشرح مضمون النظرية الكمية النقدية، يمكن الاعتماد على بيان الصيغتين كما يلي:

1- صيغة المبادلات (معادلة فيشر):

يتخذ الكميون من معادلة التبادل أداة لشرح نظريتهم وذلك بمحاولة إيجاد العلاقات المختلفة بين

متغيراتها، وبصفة خاصة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، حيث ترى بأن التغيرات في كمية النقود تتناسب طردياً مع المستوى العام للأسعار، وأن قيمة النقود تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب عليها.

وتأخذ معادلة التبادل الصيغة التالية:

$$M \cdot V = P \cdot T \dots\dots(01)$$

¹ - نبيل الروبي: مرجع سابق، ص ص 48، 49.

² - غازي حسين عناية: التضخم المالي، ص 29.

الفصل الثاني ← تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

حيث أن:

P: المستوى العام للأسعار؛

M: كمية النقود وهي عامل خارجي يتحدد مقدراتها بواسطة البنك المركزي؛

T: كمية المبادلات (المعاملات) المحققة خلال فترة زمنية معينة؛

V: سرعة تداول (دوران) النقود (e).

ويمكن تحويل المعادلة رقم (01) إلى الشكل التالي:

$$P = \frac{M \times V}{T} \dots\dots\dots (02)$$

يتضح من المعادلة رقم (02) أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بنفس

التغير في كمية النقود مع ثبات كل من V و T.

والنتيجة التي يمكن الوصول إليها من خلال المعادلة الأخيرة هي أن الزيادة في كمية النقود المتداولة لا يقابلها زيادة ماثلة في الإنتاج، وذلك باعتبار أن كل زيادة في النقود تنفق بالكامل (أي زيادة الطلب) في ظل وجود الاقتصاد في وضعية التشغيل الكامل، وعليه فإن معدل التضخم سوف يتناسب طردياً بنفس مقدار الزيادة في الطلب الكلي⁽¹⁾.

ورغم القبول الذي عرفته معادلة التبادل كونها تقوم على أن النقود تستخدم للقيام بوظيفة التبادل، إلا أنها لم تسلم من بعض الانتقادات، خاصة الفروض والدعائم التي تعتبر من دعائم المذهب الكلاسيكي في تفسيره للظواهر التضخمية، فلقد أثبتت الحوادث والطوارئ الاقتصادية عدم دقتها في تفسير الأزمات والمشاكل الاقتصادية، وذلك لأسباب كعدم سلامة الفروض نفسها، وافترضت ثبات كمية المبادلات وكذا سرعة دوران النقود، لكن في الحقيقة أن هذه العوامل ليست ثابتة وذلك لتدخل الأحوال النفسية للأفراد، كرجبة الأفراد في الاكتناز أو الإنفاق، وكذلك بالنسبة للحجم الحقيقي للسلع والخدمات المتبادلة والمعروضة، فقد تتعرض للارتفاع والانخفاض تبعاً لحالة العرض والطلب في الأسواق⁽²⁾.

2- صورة الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج):

تواصل تطوير معادلة " فيشر " على يد " بيجو " و " مارشال " وأصبحت تعرف بمعادلة كامبردج، وتعتبر هذه المعادلة الوجه الثاني للنظرية الكمية للنقود، وارتكز تحليل مدرسة كامبردج على العوامل التي تحدد طلب

^e - سرعة تداول (دوران) النقود: هي عدد المرات التي تدورها وحدة النقد في المتوسط خلال فترة زمنية معينة.

¹ - تومي صالح: مرجع سابق، ص 140.

² - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مرجع سابق، ص 33.

الفصل الثاني ◀ تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، أي تلك النسبة من الدخل الوطني المحتفظ به في شكل سيولة نقدية، بعض هذه العوامل من مثل: سعر الفائدة، مقدار ثورة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء، وقد صيغة المعادلة على شكل دالة للطلب على النقود كما يلي⁽¹⁾:

$$M = K (Y.P).....01$$

حيث أن:

M: كمية النقود (تشمل النقود بكافة أنواعها)؛

P: المستوى العام للأسعار (في معادلة "فيشر" يعد بمثابة متوسط عام للأسعار لكافة المعاملات التي تشمل عليه T أما في معادلة كامبردج يمثل متوسطا لأسعار المنتجات النهائية فقط)؛

K: نسبة الدخل الذي يرغب الأفراد في الاحتفاظ به على شكل أرصدة نقدية سائلة (التفضيل النقدي)؛
Y: الناتج الوطني الحقيقي (الدخل الوطني الحقيقي (\hat{e})).

ولدينا أن التفضيل النقدي (K) يعبر عنه بـ: $K = \frac{1}{V}$

وبما أن (Y.P): القيمة النقدية للإنتاج الوطني = الدخل الوطني النقدي (Y)، فيمكن وضع المعادلة 01 كما يلي:

$$M = K.Y \quad \text{ونستنتج أن: } K = \frac{M}{Y}$$

ووفقا لهذه المعادلة يتحدد الطلب على النقود - أي على الأرصدة النقدية - تبعا للدخل، نظرا لأن هناك نسبة معينة (K) من الدخل يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية سائلة، وبالتالي عندما يرغب الأفراد بإنقاص ما يحتفظ به من أرصدة نقدية، فهذا سوف يؤدي إلى زيادة الإنفاق وبالتالي زيادة الطلب على السلع ومن ثم ارتفاع الأسعار.

ويمكن من خلال معادلة الأرصدة النقدية استخلاص ما يلي:

ü العلاقة بين التفضيل النقدي (K) ومستوى الأسعار هي علاقة عكسية؛

ü العلاقة بين كمية النقود والأسعار هي علاقة طردية.

ü بالنسبة لمعادلة التبادل فإنها اعتبرت أن النقود تقوم بوظيفتي وسيط في المبادلة ووسيلة للدفع، أما

بالنسبة لمعادلة كامبردج فإنها أضافت وظيفة أخرى للنقود، وهي وظيفة الادخار.

¹ - ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي " المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 86-89.

^e - الناتج الوطني الحقيقي يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وفي معادلة كامبردج يتم التركيز على كميات المعاملات في الإنتاج النهائي أو الإنتاج الوطني، مقدرا في شكل معاملات عينية، بدلا من أخذ كافة المعاملات الوسيطة والنهائية في الاعتبار.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

وبناء على ما سبق ووفقاً للصيغتين السابقتين لنظرية كمية النقود، يتضح أن كليهما تبحثان في ظاهرة التضخم من خلال محاولة تفسير العلاقة فيما بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، وذلك على الرغم من اختلاف طريقة التحليل، فبينما ركزت معادلة فيشر على فكرة الإنفاق وسرعة تداول النقود، أي تركيزها على العوامل المرتبطة بعرض النقود وتأثيرها على كميتها ركزت معادلة كامبردج على تلك النسبة من الدخل القومي الحقيقي، المحتفظ به في شكل سيولة نقدية، أي تركيزها على العوامل التي يتحدد بموجبها الطلب على النقود⁽¹⁾.

وصفوة القول، رغم أن صيغة كامبردج تعتبر أكثر تطوراً وقبولاً من صيغة فيشر للمعاملات، إلا أنها تعتبر غير متكاملة، طالما لا تأخذ بأثر المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الطلب على الأرصدة النقدية، بل تفترض ثباتها في الأمد القصير⁽²⁾.

ثانياً: التحليل الفكري للتضخم عند الكينزيين:

إن ظهور كتاب «النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود» لـ"كينز"، قد أدى إلى إحداث تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، كان لها أثر بعيد على النظرية الاقتصادية، وتشكل إسهامات كينز إحدى أهم لبنات تطور المفاهيم الاقتصادية في عصرنا هذا، للجدل الذي أحدثته سواء من خلال أدوات التحليل الجديد، أو من خلال نقدها لأهم مبادئ المدرسة الكلاسيكية.

فبعدما رفض "كينز" الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود، وسعر الفائدة، والادخار والاستثمار وقانون ساي، اعتقد "كينز" أن تغير كمية النقود له أثر محايد على المستوى العام للأسعار في الأجل القصير، وهذا على عكس ما اعتقده التقليديون تماماً، ومع التسليم بوجود عدة اختلافات بين النظرية الكينزية والتقليدية إلا أن هذه النتيجة بخصوص العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ترجع أساساً إلى فرض "كينز" الخاص بوجود طاقات عاطلة في الأجل القصير، بما يعني أن الاقتصاد لا يتمتع بالتوظيف الكامل في الأجل القصير⁽³⁾، ويأتي "كينز" بفكرة أولى هي « أن التوازن الاقتصادي لا يحقق حتماً تشغيلاً كاملاً، مما يؤدي إلى احتمال ظهور توازن يصاحبه نقصان في التشغيل⁽⁴⁾ ».

1 - نيبيل الروبي: مرجع سابق، ص 52.

2 - ضياء مجيد (2002): مرجع سابق، ص 94.

3 - عبد الرحمن يسرى أحمد: اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 233.

4 - جون ماينرد كينز: النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص 05.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

وطبقا للتحليل الكيترى فإن المستوى التوازني للدخل الوطني يتحدد يتفاعل الطلب الكلي والعرض الكلي للوصول إلى مرحلة الطلب الكلي الفعال، وحسب "كيتر" فإن الزيادة في الطلب الكلي، إما أن تنعكس في صورة زيادة في الإنتاج دون أن تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار، أو تنعكس مباشرة في شكل ارتفاع للأسعار، وهذا حسب مرونة العرض الكلي وحالة التشغيل الكامل، ومن خلال هذا مَيِّز "كيتر" بين حالتين⁽¹⁾:

1- مرحلة التشغيل غير الكامل:

يرى "كيتر" أنه في هذه الحالة، غالبا ما يوجد الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل، وأن هناك موارد اقتصادية عاطلة لم تستغل بعد، وبالتالي زيادة في الطلب نتيجة لزيادة أحد مكوناته أو زيادة كمية النقود لن يترتب عليه مباشرة حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن هذه الزيادة سوف يصاحبها زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، أي سوف يؤدي في البداية إلى زيادة أكبر في الإنتاج الحقيقي مع حدوث ارتفاع ضئيل في الأسعار، أي فائض الطلب تمتصه أساسا الزيادة في التوظيف والإنتاج، ولكن مع استمرار زيادة الإنفاق ومع اقتراب الاقتصاد من وضع التوظيف الكامل، فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور دافعة بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع.

ويعزى هذا النوع من التضخم إلى ظهور الاختناقات التي تنتج عن قصور عرض عناصر ومستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة عن مواكبة الطلب المتزايد عليها، وبسبب الضغوط التي تمارسها نقابات العمال لزيادة الأجور على نحو أكبر من زيادة الإنتاجية، إضافة إلى وجود بعض الميول الاحتكاري في بعض فروع الاقتصاد الوطني⁽²⁾.

2- مرحلة التشغيل الكامل:

في هذه الحالة يكون الاقتصاد قد وصل إلى حالة التشغيل الكامل لجميع الموارد، حيث أن زيادة في الطلب الكلي، قد لا تنجح في إحداث زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، وبالتالي فإن فائض الطلب يعكس نفسه انعكاسا كاملا في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا ما وصفه "كيتر" بالتضخم الحقيقي أو البحت. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية ترى بأنه ليس بالضرورة أن يترتب على الزيادة في كمية النقود عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل زيادة في

¹ - احمد رمضان نعمة الله وآخرون: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 276.

² - كمال بن يخلف: مرجع سابق، ص 49.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

المستوى العام للأسعار وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود، زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد، وبما لا يؤدي إلى حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات. أي أن التضخم وفقاً لهذه النظرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي بشكل محسوس وبصورة مستمرة، وبما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار، وذلك ما يعبر عنه بفائض الطلب ويقصد به أن الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد يفوق المقدرة الحالية للطاقت الإنتاجية، مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للتضخم

أولاً - التحليل الفكري للتضخم وفق رؤية المدرسة النيوكلاسيكية:

في بداية السبعينات دخلت الكيترية في محنة شديدة تمثل في أن جهازها الإنتاجي النظري لم يعد قادراً على تقديم تفسير علمي مقنع لظاهرة جديدة عرفتها الدول الصناعية الرأسمالية في تلك الفترة وهي ظاهرة الركود التضخمي التي يقصد بها تزامن البطالة مع التضخم في إطار الركود الاقتصادي⁽¹⁾. ولو نظرنا في ذلك قيام الدول العربية من رفع أسعار النفط الذي أدى إلى وجود عجوزات في موازين مدفوعات الدول المستوردة للنفط فقامت الدول الصناعية برفع أسعار صادراتها من المواد الغذائية والسلع الوسيطة والسلع الصناعية وغيرها والتي تستوردها الدول النامية من خلال البنوك التجارية الدولية لتسوية العجز المتنامي الذي بدأ يظهر في موازين مدفوعات البلاد المستوردة للنفط، وأدى ذلك إلى ظهور أزمة المديونية الخارجية فاتجه معدل الربح في القطاعات الإنتاجية إلى التدهور، وبالتالي معدل الاستثمار وانخفضت معدلات نمو الإنتاجية وارتفعت معدلات البطالة وظهر الكساد بالإضافة إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار وظهر ما يسمى بالركود التضخمي⁽²⁾.

وهكذا بدأ مؤيدو الفكر الكلاسيكي يعودون على ساحة الفكر الاقتصادي بشكل قوي على إثر ما لحق بالتحليل الكيترية من ضمور نتيجة ظاهرة التضخم الركودي والتي عجز الفكر الكيترية عن تفسير وتقديم تحليل واضح وحلول لتلك الظاهرة، وبذلك كان ظهور حامل لواء الكلاسيكية بما أطلق عليه النيوكلاسيك، وظهرت العديد من المدارس تلك الفترة منها المدرسة النقدية أو مدرسة شيكاغو والتي كان رائدها ومؤسسها "ميلتون فريدمان Milton Freedman" حيث يركز هو وأنصاره على النقود والسياسة النقدية، وقد قاد

¹ - رمزي زكي: انفجار العجز...، مرجع سابق، ص 78.

² - رمزي زكي: الصراع الفكري والاجتماعي...، مرجع سابق، ص 24-29.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

هؤلاء حملة على الكيترية عرفت بالثورة المضادة على الكيترية، وكذلك ظهور مدرسة اقتصاديات جانب العرض.

لقد عارض الفكر النقدي وعلى النقيض من الفكر الكيترية سياسة إدارة الطلب مؤيدا في ذلك النظرة القائلة بأن الاقتصاد الحر مستقر نوعا ما حول مستوى العمالة الكاملة وأن تقلبات النشاط الاقتصادي إنما تعود إلى سوء إدارة وتدخل الحكومة خاصة في المجال النقدي، وأن القطاع الخاص يتسم أساسا بالاستقرار لو ترك دون تدخل الدولة، فتقلبات الطلب الخاص والتي تنعكس في عدم استقرار منحنى IS سيكون لها تأثير ضئيل على الإنتاج- في حالة ثبات الرصيد النقدي- نظرا لانخفاض مرونة منحنى LM بالنسبة لسعر الفائدة، لكن النقديين يرون أن آلية عمل الاقتصاد لا تتيح الفرصة للتنبؤ. بمثل هذه التقلبات، ولهذا يرى فريدمان أن تدخل الدولة لمعالجة هذا الانحراف عن طريق سياسة الاستقرار لن يؤدي إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار⁽¹⁾.

ويمكن ذكر أهم آراء وأفكار المدرسة النيوكلاسيكية في النقاط التالية⁽²⁾:

(أ) - اعتبرت المدرسة النيوكلاسيكية أن عجز الموازنة العامة للدولة هو أحد أهم عوامل زيادة العرض النقدي الذي يلعب في نظرها الدور الرئيس في حدوث ظاهرة التضخم، وتطورها خاصة إذا لجأت الدولة إلى تمويل هذا العجز من خلال إتباعها لسياسة التمويل التضخمي واعتمادها على مصادر وهمية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة العرض النقدي ومن ثم زيادة مستويات الطلب الكلي بمعدلات تفوق زيادة العرض الكلي بما يؤدي إلى زيادة مستمرة في مستويات الأسعار.

(ب) - ترى المدرسة النيوكلاسيكية أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتدخل نقابات العمال في تحديد الأجور من العوامل المؤثرة في تفاقم ظاهري التضخم والبطالة، وتزامنها في وقت واحد وهو ما يعرف بالركود التضخمي.

(ج) - ترى المدرسة النيوكلاسيكية أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ولا علاقة لها بالأداء الحقيقي للاقتصاد، وقد أعطت المدرسة النقدية أهمية بالغة لعلاج التضخم.

¹ - لبي محمد عبد اللطيف أحمد: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضوء تمويل عجز موازنة الدولة في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة، مصر، 1990، ص 36.

² - هالة فهد عبد الله عبد العزيز الحميدي: عجز الموازنة العامة في دولة الكويت والسياسات المالية لمواجهةها، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بجامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2002، ص ص 55، 56.

ثانياً: التحليل الفكري للتضخم عند الكينزيين المحدثين (الفكر النيوكينزي):

ما إن حفت حدة النقد الكبير من رواد الفكر الكلاسيكي وروافدها من أصحاب المدرسة النقدية ومدرسة جانب العرض على الفكر الكينزي في عقد السبعينات، إلا وظهر فكر كينزي جديد عرف بالفكر النيوكينزي والكينزية الحديثة.

إن الكينزيين الجدد يترددون في استعمال نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي نظراً لفروض التأكد وتحقيق التوازن في جميع الأسواق، لكن ما يمكن ملاحظته أن الكينزيين الجدد يشعرون أن التوظيف والتضخم إنما هما خطوات منفصلة، فالتوظيف يتحدد بواسطة مبيعات المنشآت المتوقعة، بينما التضخم إنما يتحدد بواسطة المساومة على الأجور بين رجال الأعمال والعمال، وهذا يعني أننا يجب أن نتوقع عدم تناسق بين تغيرات السعر والنتائج في نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي⁽¹⁾.

فالفكر النيوكينزي يرجع الأزمة الاقتصادية في العقد السابع من القرن العشرين ومشكلة التضخم والبطالة إلى التدخل السيئ من قبل الدولة وإلى نوعية السياسات التقديرية للحكومة غير السليمة كما فسر حدوث التضخم كظاهرة خلال هذه الفترة إلى⁽²⁾:

CE ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لزيادة النمو الصناعي في الدول الرأسمالية الأمر الذي خلق مضاربة على المواد الأولية فارتفعت بذلك الأسعار، كما أدى إلى زيادة مطالبة العمال برفع الأجور، كما عمل أصحاب رؤوس الأموال على زيادة أرباحهم وهكذا تغيرت تكاليف الإنتاج وارتفعت بصورة كبيرة.

• التغيرات التي طرأت على قوى العرض الكلي والطلب الكلي، ويشير الاقتصاديون الكينزيون لما حدث في الاقتصاد الأمريكي من السياسات التوسعية التي اتبعتها في مجال الاقتصاد بهدف زيادة قوى الطلب الكلي.

وهكذا فإن النيوكينزيين يفسرون التضخم على أنه ظاهرة حقيقية وليس نقدية كما قدمه الاقتصاديون النقديون في تفسيرهم لها، وأيضاً أرجع الاقتصاديون النيوكينزيون أسباب ارتفاع معدلات البطالة وتزامنها في وقت واحد مع التضخم في ظاهرة عرفت باسم ظاهرة الركود التضخمي إلى تدهور تراكم رأس المال (انخفاض الطلب الكلي) وتدهور نمو العرض الكلي نتيجة لتدهور الإنتاج وانخفاض معدل الادخار .

ويقدم الكينزيون الجدد وصفة العلاج لهذه الظاهرة من خلال تفسيرهم لها على أنها ظاهرة حقيقية كما يلي:

ü استخدام السياستين المالية والنقدية معا وأن تكون هاتان السياستان أقل توسعية.

¹ - سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي (نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة)، الكتاب الثاني، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، 1994، ص 757.

² - سيد البواب: مرجع سابق، ص ص 128-131.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

ü عمل برامج ترشيد الأجور والأسعار والرقابة عليهما.

ü رفع معدلات الادخار والاستثمار والعمل على رفع معدلات الإنتاج للتخلص من البطالة مع العمل على إعادة تأهيل البطالة الهيكلية. بما يتوافق مع التكنولوجيا الحديثة المستخدمة.

أي أن هذا الفكر يطالب بالخلط بين السياستين الاقتصادية والاجتماعية بما يسمى بالسياسة المختلطة المثلى.

ثالثاً: تفسير التضخم وفق رؤية النظرية الهيكلية:

يعتقد الهيكليون أن التضخم كان حتمياً في اقتصاد كان يحاول أن ينمو على نحو سريع مع وجود عوائق هيكلية، بوصفها أوجه أساسية من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للاقتصاد الوطني والتي بطريقة أو بأخرى تمنع التوسع.

لقد كان التحليل الهيكلية يهتم بالعرف على هذه العوائق وتحليلها (الضغوط التضخمية الهيكلية) وكانت القيود التي ينظر إليها الهيكليون بشكل عام هي⁽¹⁾:

ü العرض غير المرن للغذاء؛

ü قيد الصرف الأجنبي؛

ü قيد الميزانية.

فهذا النوع من التضخم قد يظهر نظراً للنمو السريع للسكان وما يقابله من قصور في عرض المواد الغذائية عن مسايرة النمو في الطلب عليها، وأن معظم الدول النامية تعاني من فجوة غذائية بسبب زيادة الطلب على الموارد الغذائية بمعدل أكبر من نمو إنتاجها محلياً خصوصاً وأن هذا الأخير يتميز عموماً بانخفاض مرونته، كما يظهر أثناء حدوث تطورات التجارة الخارجية، كأن يتعرض الطلب على المواد الأولية مثلاً لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية في مواجهة عرض غير مرن لإنتاج هذه المواد، الشيء الذي يجعل أسعارها تتقلب بشدة خصوصاً وأن هذه المواد تسيطر على صادرات الدول النامية، ففي حال انخفاض صادرات هذه الدول تنخفض دخولها مما يؤدي بها إلى تمويل عجزها بالاقتراض من الجهاز المصرفي بطبع نقود جديدة وبالتالي ظهور التضخم، أو لجوء الحكومة إلى تخفيض عملتها ومن ثم ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية، مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

¹ - محمد صالح القرشي: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 307، 308.

الفصل الثاني ◀──▶ تحليل ظاهرة التضخم والسياسات العالية الكفيلة لضبطه

ولذا تتضمن الضغوط التي تجعل التغيير الهيكلي مطلوباً أسباباً عديدة منها النمو السريع في السكان والاحتياجات السياسية للتطور الاجتماعي السريع والنمو البطيء في إنتاج الغذاء والاعتماد المتزايد على استيرادات المنتجات المتقدمة صناعياً⁽¹⁾.

وللإشارة فقد سبق التفصيل في التضخم الهيكلي من خلال الأسباب الهيكلية للتضخم وذلك في المبحث الأول من هذا الفصل.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 308.

المبحث الثالث: أنواع التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن، نظرا لما يخلفه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ومن آفات اجتماعية، وأدى تعدد المفاهيم الخاصة بالتضخم إلى وجود أنواع متعددة له، و تتفاوت الآثار المترتبة عنه باختلاف أنواعه وحدته.

المطلب الأول: المعايير المحددة لأنواع وأشكال التضخم

بالرغم من الاهتمام المنصب على هذه الظاهرة إلا أن هناك جدلا كبيرا حول إعطائها مفهوما شاملا لها، وهذا ما ولد كنتيجة طبيعية تعدد واختلاف الأنواع والأشكال حسب المعايير التالية⁽¹⁾:

- تحكم الدولة في جهاز الأسعار؛
- مدى حدة الضغط التضخمي؛
- طبيعة القطاعات الاقتصادية؛

أولاً- معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

على الرغم من وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد إلا أنه يلاحظ أحيانا عدم ارتفاع الأسعار نتيجة لقيام الدولة بفرض رقابتها على الأسعار، وخاصة أسعار السلع والخدمات ذات الأهمية الاقتصادية في حياة المستهلك أو المنتج، بمعنى آخر أن مدى تحكم الدولة ورقابتها على جهاز الأسعار والتأثير فيه يحدد لنا الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد، وفي هذا الإطار يصنف التضخم إلى ثلاثة أشكال:

التضخم المكشوف، التضخم المكبوت، والتضخم الكامن

1- التضخم المكشوف (الظاهر):

ويطلق عليه كذلك بالتضخم المفتوح أو الصريح أو الطليق، ويتجسد في الارتفاع المستمر للأسعار دون تدخل الدولة أو أية عوائق تعترض ذلك، نتيجة للتغير الحاصل في الطلب بنسبة أكبر من التغير في عرض السلع

¹ - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مرجع سابق، ص 56.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

والخدمات، أي بفعل تأثير فائض الطلب وينسحب هذا الارتفاع في الأسعار لاحقاً على ارتفاع الأجور أو النفقات الإنتاجية المرنة⁽¹⁾.

2- التضخم المكبوت (المقيد):

وهنا يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي منها، ولكن تتدخل الدولة وتثبت الأسعار بصورة قانونية، وبالتالي لا يعبر عن نفسه في صورة ارتفاع في الأسعار بسبب التدخل الحكومي وتقييد الأسعار⁽²⁾، بمعنى أن تدخل الدولة لتحديد مستوى السلع جبرياً قد يخفي وراءه ضغوطاً تضخمية يمكن الكشف عنها لو رفعت الحكومة يدها عن الاقتصاد الوطني، عندئذ سيبدأ سباق الأسعار⁽³⁾.

ومن بين السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة للحد من تفشي هذا النوع من التضخم، وضع قيود وضوابط تحد من الإنفاق الكلي، وأيضاً الرقابة على الصرف، وتحقيق فائض في الميزانية، لكن سرعان ما تضطر الدولة لسحب هذه الإجراءات تحت ضغط قوى التضخم فترتفع الأسعار، كما حدث في كثير من الدول خاصة تلك التي تدعم الأسعار، وقد تخضع بعض الأسعار للرقابة في حين تترك الأخرى حرة أو تكون الرقابة عليها غير محكمة، فترتفع الأسعار بمستويات مختلفة في الأسواق، لذلك يمكن القول أن الرقابة على الأسعار سواء كانت عامة أو خاصة لا تستبعد فائضاً للطلب، ولكنها تعطل آثاره لفترة من الوقت، لحين يمكن أن تتجمع كمية نقدية سائلة كبيرة تتحول في وقت لاحق إلى قوة شرائية فعالة إضافية⁽⁴⁾.

فلسلطات الاقتصادية تتخذ هذه الإجراءات نتيجة لقصور عرض السلع والخدمات أمام حجم الطلب الكبير، وهذا معناه وجود فائض في الطلب لا يجد مجاله في الحصول على السلع والخدمات وفق أنظمة التوزيع المحددة والمراقبة، وعليه يعبر هذا الفائض في الطلب عن نفسه في السوق السوداء أي يحاول الأفراد الذين لديهم فائض نقدي في الحصول على السلع والخدمات الإضافية من السوق السوداء. ولذلك جاءت تسميته بالمكبوت أو المقيد أو الحبيس نتيجة إلى رقابة الدولة وتشديدها في توزيع السلع وتحديد الأسعار⁽⁵⁾.

3- التضخم الكامن:

يصيب الدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخول دون أن يسمح لها بأن تجد منفذاً للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة

1 - عقيل جاسم عبد الله: النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص188.

2 - السيد محمد السريبي وعلي عبد الوهاب نجا: مرجع سابق، ص 244.

3 - أسامة بن محمد باحنشل: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 12.

4 - إسماعيل عبد الرحمن وحري محمد موسى عريقات: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 154.

5 - عقيل جاسم عبد الله: مرجع سابق، ص 189.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

فيبقى التضخم كامنا، لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وبالرغم من الانتقادات الموجهة لهذه الإجراءات المكافحة للتضخم، والإبقاء عليه كامنا حيث يشجع السوق السوداء، إلا أنه قد يجنب المجتمع هزات اقتصادية واجتماعية ولو مؤقتا⁽¹⁾.

ثانيا- معيار وحدة الضغط التضخمي:

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته إلى تضخم جامح وتضخم زاحف

1- التضخم الزاحف (المتدرج):

ويحدث هذا النوع من التضخم عندما تزداد القوة الشرائية بصفة دائمة بنسبة أكبر من الزيادة في عرض كل السلع وعوامل الإنتاج وخاصة خدمات العمل⁽²⁾، ويطلق على التضخم انه تضخم زاحف إذا كان الارتفاع في الأسعار بطيئا وبحدود 2% سنويا⁽³⁾، ويتميز هذا النوع بـ⁽⁴⁾:

(أ) - تكون الزيادة في الأسعار دائمة ومنتالية، ولا تؤدي إلى عمليات تراكمية أو عنيفة في المدة القصيرة، لكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل، أي أن الارتفاع يتحقق بمعدلات صغيرة ولكن على مدى فترة طويلة نسبيا.

(ب) - لا يمكن لهذا النوع بسبب طبيعة أسبابه ومكوناته أن يولد عناصر مثبتة أو موقفة لهذه الموجات من التضخم.

(ج) - تتمثل خطورته في الأثر النسبي الذي يحدثه حيث يتقبله الأفراد لان الارتفاع يكون بنسب صغيرة ومنتالية.

(د) - يتميز هذا التضخم بتنوعه واختلافه النسبي سواء بين اقتصاديات البلدان، بل وحتى داخل الاقتصاد الواحد تختلف معدلاته بين قطاعاته، كما تختلف معدلاته باختلاف الفترات الزمنية.

(هـ) - هذا التضخم ليس ناتجا عن زيادة الإصدار النقدي أو التوسع في الائتمان المصرفي، وإنما ارتفاع الأسعار هي التي تزيد من التداول النقدي.

2- التضخم الجامح (المفرط):

وهذا ما حدث في ألمانيا، حيث لم تتمكن من تحصيل ضرائب عالية في مطلع العشرينيات، لذا عملت على طباعة المزيد من البنكنوت المحلي لسداد الفواتير الحكومية، وقد ارتفع مخزون العملة بصورة فلكية في الفترة

1 - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مرجع سابق، ص 59.

2 - حري محمد موسى عريقات: مرجع سابق، ص 162.

3 - ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي "المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 215.

4 - زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 252، 253.

الفصل الثاني ————— تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

من أوائل عام 1922 إلى ديسمبر 1923، وتصاعدت الأسعار بشكل حاد، عندما الناس بصورة كبيرة لإنفاق نقودهم قبل أن تفقد قيمتها كلية⁽¹⁾.

وهذا النوع من التضخم هو أشدها آثارا وضرا على الاقتصاد الوطني، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار بمعدل يتعدى 50% شهريا و 1000% سنويا⁽²⁾، والمشكلة الكبيرة التي تواجه الحكومة والسلطات النقدية تتركز في نقطتين هما⁽³⁾:

(أ) - أن السلطات النقدية تجد نفسها مضطرة للتوسع في الإصدار النقدي الأمر الذي يساعد في تفاقم المشكلة.
(ب) - عدم قدرة السلطات النقدية إيقاف التيار التضخمي، لعدم تمكن الحكومة من زيادة المعروض السلعي وخاصة في أوقات الحروب وتدهور الأوضاع السياسية في البلاد.
ويعتبر أخطر الأنواع الأخرى حيث يقود إلى ارتفاعات مهولة ومذهلة للأسعار وبشكل سريع وتدهور الثقة بالنقود حيث يحاول الأفراد التخلص بشتى الطرق من أرصدهم النقدية.

ثالثا- معيار طبيعة القطاعات الاقتصادية:

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عنه في سوق عوامل الإنتاج، ويمكن تقسيمها كما يلي⁽⁴⁾:

1- التضخم في أسواق السلع:

يصنف " كيتز " التضخم في أسواق السلع إلى صنفين:

1-1- التضخم السلعي:

هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك، حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

1-2- التضخم الرأسمالي:

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا كبيرة تتحقق في كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

¹ - سامويلسون ونوردهاوس: مرجع سابق، ص 708.

² - هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان: النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 279.

³ - عقيل جاسم عبد الله: مرجع سابق، ص 193، 194.

⁴ - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مرجع سابق، ص 60، 61.

2- التضخم في سوق عوامل الإنتاج:

أما في أسواق عوامل الإنتاج فيُفرَّق " كيتز " أيضا بين نوعين من التضخم:

1-2- التضخم الربحي:

يحدث هذا النوع عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست جزءا قليلا من سعر التكلفة.

2-2- التضخم الدخلي:

ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور العمال. إضافة إلى المعايير السابقة في تصنيف التضخم هناك من يضيف نوع آخر من أشكال التضخم والمتمثل بما يسمى:

الركود التضخمي Stagflation: إن هذه الظاهرة هي حالة تزامن معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة، يتم رصدها في اقتصاد ما باستخدام معدل الركود التضخمي، وهو عبارة عن مجموع كل من معدل التضخم ومعدل البطالة، ولا يشترط لوجود الركود التضخمي أن تكون معدلات التضخم والبطالة في زيادة مستمرة، وإنما يمكن القول بوجود الركود التضخمي في اقتصاد ما وفقا -وفقا لمعدل الركود التضخمي - حتى في حالة ثبات أو تناقص كل من معدل التضخم ومعدل البطالة أو ثبات أحدهما مع تزايد أو تناقص الآخر، المهم في ذلك أن يتجاوز كل من معدل التضخم ومعدل البطالة النسبة 4% وبالتالي يكون معدل الركود التضخمي أكبر من 8%⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنه، الشيء الذي يجعله يتجاوز خاصيته النقدية، من حيث أنه يترتب عنه نتائج متغيرة تنعكس على مختلف أشخاص النظرية الاقتصادية، وتنعكس أيضا على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية، وهذا ما يجعل التضخم إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تتميز بتأثيراتها الكلية على المجتمع.

¹ - إبراهيم لطفي عوض: ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري " دراسة اقتصادية تحليلية"، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2002، ص29.

أولاً - الآثار الاقتصادية لظاهرة التضخم:

إن التغيرات التي تطرأ على مستوى الأسعار إنما تخلق آثارا على الوضع الاقتصادي وهيكله، وتختلف هذه التأثيرات تبعا بنوعية التضخم السائد ومدى رد الفعل من قبل الأعوان الاقتصاديين، ويمكن إبراز أهم هذه جوانب هذه التأثيرات فيما يلي:

1- الأثر على الإنتاج وهيكله:

إن الزيادة المناسبة في الأسعار وفي ظل وجود موارد متاحة قابلة للاستثمار تساهم في زيادة الإنتاج باعتبار أن هذه الزيادة المعقولة في الأسعار ستشجع المنتجين على التوسع في استثماراتهم وعلى زيادة إنتاجهم، باعتبار أن أرباحهم ستزداد، في حالة زيادة حدة التضخم وبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل لموارده سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج سواء بزيادة أسعار المواد الأولية أو الأجور أو الإيجارات وغيرها من مستلزمات الإنتاج، مما يدفع بالمنتجين إلى خزن منتجاتهم وخزن المواد الأولية ويقدر يوفق احتياجاتهم الفعلية لأن توقعاتهم المستقبلية مرتبطة بمزيد من الزيادات في الأسعار، كما أن المستهلكين سيزيد طلبهم على السلع والخدمات بحكم توقعاتهم باستمرار ارتفاع الأسعار⁽¹⁾.

أضف إلى ذلك فالتضخم وما يترتب عليه من ارتفاع في مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك، سوف تجذب إليها رؤوس الأموال والعمالة على حساب الأنشطة الإنتاجية الاستثمارية، والتي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي⁽²⁾، مما يعني التأثير على اتجاهات الاستثمار الوطني، فتتجه معظم الاستثمارات إلى النشاطات الاستهلاكية والهامشية والأسرع ربحا، دون أن تتجه إلى القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي⁽³⁾.

2- الأثر على ميزان المدفوعات:

التضخم يعني ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية، وهذا يؤدي إلى إضعاف قدرتها على التنافس مع المنتجات الأجنبية ويقلل التصدير، هذا من ناحية، كما يؤدي إلى زيادة الواردات مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وقد لا يحدث ذلك بالضرورة إذا خفضت قيمة العملة تخفيضا كبيرا، وهذا الإجراء له محاذيره ويتوقف على مرونة كل من الصادرات والواردات⁽⁴⁾.

1 - ناظم محمد الشمري ومحمد موسى الشروف: مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 375.

2 - مصطفى رشدي شبيحة: مرجع سابق، ص 855.

3 - محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيسوي: الاقتصاد الكلي "تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 161.

4 - عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود البنوك، مرجع سابق، ص 331.

3- أثر التضخم على العملة والادخار:

يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، وإضعاف الحافز على الادخار، فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة⁽¹⁾، وبالتالي يزداد التفضيل السلعي لدى الأفراد عن التفضيل النقدي ويقومون بتحويل ما لديهم من أرصدة نقدية إلى ذهب و عملات أخرى أكثر استقراراً أو إلى أصول حقيقية⁽²⁾.

أضف إلى ذلك ما يحصل للعملة الوطنية من تدهور الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات، مقومة بالنقد المحلي، فتزيد الضغوط التضخمية حدة، حيث ترتفع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية المستوردة، وكذلك أسعار السلع الوسيطة اللازمة لدوران عجلات الإنتاج في مختلف القطاعات، وأيضاً أسعار السلع الإنتاجية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار، ويترتب عليه كذلك ارتفاع عبء خدمة الديون الخارجية محسوبة بالعملة المحلية⁽³⁾.

4- الأثر على أسعار الفائدة⁽⁴⁾:

لتفادي خسارة الدائنين أو المقرضين ولتشجيعهم على تقديم أموالهم أو مدخراتهم إلى المؤسسات المالية، فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في اعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام إلى آخر، الأمر الذي عني بالضرورة إضافة ما يسمى بعلاوة التضخم إلى العائد على أموال المقرضين، ومن هنا يتطلب التمييز بين كل من أسعار الفائدة الاسمية وأسعار الفائدة الحقيقية.

$$r = i - f \quad \text{ويمكن أن يحسب هذا الأخير وفقاً لمعادلة "فيشر" كما يلي:}$$

حيث أن:

$$r: \text{ معدل الفائدة الحقيقي؛ } i: \text{ معدل الفائدة الاسمي؛ } f: \text{ معدل التضخم.}$$

5- الأثر على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:

إن البلد المصاب بالتضخم وبعدم استقرار سعر صرف عملته، تقل قدرته على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للاستثمار فيه، ذلك أن تلك الأمور تجعل هناك صعوبات شديدة في حساب معدل الربح المتوقع لتلك الاستثمارات ومتاعب شديدة في تحويل أرباحها للخارج، وتشير الإحصاءات الدولية إلى أن أكثر

¹ - محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 320.

² - السيد محمد السريبي وعلي عبد الوهاب نجا: مرجع سابق، ص 256.

³ - رمزي زكي: انفجار العجز...، مرجع سابق، ص 117.

⁴ - خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي: مرجع سابق، ص ص 261، 262.

الفصل الثاني ————— تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

البلاد النامية اجتذبا لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة كالصين الشعبية مثلا، هي البلاد التي تتمتع بقدر كبير من الاستقرار النقدي والمالي⁽¹⁾.

6- تشويه مسار التنمية الاقتصادية:

يؤدي التضخم إلى مضاعفة أعباء التنمية الاقتصادية وتشويه مسارها، فالفجوة التضخمية التي تعبر عن فائض الطلب داخل الاقتصاد القُطري تجعل العرض النقدي يمارس مفعوله على الأسعار من خلال تأثيره على مجموع الإنفاق العام والخاص على السلع والخدمات، فارتفاع الأسعار يعني عندئذ ارتفاع كل من التكلفة والربح في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، مع أن هناك رأي يقول بان التضخم يحقق معدلا معيناً من النمو الاقتصادي يتفق مع الزيادة في الطلب على النقود، لكن ما ذهب إليه الكثير من الاقتصاديين أن التضخم يعوق عملية التنمية ومضاعفة تكلفتها وتبديد عوائدها، فارتفاع الأسعار تخفيض للقوة الشرائية للدخل وإضعاف للثقة في العملة، وقيّد على التصدير، وزيادة أعباء الديون الخارجية، ومن ثم تشويه لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾.

والنتيجة الرئيسية التي يتم التوصل إليها هي أن التضخم تولد نتيجة له، وبالذات في الدول النامية آثار سلبية، قد تفوق كثيرا آثاره الإيجابية، خاصة ما يتصل منه بإعاقة النمو في الاقتصاد، ارتفاع كلفة الاستثمارات، وارتفاع تكاليف الإنتاج وتكاليف المعيشة، والإضرار بالمستهلكين، وخاصة الفئات محدودة الدخل وحصول تفاوت في توزيع الدخل.

ثانيا- الآثار الاجتماعية لظاهرة التضخم:

إن ظاهرة التضخم التي تنعكس في صورة ارتفاعات مستمرة في الأسعار تحمل المجتمع تكلفة اجتماعية⁽³⁾، حيث تؤدي إلى إعادة توزيع الدخول والثروة فئات المجتمع المختلفة، لذا نلتمس الآثار الاجتماعية للتضخم في النقاط التالية:

¹ - نفس المرجع السابق، ص 119.

² - فؤاد مرسي: التضخم والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص ص 87، 88.

³ - Gregory N.MANKIOW: *Macroéconomie*, 3^e édition, DE Boeck, Paris, 2003, p117.

1- أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني:

حيث أن التضخم يعني ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإنه سينعكس في انخفاض القوة الشرائية للنقود ولذوي الدخول المحدودة، وهكذا فإن التضخم يتضمن الكثير من المعاناة وأحيانا الحرمان لطائفة كبيرة من الناس في المجتمع، فهو بمثابة ضريبة متحيزة وغير عادلة تعمل على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية⁽¹⁾. وعليه فإن التضخم يؤثر على تلك المجموعات الأضعف والأقل مقاومة للتضخم من ذوي الدخول المحدودة والمتمثلة في أصحاب الدخل الثابتة مثل الموظفين وأصحاب المعاشات والأسر التي تعيش على الإعانات والمدخرين الذين يعتمدون في دخولهم على أسعار الفائدة، وبالمقابل فالتضخم يفيد أصحاب الدخل المرنة، حيث يمكنهم من تغيير دخولهم لتتوافق مع التغيرات السعرية، فكلما ارتفعت الأسعار أمكن لهذه الفئات رفع دخولهم لتنمية دخولهم الحقيقية كأصحاب الأعمال⁽²⁾. وصفوة القول أن التضخم يعتبر ضريبة غير مباشرة يتحملها أصحاب الدخل الثابتة دون حاجة لإصدار قانون بذلك وإعانة يحصل عليها أصحاب الدخل المرنة.

2- الأثر على توزيع الثروة:

يعاد توزيع ثروة المجتمع خلال عملية التضخم بصورة عشوائية لا تمت بصلة للكفاءة في النشاط الاجتماعي أو للعدالة الاجتماعية حيث يظهر الأثر الرئيس للتضخم لعملية إعادة التوزيع، من خلال التأثير على القيمة الحقيقية لثروة الأفراد⁽³⁾. وأي عامل يتسبب في إعادة توزيع الثروة ينبثق من التغيرات في الدخل الحقيقية، فالتغيرات في الملكية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتغيرات في الدخل الحقيقية، بمعنى أن الأفراد الذين ازدادت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم يصبحون أكثر قدرة من غيرهم على زيادة ثروتهم الحقيقية، بينما الأفراد الذين انخفضت دخولهم الحقيقية خلال عملية الارتفاع المستمر في الأسعار قد يقومون أحيانا بالتصرف في جانب من ثروتهم الحقيقية بالبيع، وذلك من أجل المحافظة على نمط معين من الاستهلاك اعتادوا عليه من قبل، مثلا يشاهد أن بعض ملاك الأراضي أو العقارات السكنية الذين انخفضت قيمة دخولهم كثيرا خلال عملية ارتفاع الأسعار المستمر يقومون ببيع جانب من الأصول التي يملكونها ويشجعهم على هذا ارتفاع قيمته النقدية بمعدلات تفوق

¹ - صالح خصاونة: مرجع سابق، ص 169.

² - عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود البنوك، مرجع سابق، ص 329.

³ - Samuelson PAUL and Nordhaus WILLIAM D: **Economics**, 14th ed, McGraw-Hill- Inc, Singapore, 1992, p603.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

ارتفاع الأسعار، وهكذا تتحول ملكية الأصول الحقيقية للمجتمع من أيدي بعض الفئات التي تناقصت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم إلى أيدي فئات أخرى تمكنت من زيادة دخولهم الحقيقية في نفس الوقت⁽¹⁾.

3- الأثر على الرفاهية:

هناك تكلفة رفاهية يتحملها المجتمع من جراء التضخم، فعندما يكون التضخم عليا، فإن القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد تنخفض قيمتها بسرعة، وحتى يحافظ الأفراد على قيمة ثروتهم فهم يقومون بنشاط فيما يتعلق بإدارة أرصدهم النقدية، والتضخم يجبر أيضا المنشآت على إنفاق المزيد من الوقت والجهد في تغيير الأسعار على المعروضات وقوائم الأسعار، وتعتبر تكلفة قوائم الأسعار وتكلفة تغييرها بين الحين والآخر هي تكلفة رفاهية للمجتمع، نظرا لأن هذا يعتبر مصدر إزعاج للمستهلكين⁽²⁾، وينشئ التضخم حالة من عدم التأكد وعدم الأمان، ولا يمكن للعائلات التخطيط بثقة للمستقبل البعيد لأنهم لا يعلمون ماذا ستكون قيمة أصولهم وخصومهم، وهذا قد يسبب هذا فقدان الناس ثقتهم في الحكومة وفي العدالة ومعقولية الظروف الاجتماعية⁽³⁾.

4- احتدام التمايز بين فئات المجتمع:

إن من أسوأ الآثار الاجتماعية التي يتركها التضخم هي زيادة تعميقه لحدة التمايز الاجتماعي لتركيبية المجتمع، وذلك من خلال تأثيراته السلبية على بعض فئات المجتمع، وتأثيراته الإيجابية على فئات أخرى في آن واحد، فظاهرة التضخم تتضمن الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة من المجتمع خاصة أصحاب الدخل الثابتة كالموظفين والمتقاعدين.

والنتيجة أن التضخم يعمق التفاوت ويؤدي في توزيع الدخل والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي لإنقاصه من معدل الرفاهية للمجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع وهذا ما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية⁽⁴⁾، والتضخم يكمن خطره في طبيعته التراكمية، فمتى تمكنت القوى التضخمية من النظام الاقتصادي تستفحل وتستشري بصورة تراكمية فيغدو التضخم لصيقا بالاقتصاد الوطني، وسمة من سماته الأساسية فيؤثر على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بفعل سيطرته على قرارات رجال الأعمال وسلوك العمال ورجال الحكم⁽⁵⁾.

1 - عبد الرحمن يسري: مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 389، 390.

2 - سامي خليل: اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 891.

3 - توماس ماير وآخرون: النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 489.

4 - البكري أنس وصافي وليد: النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 207.

5 - محمد عزت غزلان: مرجع سابق، ص 322.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

وبالتالي فانحراف المتغيرات الاقتصادية عن مستوياتها التوازنية تشكل أهم القنوات التي تمرر من خلالها آثار التضخم غير المرغوب فيها في مكونات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتميز الفقر بكونه أحدها، فالتضخم يشكل عاملا رئيسيا مهما يمكن أن يساهم في رفع معدلات الفقر وزيادة شدته في البلدان التي تعاني امتلاكها قوى تضخمية فعالة تدفع المستوى العام للأسعار إلى الاتجاه نحو مستويات متقدمة باتجاه الأعلى⁽¹⁾.

وعلى الرغم من السلبيات التي يفرضها التضخم على المجتمع، وإجماع الاقتصاديين على خطورته كمشكلة اقتصادية لها آثارها على الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من ذلك فبعض الاقتصاديين حاول إبراز بعض الآثار الإيجابية للتضخم التي تنعكس على فروع النشاط الاقتصادي للبلاد، وبعض فئات المجتمع، ولعله يمكن حصر هذه الآثار فيما يلي⁽²⁾:

CE إن التضخم الناتج على زيادة الطلب يعمل على معالجة البطالة، خاصة في المراحل الأولى له، وبافتراض أن الاقتصاد يعاني من وجود طاقات إنتاجية عاطلة، أو بمعنى آخر أنه دون مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.

V يستفيد من التضخم أصحاب الدخول المتغيرة كالمنتجين والتجار، لأنهم يستطيعون تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج من خلال رفع قيمة سلعهم، ويساعد أيضا المدينين في تخفيف أعباء الدين عنهم، وذلك نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، مما يجعلهم يسددون ديونهم بنفس القيمة الاسمية، لكن بقوة شرائية أقل مما كانت عليه أثناء الاقتراض.

W قد يكون من بين أبرز الآثار الإيجابية هو إمكانية حصول توسع في النشاطات الاقتصادية يرافق التضخم، ذلك أن الزيادة في الأسعار قد ترتبط بأرباح أعلى، وحافز أكبر للمنتجين على توسيع نشاطاتهم الإنتاجية، وبالشكل الذي يحقق إسهاما في نمو الاقتصاد وتطوره، وبالذات عندما تتوفر في الاقتصاد طاقات إنتاجية متاحة، وعندما تتاح للاقتصاد القدرة على إقامة مثل هذه الطاقات الإنتاجية في حالة عدم توفرها، وهو الأمر الذي يكون متحققا في الدول المتقدمة، ولا يكون محققا في الدول النامية في الغالب لضعف درجة توفر الطاقات الإنتاجية المتاحة لديها⁽³⁾.

¹ - أحمد فتحي عبد المجيد وبشار أحمد العراقي: التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، السنة 15، العدد 42، ربيع 2008، ص 73.

² - جمال خريس وآخرون: النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 133.

³ - فليح حسن خلف: مرجع سابق، ص 321.

المبحث الرابع: إجراءات السياسات المالية لتقليص معدلات التضخم

إن مبدأ تحقيق الاستقرار الاقتصادي يقوم على قمة الأهداف التنموية للسياسات الاقتصادية للدولة كالسياسة النقدية والمالية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، بحيث تسعى هذه الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية بأقل ضغط ممكن على الأسعار كضرورة من ضرورات التنمية المتوازنة، فمن خلال تطبيق سياسات اقتصادية فعالة تهدف للحيلولة دون حدوث ارتفاعات تضخمية في مستويات الأسعار، بالتحكم في حجم الإنفاق الكلي وخلق مستوى من الطلب الفعلي متوازن مع درجة العمالة الكاملة والمتحققة دون علو أو انخفاض وبحيث يمنع تفشي الظواهر التضخمية والانكماشية ويثبت القيمة الحقيقية للوحدة النقدية المتداولة، ويحافظ على الاستقرار في القوة الشرائية ويشكل دعائم أساسية في تأمين أسباب تحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾.

ويكاد هناك إجماع بين الاقتصاديين على خطورة التضخم في الاقتصاد الوطني، يجعل هدف القضاء عليه أو على الأقل احتوائها والحد من تفاقمها من أولى أهداف السياسات الاقتصادية في البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة، نظرا للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها التضخم بالمجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يعتبر جوهر الموضوعات التي تختص بها السياسات النقدية والمالية، فهي تعالج بوسائلها المختلفة ضرورة ضبط معدلات التضخم للمستويات المثلى، وهذا ما سيعالجه المبحث الرابع، بطرح السياسات الكفيلة لمكافحة التضخم والمتمثلة في:

السياسة المالية ورؤية صندوق النقد الدولي للتضخم

المطلب الأول - السياسة المالية وضبط التضخم

تعني السياسة المالية استخدام الميزانية من ضرائب ونفقات عامة وقروض، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وعلى رأسها التوازن والاستقرار الداخلي للاقتصاد، وتستخدم السياسة المالية في حالة الرواج وحالة الكساد، فهي تركز في تحليلها لظاهرة التضخم على فرضية أن ارتفاع المستوى العام للأسعار مرده إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، مما يعمل على خلق فائض في الطلب على السلع والخدمات فتلجأ الحكومة من خلال استعمال أدوات السياسة المالية إلى خفض حجم الطلب الكلي وذلك بضغط حجم الإنفاق والعمل على إعادة التوازن إلى الاقتصاد، ويتم ذلك بصورة مباشرة بتخفيض حجم الإنفاق الكلي، أو من

¹ - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مرجع سابق، ص 120.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

خلال استعمال أداة السياسة الضريبية بزيادة معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة للتأثير على الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستثماري، ثم عن لدى الدولة ما يسمى بسياسة الدين العام للتأثير على القروض العامة.

فيتناول هذا المطلب ميكانيزمات السياسة المالية كسياسة اقتصادية في يد الدولة تهدف من خلالها إلى كبح وضبط ظاهرة التضخم، فالحكومة تمتلك عدة أدوات للتأثير على التضخم ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ) الإجراءات المالية غير المباشرة: متمثلة في السياسة الضريبية، الإنفاق العام والقروض العامة.

ب) الإجراءات المالية المباشرة: متمثلة في السياسة السعرية والسياسة الأجرية (سياسة الرقابة على الأجور والأسعار).

أولاً - الإجراءات المالية غير المباشرة (أوعية الميزانية العامة)

1- السياسة الضريبية:

تحتل النظرية الضريبية مكانا خاصا في علم المالية العامة، حيث لا يرجع هذا كون النظرية الضريبية أهم مصادر الإيرادات العامة فقط، وإنما أيضا إلى الأهمية الاقتصادية التي تلعبها في تحقيق أهداف السياسة المالية، وتطور المالية العامة أصبحت السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية، والتي تهدف إلى تحقيق أغراض متعددة تختلف باختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية.

فلقد سيطرت فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود النظرية الضريبية كجزء من سياسات المالية العامة في التحكم بعوامل الإنفاق العام، وكإحدى المتغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم والكساد، بحيث تشكل سياسة الرقابة الضريبية دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة تقلبات الاقتصادية، والسيطرة على حركات الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني، تحقيقا للاستقرار والنمو المتوازن في المتوازن في الاقتصاديات النامية، وتعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر فعال في ضبط حركات التضخم والانكماش، وخاصة في البلدان النامية، والتي تتصف بأجهزتها المالية والمصرفية نوعا ما بالتقليدية، وذلك من حيث كونها أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق الكلي من جهة، ومن جهة أخرى كأداة تجميع لفوائض الميزانية العامة للدولة، ومن ثم تكييف العلاقة ما بين مستويات الإيراد العام وبين الإنفاق العام بحيث يمكن تفادي قصور الإنفاق الخاص أو جموحه⁽¹⁾.

¹ - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مرجع سابق، ص ص 163، 164.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

ففي حالات الانكماش الاقتصادي تقتضي سياسة الرقابة الضريبية زيادة الإنفاق بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي وترك جزء من الدخول النقدية بين الأفراد لاستخدامها في حفز عناصر الطلب الفعلي من استهلاك واستثمار. أما في حالة الرواج الاقتصادي وانتشار الضغوط التضخمية يقتضي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخول أو فرض ضرائب جديدة وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيقع الأفراد في ظل معدلات أعلى من الضريبة، فيحجمون على الإنفاق ويتجهون نحو الادخار لانخفاض مستويات دخولهم مما يطفئ من حدة الطلب، وفي نفس الوقت يزيد من متحصلات الضريبة⁽¹⁾.

غير أن فعالية استخدام الضرائب^(e) كوسيلة هامة لعلاج التضخم في الاقتصاد يعتمد على مدى وضوح الأوعية الضريبية وتنامي الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات، إلا أن الإفراط في فرض الضرائب وبصورة غير طبيعية يؤدي إلى التأثير على دخول الأفراد، مما قد يعمل على انتشار بعض الظواهر السلبية كالرشوة والتهرب من دفع الضريبة المفروضة على المشروعات الاستثمارية، هذا بالإضافة إلى إمكانية توقف بعض المشروعات الإنتاجية التي تعاني من انخفاض أرباحها نتيجة ارتفاع معدلات الضرائب المفروضة عليها بصورة تتعارض مع أهداف بقائها واستمرار نشاطاتها مما يؤثر سلباً في انخفاض حصيلة الدولة من الضرائب.

بالإضافة إلى أن ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري ما دام الناتج من الأرباح سيقطع في شكل ضرائب⁽²⁾.

ومع ذلك فقد ينظر للتضخم على أنه وسيلة مرغوب فيها لتمويل التنمية، وذلك عندما تكون الحكومة في حاجة إلى أموال فتفرض ضرائب ورسوم بغرض الحصول على إيرادات لتمويل المشاريع أو لتلبية حاجات أخرى لفترة قصيرة فقط، وفي ظل الأنظمة الديمقراطية فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار باعتبار أن زيادة الضرائب والرسوم ستؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة أسعار السلع ومنه ارتفاع المستوى العام للأسعار⁽³⁾.

¹ - بلعروز بن علي: مرجع سابق، ص 160.

^e - يمكن تصنيف الضرائب ضمن مجموعتين: ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، ويستعمل للتمييز بين هاتين المجموعتين عدة معايير كالمعيار الإداري والمعيار الاقتصادي، والمعيار الفني. لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى:

- عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 141، 144.

² - بلعروز بن علي: المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ - السعيد بريش: الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص 187.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

لذلك قد تتعارض فعالية سياسة الرقابة الضريبية مع الطبيعة البنائية للاقتصاديات النامية كتقليدية الأنظمة المالية والمصرفية، وتختلف التراكيب الخاصة بالأجهزة الضريبية، وقصور أوعيتها، فضلا عن عدم مرونتها وعدم اكتمال النظم الضريبية، ويمكن سرد بعض القيود التي تتعرض لها سياسة الرقابة الضريبية كما يلي⁽¹⁾:

أ- القيود الإحصائية:

فالمدلولات الإحصائية التي تبني على أساسها السياسة الضريبية رقابتها قد لا تكون دقيقة كحسابات الإنفاق الكلي أو الإنتاج الكلي المتوقع، مما يخل بطابع التخطيط المالي المتوازن ومن ثم تقديرات الاستهلاك والاستثمار، كذلك مهما بلغت تلك الإحصائيات من دقة فقد تبقى فعالية سياسة الرقابة الضريبية محدودة، لانعدام تلك الرقابة في بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ب- ارتباط الرقابة الضريبية بمتغيرات متحركة كالأجور:

مما يقلل من فاعلية سياسة الرقابة الضريبية، حتى ولو أمكن التوفيق في الربط بين المتغيرات في الإنفاق العام وبين الضريبة في مجالي الاستثمار والاستهلاك، فارتفاع الدخول النقدية لارتفاع الأجور يضعف من فاعلية سياسات التخطيط المالي، والتي تبني عليها سياسة الرقابة الضريبية، فليس لتلك السياسة تأثير كبير على حركات مستويات الأجور بحيث يمكن القول بأن فاعلية الرقابة الضريبية تصبح تعتمد على الموقف النهائية للنقابات العمالية والمهنية.

ج- ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري:

قد يعزف المنتجون عن الاستثمارات الجديدة، ذات التكاليف العالية، وغير المضمونة من ناحية نتائجها، أو عدم العمل لساعات إضافية مادام الناتج من الأرباح سيفقدونه في شكل اقتطاعات ضريبية. وبالتالي الضرائب خاصة المباشرة منها تحدُّ زيادتها من حوافز التوسع في الإنتاج والأنشطة المختلفة بواسطة الاستثمار، وفي حالة زيادة أسعار الضريبة سيؤدي ذلك إلى انخفاض الحصيلة الضريبية المباشرة للموازنة، لأن اللجوء إلى الغش والتهرب الضريبي سيكون كبيرا ومكلفا بقدر أكبر إذا جرى توسيع عناصر الجباية الضريبية⁽²⁾.

¹ - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مرجع سابق، ص 166، 167.

² - جميل عبد الخالق العريفي: السياسات المالية والضريبية وتأثيرها في التضخم النقدي في الجمهورية اليمنية (2000-2007) وملاحظتها حتى سنة 2012، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، العدد 51، صيف 2010، ص 49.

2- سياسة الإنفاق الحكومي:

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية، التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها، من خلال الموازنة العامة، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية التي يرمي إليها المجتمع، خلال فترة زمنية معينة وتعتبر النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة، وأداة لتحقيق أهدافها وتوجيه الاقتصاد وضمان الاستقرار الاقتصادي، كما يعكس النمو في حجم الإنفاق العام زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للتأثير على النشاط الاقتصادي، وهذا بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

حيث تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، وتعمل هذه السياسة من خلال إحداث عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة، للتحكم في الموجات التضخمية أو الانكماشية، على أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار ظروف الأوضاع الخاصة لحركات النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، من حيث ممارسة الحكومة لسياساتها الإنفاقية وكذلك طبيعة ما يحكمها من ضغوط واتجاهات تضخمية أو انكماشية تحدد نوعية الإنفاق العام⁽¹⁾.

فعادة ما يخضع النشاط الاقتصادي إلى تقلبات تبعا لحركة الدورة الاقتصادية وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي يختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها الزمنية وأسباب حدوثها، فتساهم الدورة الاقتصادية في رسم حدود سياسة الإنفاق الحكومي ويبرز هذا بقدر ما يعكسه الإنفاق من استجابة للتقلبات في النشاط الاقتصادي، والذي يوصف بحساسية الإنفاق الحكومي، فهذا الأخير يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي، وهذا يفيد في رسم سياسة الإنفاق الحكومي ضمن السياسة المالية⁽²⁾.

ويتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وذلك لأن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستويات الدخل التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار، ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورًا بارزًا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، وذلك

¹ - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مرجع سابق، ص 171.

² - وليد عبد الحميد عايب: مرجع سابق، ص 123.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضحامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص⁽¹⁾.

وبالتالي يقل اعتمادها على التمويل الحكومي فيما عدا المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب موارد مالية كبيرة يعجز القطاع الخاص عن توفيرها، أو تلك المشروعات التي تقل أرباحها ويغلب عليها الطابع الخدمي والاجتماعي، وبالتالي تعتمد البلدان المتقدمة إلى تخفيض حجم إنفاقها على المشروعات الاستثمارية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية إلا أن تخفيض الإنفاق على المشروعات الاستثمارية بهدف الحد من الضغوط التضخمية يعد محدود الفعالية في البلدان النامية، وذلك بسبب ما تعانيه تلك البلدان من انخفاض حجم المشروعات الاستثمارية، وبخاصة في مجال البنية التحتية الضرورية اللازمة لنجاح عملية التنمية الاقتصادية والتي تتطلب زيادة حجم الإنفاق على المشروعات الاستثمارية في تلك البلدان، والعمل على زيادة لمخصصات المالية في ميزانية الدولة لتمويلها بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية فيها⁽²⁾.

وبما أن كبح الاستثمار قد ينتج عنه تخفيض مستويات الإنتاج والزيادة في معدلات البطالة، يبقى الاستهلاك الخاص هو محور عمل السياسة المالية لسهولة التأثير فيه، فالرقابة على الإنفاق الحكومي بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثرا، وأكثر مفعولا من التأثير في حجم الاستثمار⁽³⁾.

وبغض النظر عما تتعرض له السياسة المالية من انتقادات إلا أنها أثبتت فعاليتها كوسيلة علاجية للأزمات الاقتصادية المختلفة لما تتمتع به أدائها من تأثير كبير وفعال في التحكم في الظواهر التضخمية أو الانكماشية، فلقد ذهب العديد من الكتاب إلى أهمية الدور الذي تقوم به السياسة المالية من خلال استخدام الأدوات الضريبية وسياسات الإنفاق العام بصورة متوازنة لمواجهة التقلبات في النشاط الاقتصادي الناتج عن الاختلالات في الأسواق⁽⁴⁾.

1 - أحمد محمد صالح الجلال: دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية" دراسة حالة الجمهورية اليمنية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 68.

2 - نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

3 - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مرجع سابق، ص 172.

4 - رمضان صديق: مرجع سابق، ص 16.

3- إدارة الدين العام ورقابته (سياسة القروض العامة):

فالسياسة المالية في رقابتها وإدارتها للدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل، وتعمل هذه السياسة على تحويل القوة الشرائية الزائدة من الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص أو مؤسسات القطاع العام ذات الفائض إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام⁽¹⁾.

ويتوقف نجاح سياسة القروض العامة في تحقيق أهدافها في مكافحة الضغوط التضخمية في الاقتصاد بالاعتماد على مصدرها وهنا يجب التفريق بين نوعين من القروض:

3-1- القروض التضخمية (الإصدار النقدي الجديد):

ويطلق عليه بالقرض العام الداخلي غير الحقيقي حيث لا يعدو في الحقيقة سوى وسيلة لخلق أو إصدار للنقود، ويتحقق ذلك عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الجهاز المصرفي⁽²⁾، وقد تنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات غير المصرفية من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، غير أن تلك المدخرات تكون ناتجة عن الزيادة في كمية النقود من خلال التوسع النقدي⁽³⁾، لكن قد يترتب على هذه السياسة نشأة التضخم، وارتفاعات الأسعار حيث لم تساهم هذه القروض في امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمؤسسات، حيث أن هذه القروض مولت بالإصدار النقدي⁽⁴⁾.

3-2- القروض الحقيقية (الاقتراض من الجهاز غير المصرفي):

إن التمويل عن طريق الاقتراض من المؤسسات الحكومية أو هيئات القطاع العام ذات الفائض يمثل تمويلاً بموارد حقيقية فهي تعتبر مدخرات حقيقية للعاملين في المؤسسات العامة⁽⁵⁾، أو تقوم الحكومة من خلال هذا الأسلوب بإصدار أوراق مالية (سندات حكومية أو أذون خزانة) في السوق، أو عن طريق البنك المركزي للجماهير والمتعاملين في السوق المالي⁽⁶⁾ حيث تمثل تلك المدخرات جزءاً من القوة الشرائية في الاقتصاد، وبالتالي تؤدي إلى انخفاض في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق استقرار في الأسعار.

لكن ما يجب التأكيد عليه أن اللجوء للاقتراض العام الداخلي إذا لم يوضع له سقف محدد وفي ضوء ارتفاع أسعار الفائدة، وتزايد أعباء خدمة هذا الدين سوف يؤدي إلى سوء توزيع الدخل الوطني وتعميق

1 - غازي حسين عناية: المرجع السابق، ص 169.

2- عبد الله الصعيدي: دراسة في بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008، ص 20.

3 - أحمد محمد صالح الجلال: مرجع سابق، ص 70.

4 - غازي حسين عناية: المرجع السابق، ص 170.

5- أحمد عبد الرحيم زردق: الدين العام وعجز الموازنة العامة، مكتبة القدس، الرقازيق، مصر، 2009، ص 93.

6 - عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مرجع سابق، ص 77.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

التفاوت فيه لصالح أصحاب رؤوس الأموال، لأن جانباً هاماً من الإيرادات العامة أغلبها ضرائب يعود مرة أخرى إلى أصحاب الثروات في صورة فوائد للدين العام بدلاً من إنفاقه لصالح الطبقات محدودة الدخل، مما يضعف من الوظيفة الاجتماعية للضرائب والإنفاق العام⁽¹⁾.

وما يجب التنويه عليه أن ما يعيق من فعالية سياسة القروض في البلدان النامية هو ضيق الأسواق المالية، وما يجري فيها من معاملات ومبادلات للسندات الحكومية بيعاً وشراءً وبالقدر الكافي، مما يتطلب زيادة تجمعات الادخار الاختياري غير المتوفرة، وانصراف القادرين على توظيف مواردهم وأصولهم المالية في توسيع مشاريعهم، أو مشاريع جديدة أكثر ربحاً من توظيفها في قروض حكومية.

رابعاً- الإجراءات المالية المباشرة (القيود المباشرة):

إن ارتفاعات الأسعار المستمرة وما تخلفه من نظرة تشاؤمية، مردها فضلاً عن النتائج السلبية للآثار التضخمية، إلى ما تحدته سلسلة الارتفاعات المتواصلة في مستويات الأجور، منتجة ما يعرف بلولب الأسعار والأجور المرتفعة، وقد تعجز العديد من السياسات الاقتصادية عن إيقاف تَلَكُّم الحركة المستمرة من الارتفاعات، لفشلها في توزيع الموارد الإنتاجية، والتحكم في عمليات الإنتاج، والتوفيق بين المظاهر الاقتصادية الأخرى كعوامل العرض والطلب، حيث لا يصبح لا غنى عن تدخل السلطات الحكومية بفرض رقابة مباشرة على حركات الأسعار والأجور، وقد اعتبرت حركة الأجور العنصر الفعال في حركات لولب الأسعار-الأجور، باعتبارها الدافع الأول لارتفاعات الأسعار.

فأي ارتفاع في مستويات الأجور سوف يعقبه ارتفاع في مستويات الأسعار لا محالة، بحيث تبقى الأجور عاملاً مهماً لارتفاعات الأسعار، وهذا ما يشاهد في كثير من البلدان، وخاصة تلك التي اكتمل فيها التنظيم النقابي، فبمجرد مطالبة العمال أو نقاباتهم برفع الأجور تتجه الأسعار إلى الارتفاع.

وعلى العكس في حالة انخفاض الأجور فلا يوجد مبرر أمام المنتجين لرفع أسعار منتجاتهم، وكذلك ففي مجال الرقابة على حركات الأجور يتحقق عامل المرونة في ضبط تغيراتها بالنسبة للأسعار، لخضوعها لعناصر المساومة والاتفاقيات مع الاتحادات النقابية والمهنية، لضمان بقاء الأجور متماشية مع التكاليف الضرورية للإنتاج، في حين أن الأسعار تخضع في الغالب لتشريعات القوانين والإجراءات الإدارية والتنظيمية فضلاً عن العوامل الطبيعية. ولكن قد يجد من تلك المرونة صعوبة تحديد المعيار الخاص بالأجور، أي نوعية الأجر، والقطاع الاقتصادي الذي يتم فيه، أي الاختيار والأسس التي ينبغي عليها التحديد، فضلاً عن المشاكل

¹ - معهد التخطيط القومي: إدارة الدين العام المحلي وتمويل الاستثمارات العامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، مصر، رقم 158، يوليو 2002، ص 22.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

السياسية والاجتماعية لذلك التحديد، وما يصاحبه من سوء توزيع لموارد الثروة والدخول^(هـ)، حيث ينعدم هذا التفاوت بالنسبة للأسعار لشمولها جميع الفئات دون تمييز⁽¹⁾.

وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تحاول الدولة علاج التضخم بأي طريقة كانت، خصوصا وأن استمرار ارتفاع الأسعار يسبب لها تهديدا وإزعاجا كبيرا، فتلجأ السلطات الحكومية إلى الإجراءات المالية المباشرة التي تمنع ارتفاع الأسعار بحكم القانون، لذا وعلى ضوء ما سبق ذكره، سيتناول هذا المطلب مدى فعالية سياسة الرقابة على الأجر والأسعار في معالجتها لظاهرة التضخم من خلال العنصرين التاليين:

سياسة الرقابة المباشرة على الأجر ، سياسة الرقابة المباشرة على الأسعار

1- سياسة الرقابة المباشرة على الأجر:

تلعب نفقات الإنتاج دوراً هاماً في تحديد مستويات الأسعار، وتمثل الأجر العنصر الأكثر أهمية في التكاليف الإنتاجية، حيث تؤدي الارتفاعات غير المنتظمة والمتسارعة في معدلات الأجر، إلى حدوث ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، حيث تعتبر الارتفاعات في مستويات الأسعار بمثابة انعكاس للزيادة في معدلات الأجر، وبصورة خاصة عند زيادة معدلات الأجر بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ويحدث ذلك عند قيام الدولة بزيادة معدلات الأجر أو خلق فرص عمل لاستيعاب العاطلين من حاملي المؤهلات الجامعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، دون أن يصاحب تلك الزيادة في الدخل زيادة في الإنتاجية، مما يولد قوة شرائية زائدة تساهم في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة الجهاز الإنتاجي، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وارتفاع في مستويات الأسعار المحلية، كما تلعب الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية دوراً بارزاً في تفاقم الضغوط التضخمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة نتيجة الزيادة في معدلات الأجر بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية وخاصة النقابات القوية التي تطالب بزيادة في معدلات الأجر بغض النظر عن الزيادة في الإنتاجية⁽²⁾.

وعليه فإن إيقاف تيار الارتفاعات الخاصة بلولب الأسعار-الأجر، يتطلب ويفرض رقابة مباشرة على تضخمات الأجر من طرف الحكومة، فلا تترك النفقات الإنتاجية حرة في تكوين سلسلة متتابعة من

^{هـ} - تثير مسألة تحديد الأجر مشاكل وصعوبات سياسية واجتماعية واقتصادية على الإنتاج ووسائله، فضلا عن توسيع الهوة بين الفئات كالأغنياء من طبقة المنتجين والمنظمين

على حساب صغار الموظفين وأصحاب الدخول الثابتة.

¹ - غازي حسين عناية: مرجع سابق، ص 177.

² - أحمد محمد صالح الجلال: مرجع سابق، ص 70.

الفصل الثاني ◀ تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

الارتفاعات التضخمية تبعا لارتفاع الأسعار، وتكمن المشكلة الأساسية أمام سياسة الرقابة على الأجور في تحقيق نوع من الربط التوازني بين معدلات الأجور ومستويات الإنتاجية المحققة، لذا فإنه مهما بلغت مبررات الزيادة في معدلات الأجور فيجب ضمان سياسة توازنية بحيث تتناسب الزيادة في معدلات الأجور مع الزيادة في معدلات الإنتاجية⁽¹⁾، بما يحقق استقرارا في المستوى العام للأسعار.

ويتطلب تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي الحفاظ على العلاقة ما بين الزيادة في معدلات الأجور والزيادة في معدلات الإنتاجية، وذلك لأن اختلال العلاقة بينهما يؤدي إلى تعرض الاقتصاد لحالات تضخمية أو انكماشية، نظراً لان الزيادة في معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في الإنتاجية، تعبر عن ارتفاع مستويات دخول الأفراد، وبالتالي ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي، نظراً لبلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، وبالتالي فإن الفرق بين حجم الطلب الكلي وحجم العرض الفعلي يتمثل في صورة فائض طلب، يؤدي إلى حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار، ولذلك فإن القضاء على فائض الطلب يتطلب تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بما يتناسب مع مقدرة العرض الحقيقي والذي يتطلب إتباع السياسات النقدية والمالية الملائمة التي تساهم في تخفيض حجم الطلب⁽²⁾، وذلك من أجل تقليص فائض القوة الشرائية بما يضمن انخفاضاً في مستوى الأسعار وتحقيق استقرار اقتصادي.

وبالتالي ففي فترات التضخم، تقتضي السياسة الحكومية في الرقابة على الأجور تحقيق مستويات مقبولة من العمالة، من خلال تخفيض حجم الطلب، وهذا يتأتى بتخفيض الأجور في جميع قطاعات الاقتصاد، وذلك لان انخفاض الدخل لجميع الأفراد من مستهلكين ومستثمرين سيخفض بدوره من حجم الإنفاق الكلي الاستهلاكي، كما تؤدي توقعات المستهلكين والمستثمرين من الأفراد باستمرار انخفاض مستويات الأجور إلى تخفيض حجم نفقاتهم الاستهلاكية والاستثمارية، مما يخفض من حجم الإنفاق الكلي، وبالتالي انخفاض مستويات الإنتاج والعمالة⁽³⁾ للوصول إلى مستوى توازني يحقق استقرارا في الأسعار.

غير أن تطبيق الرقابة على الأجور يمكن أن يكون لها آثارا سلبية على القطاعات ذات الكفاءة والمردودية المرتفعة مما يخلف صراعا حقيقيا بين الحركات النقابية والإدارة، وما ينتج عن ذلك من هروب اليد العاملة الماهرة والمؤهلة إلى نشاطات أكثر أجرا⁽⁴⁾.

¹ - غازي حسين عنابة: التضخم المالي، مرجع سابق، ص 178.

² - أحمد محمد صالح الجلال: مرجع سابق، ص 71.

³ - غازي حسين عنابة: المرجع السابق، ص 180.

⁴ - مساعد رقيق: مرجع سابق، ص 102.

2- سياسة الرقابة المباشرة على الأسعار:

تعتبر سياسة الرقابة المباشرة على الأسعار مفضلة عن سياسة الرقابة على الأجور، كونها تقتضي التدخل المباشر من قبل السلطات الحكومية بوضع قيود على ارتفاعات الأسعار والحد منها بواسطة ما يسمى بسياسة «تثبيت الأسعار»⁽¹⁾، أو «تسقيف الأسعار» بحيث تهدف هذه السياسة إلى وضع حد أعلى لأسعار السلع الاستهلاكية، وذلك بوضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الارتفاع في الأسعار، بحيث تحدد الأسعار إدارياً، ويعمل ذلك على توفير السلع الأساسية بأسعار تناسب القدرة الشرائية لمختلف شرائح المجتمع، ويتم تحديد أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية بما يكفل عدم تحكم كبار المنتجين والمستثمرين بأسعارها، بهدف حماية الأفراد من الاحتكار، وتحديد الأسعار عند مستوى أقل من المستوى الذي يمكن أن يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب⁽²⁾. غير أن استخدام وسيلة الرقابة على الأسعار هي محاولة لكبت التضخم أكثر منها للسيطرة عليه بفعالية، فمن خلال تطبيق هذه السياسة نلاحظ أن السلطات تعالج الأعراض بدلا من الأسباب الأساسية للتضخم، وستكون النتيجة هي انتشار حالات التعامل في السوق السوداء وتخزين السلع لحين ارتفاع أسعارها⁽³⁾.

المطلب الثاني- التضخم وبرامج صندوق النقد الدولي(الرؤية ووصفات العلاج)

كان الهدف الأساسي من إنشاء صندوق النقد الدولي هو حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول وذلك دون قيود على هذه الانتقالات أو على تسوية المدفوعات المصاحبة لها أو الناتجة عنها، بجانب تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال مؤسسة دائمة توفر آلية للتشاور والتعاون حول المشاكل النقدية الدولية، ولقد كان يهدف الصندوق إلى الحيلولة دون حدوث اضطرابات كبيرة في الاقتصاد العالمي أو التخفيف من هذه الاضطرابات الاقتصادية، وذلك من خلال المراجعة المنتظمة والدقيقة للإجراءات انطلاقاً من أن السياسات السليمة تتيح أفضل الفرص لتحقيق نمو منتظم، وأن الاستقرار النقدي والانضباط على صعيد الاقتصاد الكلي والأنظمة المالية الصحيحة وآليات السوق الفعالة كلها عوامل تؤدي من تلقاء نفسها إلى منافع حقيقية طويلة الأمد، ولقد أنشئ إلى جانب الصندوق ما يسمى بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وفي هذا المطلب محاولة لإلقاء الضوء على رؤية صندوق النقد الدولي لظاهرة التضخم ووصفات العلاج المقترحة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين.

¹ - غازي حسين عناية: المرجع السابق، ص 181.

² - نبيل الروبي: مرجع سابق، ص ص 452، 453.

³ - لامية بكوش: مرجع سابق، ص 55.

أولاً - التضخم وفق رؤية صندوق النقد الدولي:

ترتكز رؤية صندوق النقد الدولي لظاهرة التضخم، على اعتبارها ظاهرة نقدية، ناجمة عن الإفراط في عرض النقود، وينظر إلى الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية على اعتبار أنها ناجمة عن فائض عرض النقود، وينظر إلى الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية على اعتبار أنها ناجمة عن فائض الطلب⁽¹⁾.

كما يرى صندوق النقد الدولي بأن التضخم يعد نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لما يمارسه من تشويه في جهاز الأثمان من خلال القيود التي تحد من كفاءة جهاز السوق في تحديد الأسعار بناء على تفاعل قوى العرض والطلب، خصوصاً بالنسبة للبلدان النامية من خلال دعمها لأسعار السلع الاستهلاكية، إضافة إلى ذلك محدودية نطاق التعامل في أسواقها النقدية والمالية والذي يرجع إلى انخفاض مدخرات الأفراد، كما يربط الصندوق بين التضخم والزيادة في حجم الإنفاق العام، حيث يرى بأن تمويل النفقات العامة تتم غالباً من خلال الاعتماد على مصادر تضخمية نتيجة الإفراط في إصدار النقود لتمويل الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري، كما أن تمويل عجز الموازنة العامة في البلدان النامية تتم من خلال مصادر تضخمية، حيث تلجأ إلى زيادة الكميات المصدرة من النقود لتمويل الزيادة في الإنفاق العام، وبالتالي المساهمة في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

ثانياً - وصفة صندوق النقد الدولي لعلاج التضخم:

بناءً على رؤية صندوق النقد الدولي لظاهرة التضخم، وباعتباره مؤسسة نقدية دولية تسعى إلى استقرار النظام النقدي والمالي العالمي، من خلال مجموعة من الأهداف والإجراءات في ظل تفاقم المشاكل والعقبات التي تهدد الاستقرار المالي والنقدي العالمي، اتجه الصندوق إلى التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية في إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي، من خلال برامج الموازنة الاقتصادية^(e) الهدف منها علاج المشكلات الاقتصادية كالتضخم وعجز الموازنة العامة للدولة ورصيد الاحتياطات النقدية، وكذا هروب رأس المال الوطني إلى الخارج، وعادة ما يتم التركيز على سياسات جانب الطلب الكلي لمواجهة تلك المشاكل⁽²⁾.

1 - لامية بكوش: مرجع سابق، ص 56.

e - مصطلح الموازنة الاقتصادية استعمله بعض الاقتصاديين كمرادف للإصلاح الاقتصادي، باعتبار أن إنجاز الإصلاح الاقتصادي المنشود يعتمد على انتهاج السياسات الكفيلة بإجراء التعديلات اللازمة في هيكل وبناء الاقتصاد الوطني لتعظيم قدرته على التكيف أو التواءم لمواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، على نحو يساهم في علاج الاختلالات الاقتصادية.

2 - سميرة إبراهيم أيوب: صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي "دراسة تحليلية تقييمية"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص 16.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

لكن ما يجب الإشارة إليه أن هناك فرق بين سياسات التثبيت، والتي يضطلع بها صندوق النقد الدولي، وسياسات التكيف الهيكلي والتي يضطلع بها البنك الدولي، تهدف سياسات التثبيت إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية، من خلال اتباع سياسة نقدية ومالية وأسعار صرف معينة، تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام وتوجيهه نحو قطاع التصدير، أي بمعنى آخر تشير سياسات التثبيت بصورة عامة إلى ضرورة تصحيح الاختلالات المالية، خاصة إذا كانت منعكسة في التضخم الداخلي أو في عجز القطاع الخارجي أو في كليهما معا، وأهم هدف تصبو إليه برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي، هو تحقيق وتعديل وتصحيح الاختلالات الاقتصادية لكلية والهيكلية بطريقة تشجع النمو في الوقت نفسه الذي يعاد فيه تحسين وضعية ميزان المدفوعات بشكل مدعوم في الأجل المتوسط.

أما برامج البنك الدولي فتهدف إلى تشجيع زيادة النمو، من خلال تركيز الاستثمارات على المشاريع الإنتاجية وزيادة المدخرات المحلية، وتحسين حوافز الإنتاج الكفاء عن طريق وضع سياسة سعرية مناسبة وإلغاء العوائق الهيكلية الأخرى.

ويتطلب تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي بهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية في الدول التي انتشرت فيها ظاهرة التضخم الالتزام بقاعدة المشروطة *Conditionally*، والتي يقصد بها التزام البلد العضو الذي يلجأ إلى طلب تسهيلات ومساعدته، بمجموعة من الإجراءات التي تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي⁽¹⁾، لذا فإن منهجية صندوق النقد الدولي في رؤيته للإصلاحات الاقتصادية على فرض شروط قاسية وجد صارمة على البلدان النامية، وتعتمد على محاور عديدة نذكر منها ما يتعلق بإجراءات مكافحة التضخم، ويضم سياسات تقليل العجز في الموازنة العامة للبلد عن طريق الضغط على الإنفاق العام الجاري والاستثماري، وزيادة الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة الأسعار التي تباع بها منتجات وخدمات القطاع العام والمرافق العامة، إلغاء الإعانات المقررة للسلع والخدمات المعيشية وتقليل التوظيف الحكومي⁽²⁾.

وبالتالي فإن سياسات برامج التثبيت الاقتصادي المتعلقة بتخفيض الطلب الكلي التي تلامس خطط علاج التضخم، فإنها تتمثل فيما يلي⁽³⁾:

¹ - سميرة إبراهيم أيوب: صندوق النقد الدولي ... مرجع سابق، ص 16.

² - حامد نور الدين: العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، بحث مقدم للملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 20 و 21 أبريل 2004، ص 02.

³ - مهدي ميلود: مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية و انعكاساتها الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2006، ص ص 12، 13.

الفصل الثاني — تحليل ظاهرة التضخم والسياسات المالية الكفيلة لضبطه

v السياسات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة: لما كان الإنفاق العام، بشقيه الجاري والاستثماري، يمثل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلي، فإن محاصرة العجز بالميزانية العامة وما ينجم عنه من مشكلات، يتطلب العمل - من وجهة نظر الصندوق - على كبح نمو الإنفاق العام وأن تعمل الحكومة في نفس الوقت على زيادة مواردها العامة، ويمكن تلخيص السياسات التي تهدف إلى تحقيق ذلك:

j سياسات ترشيد جانب النفقات العامة: يؤكد عديد من الخبراء والاقتصاديين أهمية السياسة الإنفاقية الرشيدة خلال فترات التقشف الاقتصادي التي تتطلبها عملية ضبط الطلب الكلي، خاصة وأن غالبية الدول النامية تواجه هبوطا حادا في الإيرادات العامة، وقيودا شديدة ترد على الفرص المتاحة لفرض المزيد من الضرائب، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تخفيض وترشيد النفقات العامة بغرض تصحيح عجز الميزانية العامة للدولة.

k سياسات خاصة بزيادة الإيرادات العامة والضريبية بصفة خاصة: والتي يمكن إنجازها فيما يلي:

ü زيادة أسعار مواد الطاقة - خاصة المستخدم منها في أغراض الاستهلاك العائلي - والاقتراب من مستوى الأسعار العالمية لها بالإضافة إلى زيادة رسوم الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، مثل: خدمات النقل والمواصلات والاتصال، وكذلك الخدمات التعليمية والصحية.

ü رفع معدلات بعض الضرائب غير المباشرة - خاصة ما يتعلق منها بالضرائب على السلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية - حيث أن فرض مثل هذه الضريبة سوف يترتب عليه توفير إيرادات ضريبية كبيرة، على نحو لا ينطوي على ظهور انحرافات اقتصادية حادة، بالإضافة إلى توفير الدافع أو الحافز الفردي، على زيادة الادخار والاستثمار، باعتبارها لا تفرض على عوائد الادخار.

وعلى الرغم من أن هذه السياسات تصب إما في مجال تحجيم الإنفاق العام أو في مجال زيادة الموارد العامة، إلا أن الصندوق توقع أنه من غير المحتمل القضاء كلية على العجز، ولهذا اشترط أن ما يتبقى من عجز الميزانية يجب أن يمول بموارد حقيقية، بمعنى أن تمتنع الدولة عن إصدار الورق النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لتجنب مزيد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني، وأنه لكي تسد عجزها يتعين عليها التزول إلى السوق النقدي والمالي بأوعيته الادخارية المختلفة للاقتراض منه. **i**

خلاصة الفصل الثاني

من خلال الدراسة النظرية الاقتصادية لظاهرة التضخم، وبيان أسبابها ومؤشرات قياسها، ثم التحليل الفكرية لتفسيرها، والاهتمام بدراسة آثارها الاقتصادية والاجتماعية، ثم البحث في أهم السياسات والسبل لضبطها، فالتضخم هو «كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة، تؤدي إلى زيادة في المستوى للأسعار».

أما عن أسباب التضخم فتم تقسيمها إلى: عوامل دافعة نحو تمدد الطلب المستثير للتضخم (جذب الطلب)، وعوامل دافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض، استيراد السلع والخدمات النهائية من الخارج (التضخم المستورد)، الأسباب الهيكلية للتضخم (التضخم الهيكلية)، ولقد تناولت ظاهرة التضخم بالتحليل العديد من المدارس الاقتصادية، هي نظريات تقليدية مفسرة للتضخم متمثلة في النظرية الكمية للنقود والنظرية الكيترية، ونظريات حديثة مفسرة للتضخم متمثلة في المدرسة النيوكلاسيكية والمدرسة النيوكيترية والنظرية الهيكلية.

وتم تصنيف التضخم إلى عدة أنواع وفق معايير عدة منها: تحكم الدولة في جهاز الأسعار، مدى حدة الضغط التضخمي، طبيعة القطاعات الاقتصادية، وتكتسب دراسة التضخم أهمية كبيرة نظرا للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها على الاقتصاد، فكانت الآثار الاقتصادية تتلخص في الأثر على الإنتاج وهيكله، الأثر على ميزان المدفوعات، الأثر هيكل التسويق والتوزيع، الأثر على العملة والادخار، الأثر على أسعار الفائدة، عدم القدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، تشويه مسار التنمية الاقتصادية، أما الآثار الاجتماعية فتمثلت في أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني، الأثر على توزيع الثروة، تكلفة الرفاهية واحتدام التمايز بين فئات المجتمع.

وفي ظل البحث عن مخارج من مأزق التضخم تم الاهتمام بتناول السياسات المتاحة للدولة لعلاجها ومكافحته، فكانت الوسائل تتمثل في السياسة المالية، وتم تقسيمها إلى إجراءات مالية غير مباشرة وإجراءات مالية مباشرة، ووصفة صندوق النقد الدولي لعلاج التضخم، وتتمثل منهجته في توصيات برامج تثبيت الاقتصاد التي تنتهجها الدول في ظل تطبيق الإصلاح الاقتصادي، بحيث تحتوي هاته البرامج على إجراءات تمس السياسة المالية والسياسة النقدية من أجل ضبط التضخم، وتم التركيز على السياسات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة مثل سياسات ترشيد جانب النفقات العامة، سياسات خاصة بزيادة الإيرادات العامة والضريبية بصفة خاصة.

الفصل الثالث

التضخم في الجزائر

واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

تمهيد:

إن تلك الخلفية النظرية تعتبر الأساس العلمي الذي يُعتمد عليه لدراسة ظاهرة التضخم من الناحية التطبيقية في واقع الاقتصاد الجزائري، الذي عرف ضغوطا تضخمية لأسباب متعددة أدت بدورها إلى اختلاف أنواع التضخم في الاقتصاد الوطني، نتج عنها آثار حسيمة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، لكن السلطات الجزائرية حاولت وبشتى الطرق المتاحة لديها للبحث في السبل الفعالة لمعالجة ظاهرة التضخم، فتبنت إجراءات العديد من السياسات كالسياسة النقدية، والسياسة المالية وغيرها.

إنّ السياسة المالية لأيّ دولة ما هي إلاّ البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيّرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع (عمالة كاملة، استقرار ونمو اقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات، التوازن الاقتصادي العام، تقليص الفجوة في الدخول بين أفراد المجتمع... الخ).

وتعدّ الموازنة العامة لأيّ دولة في العالم بصفة عامة هي المعبر الصادق عن أهداف تلك السياسة، باعتبارها تتكون من النفقات العامة والإيرادات العامة، فالموازنة العامة للدولة في الجزائر تعبر عن البرنامج المالي لسنة مالية مقبلة والمصمم لتحقيق أهداف محدّدة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة، وقد عكست الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل الدراسة العديد من الأهداف الذي اختلف البعض منها من سنة لأخرى وظل البعض الآخر كما هو دون تغيير، وذلك وفقا للظروف التي يمر بها الاقتصاد الجزائري خلال تلك المرحلة. أضف إلى ذلك ما أحدثته سياسة الأسعار والأجور من تأثيرات على الاقتصاد من خلال تطبيق إجراءات تمس الواقع الاقتصادي مستهدفة بذلك علاج بعض الاختلالات.

وللبحث في موضوع الفصل الثالث والتطورات التي حدثت للسياسة المالية تم تقسيم هذا الفصل إلى

ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر

المبحث الثاني: اتجاهات السياسة المالية في الجزائر في (1990-2009) وضبط معدلات التضخم

المبحث الثالث: اتجاهات سياسة الأسعار والأجور في الجزائر وضبط معدلات التضخم

المبحث الأول: تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي عانى ولا زال يعاني منها الاقتصاد الجزائري على غرار معظم اقتصاديات الدول النامية الأخرى، وعليه فإن تحليل وتشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر بغية معرفة أسبابها يعد أمرا معقدا للتحكم فيه، نظرا لتعقيد الظاهرة في حد ذاتها من جهة، وارتباطها بالعديد من الميكانيزمات من جهة ثانية.

من هذا المنطلق، سوف يركز المبحث الأول على مؤشرات قياس التضخم و أهم أسباب ظاهرة التضخم في الجزائر وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مؤشرات قياس معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري

إن ما يستند عليه الاقتصاديون في تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني هو أنها تعبر على الارتفاعات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات أو الانخفاض الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود، ولذلك لقياس ظاهرة التضخم فإنه يتم الاعتماد على عدة مؤشرات أهمها تلك التغيرات في الأسعار، وعليه فإن معرفة المؤشرات التي تقيس مختلف مظاهر التضخم في الجزائر يعد بمثابة الركيزة الأولى لاقتفاء آثار هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني، إذ تعتبر الأرقام القياسية للأسعار أهم مؤشر إحصائي يعتمد عليه في قياس معدل التضخم. لذلك فإنه قبل التطرق لدراسة الأسباب والعوامل التي ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري، لابد من الوقوف على أهم الأرقام القياسية التي تعكس الارتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية، وذلك بالاعتماد على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك والرقم القياسي الضمني.

أولاً - مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر: Consumer Price Index CPI

لقد كانت الحاجة إلى قياس التغيرات التي تطرأ على النفقة اللازمة للمحافظة على مستوى معيشة معين من أهم دوافع التقدم في دراسة الأرقام القياسية عامة، ولذلك فإن الرقم القياسي لنفقة المعيشة يعتبر من أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها استخداما، ولكن نظرا لصعوبة قياس مستوى المعيشة فقد اعتبرت الكميات المستهلكة من مجموعة معينة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة دليلا على هذا المستوى.

وفي الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصائيات ONS بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين على مستوى المدن والأرياف سنويا، موسميا وشهريا مع أخذ سنة الأساس التي عادة ما

الفصل الثالث — التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

تكون مبنية على معطيات خاصة مثل الإحصاء السكاني كل عشر سنوات، أو إجراء مسح واستجواب ميداني، وتتغير بعد كل مدة زمنية.

إن سلة الاستهلاك الداخلة في تركيب هذا المؤشر تختلف من دولة إلى أخرى، وتختلف الأوزان التي يتم بها ترجيح كل سلعة من السلع الداخلة في تلك السلة، وذلك بناء على الحجم الذي تمثله تلك السلع من إجمالي إنفاق الفرد عليها في كل بلد، كما تعتمد هذه الأوزان على نتائج التحقيقات الميدانية التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات مع الأسر بنوعيتها في المدن والأرياف.

وفي الجزائر يضم مؤشر أسعار الاستهلاك CPI ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية وتمثل في: (الأغذية والمشروبات غير الكحولية، الملابس والأحذية، السكن، الأثاث ولوازم التأثيث، الصحة، النقل، الاتصال، الترفيه والثقافة والترفيه). ويتكون المؤشر من 256 سلعة وخدمة ويأخذ سنة 1989 كسنة أساس⁽¹⁾ ويحسب بواسطة مؤشر " لاسبير".

يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، إلا أنه لا يفسر (تكلفة المعيشة) أو تغيراتها أو ميزانية الاستهلاك للأسر⁽²⁾، وفي الولايات المتحدة وعدة دول أخرى يستعمل هذا المؤشر كمقياس مرجعي للتضخم منذ الحرب العالمية الثانية، نظرا لشموليته وإمكانية مراجعته المستمرة وسهولة حسابه سنويا، موسميا، وفي نهاية كل شهر بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى.

وعلى الرغم من فعالية هذا المقياس في مراقبة الاتجاهات التضخمية عبر السنوات الماضية في أغلبية الاقتصاديات، إلا أنه مازال يعاني من عدة عيوب، منها إغفاله للنمو الذي يحدث في المبيعات ذات الأسعار المنخفضة بواسطة تجار التجزئة، وحيث أنه عند حسابنا للزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك على أنها الارتفاع في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات المختارة بناء على الدراسات المحققة حول استجواب الإنفاق العائلي في سنوات معينة، فإن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية وقدرة انتقال مستهلك ما إلى السلع التعويضية، وأن التكلفة المعيشية لا ترتفع بنفس سرعة ارتفاع المؤشر العام لأسعار المستهلك، ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن هذا المؤشر ليس بالمقياس الجيد والفعال للتضخم في الأجل الطويل، حيث يواجه المحللون صعوبات في مقارنة البيانات الإحصائية لتضخم أسعار الاستهلاك بالنسبة للفترات السابقة وتلك الخاصة بالفترات السائدة أو الجارية بسبب التصحيحات المستعملة من طرف المحققين عند جميع الأسعار الفردية.

¹ - بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2009، ص29.

² - Hamid BALI: *Inflation et mal-développement en Algérie*, OPU, 1993, p111.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الجدول رقم (05): التطور السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2009:
(1989=100)

السنوات	مؤشر أسعار الاستهلاك CPI	المعدل %	السنوات	CPI	المعدل %
1990	120.2	20.2	2000	558.7	0.6
1991	150.8	25.5	2001	578.3	3.5
1992	197.5	31	2002	591.3	2.2
1993	240.2	21.6	2003	611.8	3.5
1994	316.3	31.7	2004	639.8	4.6
1995	406.2	28.4	2005	652.1	1.9
1996	488.8	20.3	2006	663.9	1.8
1997	518.4	6.1	2007	689.81	3.9
1998	550.7	6.2	2008	720.3	4.4
1999	562.6	2.1	2009	710.78	5.7

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- Office National des Statistiques: **Indice des Prix à la Consommation**, a la consommation au niveau national de 1990 A 2008, www.ons.dz. 01/03/2011
- Ministère De Finance, **Le Comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2007**, Alger, Avril 2008, p17.

- بنك الجزائر

إن المستويات الوطنية لمؤشر أسعار الاستهلاك المينة أعلاه تحسب على أساس بيانات مستقاة من 17 ولاية ومدينة تمثل مختلف جهات الوطن موزعة على الشكل التالي:

ü المنطقة الجهوية للجزائر: الجزائر - البليدة - تيزي وزو - باغلية.

ü المنطقة الجهوية وهران: وهران - تلمسان - معسكر - حمام بوحجر.

ü المنطقة الجهوية قسنطينة: قسنطينة - باتنة - بسكرة - القرارة.

ü المنطقة الجهوية عنابة: عنابة - سكيكدة - قالمة - بسباس.

وبملاحظة الجدول رقم (05) نجد أن المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار المستهلك قد عرف ارتفاعا متواصلا طيلة 20 سنة الأخيرة حوالي أكثر من سبعة أضعاف، حيث سجل معدل تغير وسطي سنوي خلال الفترة (1990-2009) قدره 13%، ويعكس هذا المعدل المرتفع ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار خلال الفترة المذكورة، غير أن هذه التغيرات السنوية كانت متباعدة جدا خلال بعض السنوات، بحيث كانت لا تقل عن 20% خلال الفترة (1990-1996)، حيث بلغ أقصى نسبة له سنة 1994 بمقدار 31.7%، ويمكن إرجاع ذلك إلى رفع الدعم عن السلع المحددة في إطار برنامج الاستعداد للاتماني الثالث في أفريل 1994،

الفصل الثالث — التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

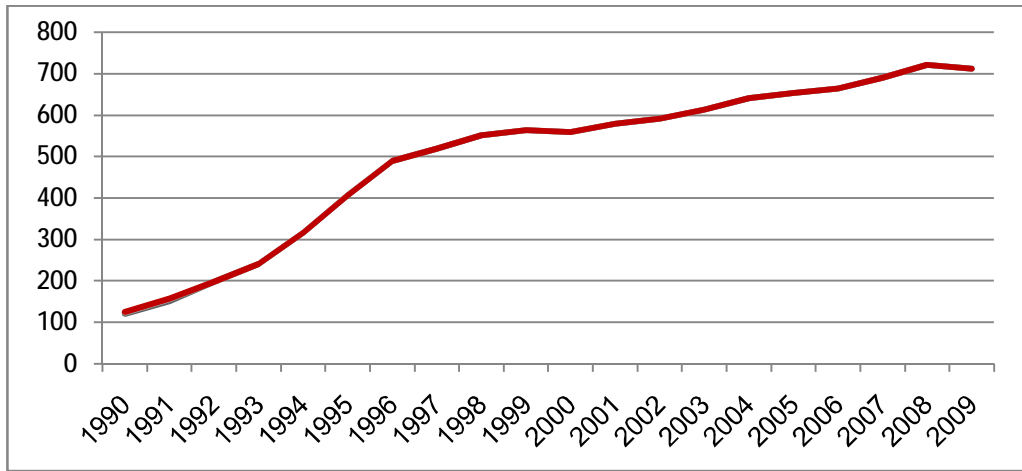
لتصل نسبة السلع المحرر أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك⁽¹⁾ ثم تدرجت إلى حدود 6% وأقل من ذلك بكثير حتى وصلت أدنى مستوى لها في سنة 2000 فبلغت 0.6%، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى 3.5% سنة 2001، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة نمو الكتلة النقدية M2 الذي بلغ 22.2% سنة 2001، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجم عن تحسن مستوى أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الدعم الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو في (2005-2009) وارتفعت الأجور كذلك ابتداء من سنة 2001، والارتفاع في معدل التضخم سنة 2001 يرجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار وأن هذه الأسعار ارتفعت عالميا بشكل ملحوظ في نفس السنة، وتواصل معدلات التضخم ارتفاعها لتصل سنة 2009 إلى 5.7%. وكثير ما كان يرجع عدم استقرار الأسعار خلال هذه المرحلة إلى رفع دعم الحكومة وإلى تحرير الأسعار بالنسبة لمجموع السلع والخدمات، وذلك بغية جعل الأسعار ترتفع بصورة مستمرة وبجربة استجابة للعرض والطلب دون تدخل غير طبيعي من الحكومة.

ولا شك أن انخفاض معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك عموما في الجزائر خلال السنوات الأخيرة يعكس مدى السياسات المالية والنقدية الصارمة والمتشددة التي تطبقها الحكومة من جهة ومدى الانكماش الاقتصادي والبؤس الاجتماعي الذي تمثل في تدهور القوة الشرائية بشكل قوي وسريع، وبالتالي تراجع مستوى الطلب الكلي.

كما يتفق الكثير من المحللين على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا لمعدل التضخم لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو مستوى معيشة الأفراد، كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار مجموعة "الغذاء والمشروبات غير الكحولية" من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لنفقات المعيشة بسبب الوزن الذي يكونه هذا البند من مجموع الإنفاق الاستهلاكي لغالبية المواطنين، بحيث أن التغيير الذي يحدث على أسعار هذا البند له دلالة خاصة، وذلك لاتصاله بأهم مقومات الحياة المعيشية للفرد، وحاجة المواطن اليومية لهذا النوع من الاستهلاك، ومنه يعتبر البند الأساسي الذي تكون وطأة التضخم فيه أكثر إحساسا وبأسرع وقت لدى السكان بالمقارنة مع بقية البنود الاستهلاكية الأخرى.

¹ - الهادي خالدي: المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 209.

الشكل رقم (05): تطور مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر (1990-2009)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05)

ثانيا- الرقم القياسي الضمني للإنتاج الداخلي الخام⁽¹⁾ :

على الرغم من فعالية مؤشر أسعار الاستهلاك في مراقبة الاتجاهات التضخمية إلا أنه مازال يعاني من عدة عيوب، سبق ذكرها، فضلا عن كون القاعدة المعتمدة في حساب هذا المؤشر تعتبر ضيقة، وتتعلق في الأغلب بالجزائر العاصمة.

أما الرقم القياسي الضمني فُيعدُّ من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ويمتاز الرقم القياسي الضمني بأنه يتضمن أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت سلع استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، ويستند على هذا المقياس عدد كبير من الاقتصاديين، من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي، ويسمى أيضا بالمكشم الضمني أو مكشم الناتج الداخلي الخام، ويمكن حسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مائة، ويتحدد مدى وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد بناء على ناتج القسمة، فإذا كان الناتج يساوي 100 فإن ذلك يعبر عن الاستقرار في الأسعار، أما إذا زاد الناتج عن المائة دل ذلك على وجود ضغوط تضخمية، وإن انخفض الناتج عن المائة عبر ذلك على انخفاض في مستويات الأسعار.

كما أنه يتميز باحتوائه أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء، ولا يثير أماننا مشكلة الأوزان التي تعطي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأخطاء التحيز التي غالبا ما نواجهها أثناء إجراء الاستجابات

¹ - تومي صالح: النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 293.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الميدانية. وعلى الرغم من المزايا التي يتميز بها هذا المؤشر إلا أنه يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط، ويتضمن عددا كبيرا من السلع ذات النوع الموحد مثل تلك الخاصة بالمصانع التي يكون من الصعب تقييم سعرها. ويحتوي كذلك على بعض الأسعار الصعبة القياس في القطاع غير السلعي، مثل سعر خدمات الدفاع الوطني، كما أنه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، على عكس مؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين، وهذا يعني أن المؤشر الضمني يأخذ بالحسبان أسعار الصادرات ولا يأخذ بعين الاعتبار أسعار الواردات.

الجدول رقم (06): تطور مؤشر أسعار المستهلك CPI والمؤشر الضمني في الجزائر (1990-2000)

السنوات	مؤشر أسعار المستهلك CPI	الرقم القياسي الضمني %	السنوات	CPI	الرقم القياسي الضمني %
1990	120.2	127.3	2000	558.7	647
1991	150.8	188.4	2001	578.3	-
1992	197.5	226	2002	591.3	-
1993	240.2	275.7	2003	611.8	-
1994	316.3	352	2004	639.8	-
1995	406.2	452.3	2005	652.1	-
1996	488.8	552.3	2006	663.9	-
1997	518.4	596.5	2007	689.81	-
1998	550.7	620.2	2008	720.3	-
1999	562.6	639	2009	710.78	-

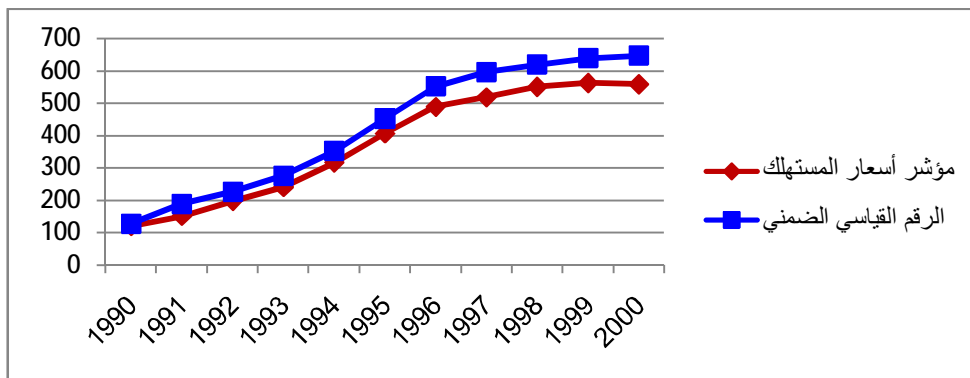
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

Office National des Statistiques, **Indice des Prix à la Consommation**, Collection Statistiques N° 113, Alger, 2004, pp32-45.

Office National des Statistiques: **Indice des Prix à la Consommation**, a la consommation au niveau national de 1990 A 2008, Op.cit.

ويمكن تمثيل العلاقة بين المؤشر العام لأسعار المستهلك والرقم القياسي الضمني بناء على الجدول كما يلي:

الشكل رقم (06): تطور CPI والمؤشر الضمني في الجزائر (1990-2000)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (06)

الفصل الثالث — التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة أن الرقم القياسي الضمني في الجزائر اتجه للتزايد بشكل مستمر خلال الفترة (1990-2009)، ويعكس ذلك التغيرات الفعلية والحقيقية التي حدثت في المستوى العام للأسعار خلال تلك الفترة إذ اقترن ذلك بالارتفاع المستمر في كمية النقود.

الجدول رقم (07): تطور كمية النقود والتضخم خلال الفترة (1990-2009)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
التضخم%	20.2	25.5	31.0	21.6	31.7	28.4	20.3	6.1	6.2	2.1	0.6
M2%	11.3	21.34	24.7	21.6	15.3	10.5	14.4	18.2	19.1	14.0	13.0

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- الجدول رقم (05)

- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

- موقع بنك الجزائر على شبكة الانترنت: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ: 2011/03/05

ويمكن ملاحظة أثر الزيادة الكبيرة التي حدثت في كمية النقود، ومساهمتها في اختلال الاستقرار النقدي دافعة بالاتجاهات التضخمية نحو الارتفاع، والتي تعود إلى أن الحكومة قامت بتغطية عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي الجديد، والتي انعكس على الارتفاعات المستمرة في معدل النمو لكل من الرقم القياسي الضمني والرقم القياسي لأسعار المستهلك، ويلاحظ من الشكل السابق تزايد وتيرة النمو في المؤشر الضمني وابتعاد الهوة بينه وبين المؤشر العام لأسعار المستهلك، بحيث أن التغيرات التي حدثت في هذين المؤشرين ابتداء من سنة 1996 ليست متماثلة ويعود ذلك أن النمو في مؤشر أسعار المستهلك أثر عليه انخفاض درجة التضخم المستورد، وجنوح مستوى الأسعار العالمية نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة، وحدث بعض الاستقرار الكلي، أما التضخم في المؤشر الضمني فيعود سببه بالدرجة الأولى إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية بسبب احتوائه على أسعار السلع الوسيطة والإنتاجية من جهة، وإلى ارتفاع أسعار البترول التي يتضمنها هذا المؤشر في جانب أسعار الصادرات من جهة ثانية.

الجدول رقم (08): تطور كمية النقود والتضخم خلال الفترة (2001-2009)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التضخم%	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.7
M2%	24.6	40.3	15.6	11.4	11.2	18.6	21.5	16.0	3.2

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: - الجدول رقم (05)

- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

-Banque d'Algérie: Evolution économique et monétaire en Algérie, **rapport2008**, juillet2009, p 147. Et **Rapport 2009**, juillet 2010, p169.

يتبين من الجدول أعلاه الارتفاع في كمية النقود مع بداية 2001 وذلك تزامنا مع بدء برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذلك برنامج دعم النمو، ويلاحظ أن معدلات التضخم كانت متذبذبة بن الانخفاض والارتفاع حيث بلغت 1.8 % سنة 2006 ووصلت إلى 5.7 % سنة 2009.

ثالثا - معامال الاستقرار النقدي في الجزائر:

ما دامت العبرة ليست بالزيادة المطلقة في حجم وسائل الدفع أو الائتمان البنكي للحكم على وجود التضخم أو الانكماش، وإنما العبرة بما يظهر من نتيجة العلاقة بين هذين المتغيرين والمتغيرات الاقتصادية الأخرى لمعرفة درجة الخلل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وقصد الوصول إلى هذا الهدف سنعتمد ومن أجل الحكم على وجود القوى التضخمية على مؤشر معامال الاستقرار النقدي في الجزائر خلال المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الجزائري.

$$B = \Delta M / M / \Delta Y / Y$$
 ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

فإذا كان هذا المعامل B مساويا للواحد الصحيح يكون هناك استقرارا نقديا، أما إذا كان مختلفا عن الواحد الصحيح بالموجب أو السالب فيدل ذلك على وجود تضخم أو انكماش على الترتيب، وتختلف درجة الضغوط التضخمية أو الانكماشية بمدى ابتعاد هذا المؤشر عن الواحد سواء بالموجب أو السالب على التوالي، ويعتمد هذا المعيار في جوهره على النظرية الكمية للنقود، حيث أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة الناتج الداخلي الحقيقي، يتحول ذلك في شكل فائض طلب، فيحدث اختلال حقيقي بين السوق النقدية والسوق السلعية، فترتفع الأسعار.

والجدول التالي يوضح تطور معامال السيولة والاستقرار النقدي في الجزائر كما يلي:

الفصل الثالث - التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الجدول رقم (09): تطور معاملي السيولة والاستقرار النقدي في الجزائر (1990-2009)

معاملي الاستقرار النقدي	Δ PIB/PIB	Δ M2/M2	M2	السنوات	معاملي الاستقرار النقدي	Δ PIB/PIB	Δ M2/M2	M2	السنوات
5.41	2.4	13.00	1659.24	2000	13.37	0.85	11.31	343.00	1990
11.72	2.1	24.63	2067.83	2001	19.05	1.12	21.34	416.21	1991
9.83	4.1	40.32	2901.53	2002	10.72	2.24	23.95	515.90	1992
2.26	6.9	15.60	3354.4	2003	8.41-	2.57-	21.62	627.43	1993
2.19	5.2	11.43	3738.0	2004	4.84-	3.14-	15.31	723.51	1994
2.2	5.1	11.22	4157.6	2005	2.17	4.84	10.51	799.56	1995
9.33	2.0	18.66	4933.7	2006	4.05	3.56	14.45	915.06	1996
6.93	3.1	21.50	5994.6	2007	10.65	1.71	18.19	1081.52	1997
3.81	4.2	16.03	6955.9	2008	3.59	5.32	19.08	1287.87	1998
1.33	2.4	3.2	7178.7	2009	3.91	3.58	14.01	1468.36	1999

المصدر: من إعداد الطالب: - سنوات 1990-1998: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

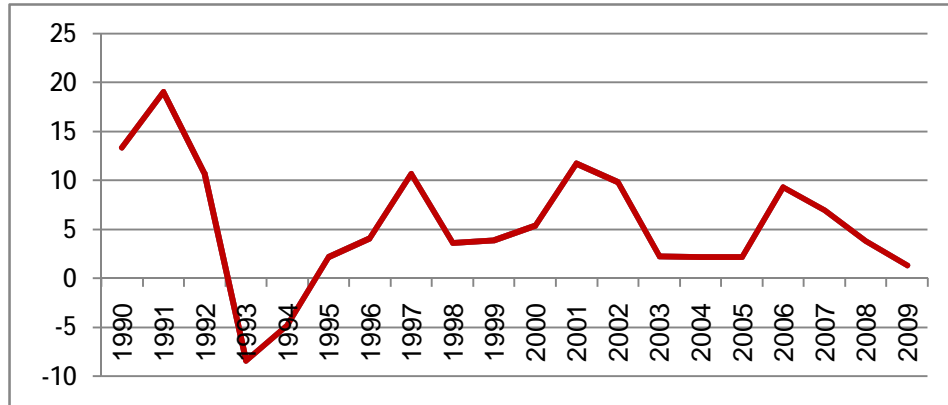
- السنوات 1999-2001 و 2006-2008: صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية (1999-2008)، أبو ضبي، 2010 ص 217.

- السنوات 2002-2005: بنك الجزائر، التقرير السنوي "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، 2006، ص 194 و 204.

- La Banque d'Algérie: **Rapport 2009**, Op.cit, p169

ويمكن تمثيل تطور معاملي الاستقرار النقدي في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): تطور مؤشر معاملي الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة (1990-2009)



المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الجدول رقم (09)

شهدت الفترة 1990-2009 ارتفاع معدل النمو السنوي لكمية النقود بلغ متوسطه 18.96%، أما معدل النمو للناتج الإجمالي الحقيقي فبلغ في الفترة 1990-2009 النسبة 1.94%، وبلغ معاملي الاستقرار النقدي خلال نفس الفترة ما نسبته 06.78%، مما يشير على الدور الذي تمارسه الزيادة في كمية وسائل الدفع عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تغذية الضغوط التضخمية.

الفصل الثالث — التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

إن قراءة الجدول السابق تبين لنا من خلال مؤشر الاستقرار النقدي أن السنوات من 1990 إلى 2009 تميزت بعدم الاستقرار النقدي ظهر في صورة ضغوط تضخمية، عدا سنتي 1993 و 1994 اللتان تميزتا بوجود صورة انكماشية اقتصادية، لكن مقارنة هذه النتائج مع الضغوط التضخمية التي عاشها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة، يدفعا لملاحظة بعض التعارض حيث نجد أن سنتي 1993 و 1994 تمثلان معدلي تضخم مرتفعين، في الوقت الذي يسجل فيه معامل الاستقرار النقدي نتيجة سلبية قدرها -8.41 و -4.84، ويعود هذا إلى التخفيض في قيمة العملة من جهة والتدهور الكبير الذي حدث في الناتج المحلي من جهة أخرى، ففي الوقت الذي انخفض فيه الناتج المحلي نجد أن التوسع في حجم السيولة المحلية أخذ في الارتفاع نسبيا، ولهذا فاقت السيولة المحلية حاجات النشاط الاقتصادي.

من خلال ما تقدم يتضح لنا وطبقا لمعيار معامل الاستقرار النقدي أن الاقتصاد الجزائري عانى من ضغوط تضخمية في أغلب سنوات تطوره، وذلك بفضل اختلال علاقة النمو بين معدل النمو السنوي لكمية النقود ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بحيث ومع استمرار النقود بالزيادة بطريقة سريعة وغير طبيعية وبمعدلات تفوق الزيادة في الناتج الإجمالي الحقيقي، ارتفعت قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل عجز الجهاز الإنتاجي المحلي بمقابلة الزيادة في حجم الطلب مما ساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

المطلب الثاني: أسباب ومصادر التضخم في الجزائر

إن دراسة أسباب التضخم لبلد معين أمر معقد ومركب، لما يستلزمه من التعمق في تحليل الميكانيزمات التي تحرك الاقتصاد الوطني، وعلاقة ذلك بالتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وعلى كل حال فإن من أهم الأسباب والمصادر التي تؤدي إلى تحريك الأسعار نحو الأعلى وظهور بذلك القوى التضخمية، هو المناخ الذي توفره البيانات النقدية والمالية والاقتصادية المختلفة التي تطبقها الدولة من جهة، والطرق التجارية والتقلبات العشوائية في حجم ونوعية التجارة الدولية من جهة أخرى، وإذا تأملنا في طبيعة الاقتصاد الجزائري نجد أن أغلب النشاطات الاقتصادية لم تكن تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما ينعكس في ذات الوقت على التوازنات المالية الداخلية للبلد، بحيث تولدت عنه اتجاهات تضخمية داخلية، ثم إن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادة المتتالية في الطلب الكلي، بالإضافة إلى هذا، فإن حجم وهيكل التجارة الخارجية للدولة مع سياسات سعر الصرف المطبقة من شأنها أيضا التأثير في الاتجاهات التضخمية.

الفصل الثالث — التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

وعلى ضوء هذه الخلفية فإن لأسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري خصوصية معينة ينفرد بها عن اقتصاديات الدول الرأسمالية، مما يستوجب علينا الفهم السليم لهذه الأسباب وهو أمر هام لاكتشاف الحلول المناسبة لمكافحته، ذلك أن لكل تفسير للأسباب نتائج تتعلق بمقتضيات وأدوات السياسة الملائمة لكبح التضخم واقتلاع الجذور المسببة له، ويمكن تحليل ومناقشة أهم الأسباب المكونة للضغوط التضخمية في الجزائر كما يلي: أولاً - ارتفاع الطلب، ثانياً - ارتفاع تكاليف الإنتاج، ثالثاً - الأسباب الهيكلية

أولاً - ارتفاع الطلب:

زاد الطلب الكلي في الجزائر نتيجة للإعانات الاستهلاكية الضمنية وارتفاع نمو النقد المعروض والذي جاء أساساً بسبب تمويل المؤسسات العمومية بواسطة البنوك التجارية وسد العجزات المالية الضخمة باللجوء إلى الحلول النقدية، أي إلى زيادة إصدار النقد⁽¹⁾، وبصفة عامة يمكن إرجاع ارتفاع الطلب في الاقتصاد الجزائري للعوامل التالية:

- طبيعة الإصدار النقدي والعجز المالي، - مستوى الأجور، - النمو الديمغرافي

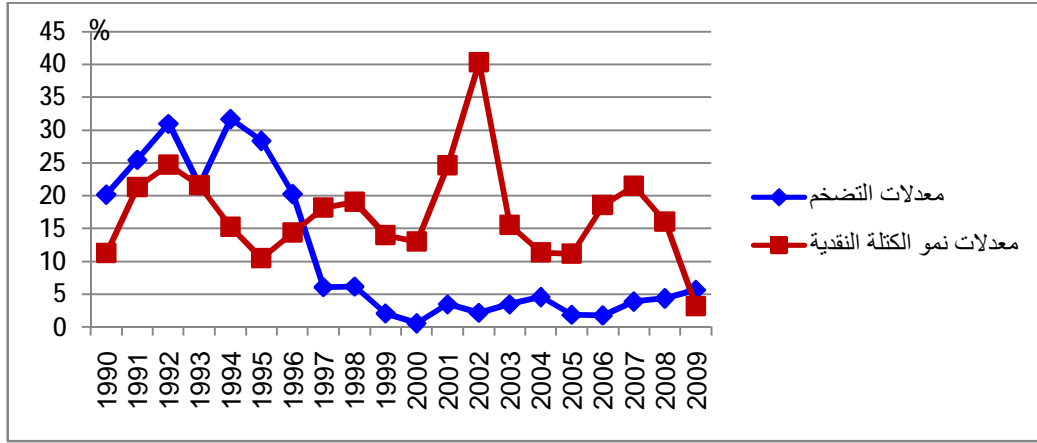
1 - الإفراط في الإصدار النقدي والعجز في الميزانية:

تعتبر النقود في الكثير من الأحيان وسيلة لتغذية ازدهار الاقتصاد، لكن لها في بعض الأحيان أخطار تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة، ولقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية التسعينات من القرن الماضي أموالاً باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية وتوسيع الإصدار النقدي وفي بعض الأحيان حتى بدون مقابل من الذهب أو العملة الصعبة، وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.

¹ - كريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 08.

الفصل الثالث — التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الشكل رقم (08): تطور معدل نمو الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر في الفترة (1990-2009)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (07 و08)

تطورت الكتلة النقدية في الجزائر خلال 20 سنة في الفترة 1990-2009 بمعدل متوسط سنوي قدره 18.96%، وما يمكن ملاحظته أن الكتلة النقدية بدأت بالتزايد في الفترة 1990-1994 نتيجة لتطبيق سياسة نقدية توسعية نتج عنها ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ثم بدأ العرض النقدي يتباطأ نسبيا ابتداء من سنة 1994 بسبب تطبيق الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، حيث كان من بين أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية خلال الفترة 1994-1998 هو التحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق اتباع سياسة تقشف صارمة، تمثلت في تخفيض عجز الموازنة العامة، تجميد أجور العمال^٤، تقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية، إذ سمح التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاق إلى تحقيق الهدف، فوصل بذلك معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 2000 إلى 13.03%، إلا أنه تزايد معدل نموها في سنة 2001 ليصل إلى 22.3% مع الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية إلى غاية 2004، وعاودت الكتلة النقدية الانخفاض في سنتي 2004 و2005 لتصل إلى 11.44% و 10.94% على التوالي، لكن مع بداية سنة 2006 رجعت لترتفع مرة أخرى حيث بلغت 17.14% وذلك مع بداية برنامج دعم النمو في الفترة 2005-2009.

^٤ - تجميد الأجور: وتتركز هذه الوسيلة في عدم السماح للأجور بالارتفاع، ويحدث ذلك بصفة خاصة، عندما لا تتمكن الحكومات من التوصل إلى اتفاق مع نقابات العمال حول زيادة الأجور.

الفصل الثالث — التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

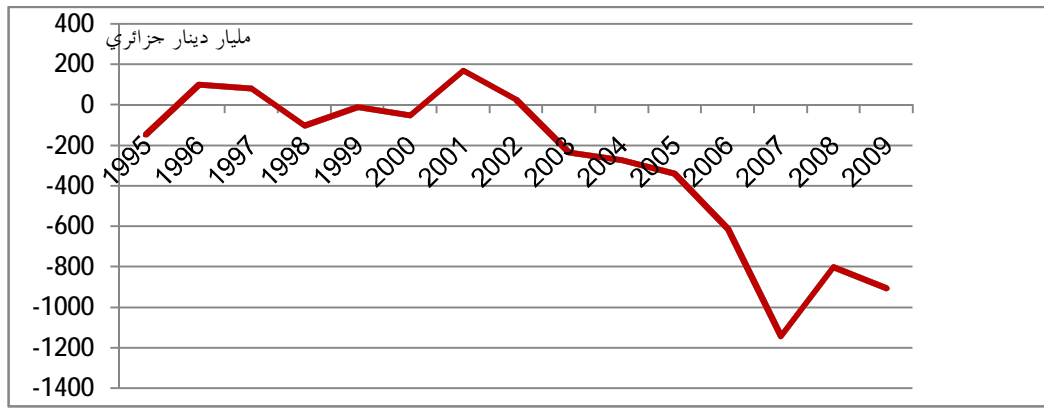
وعادة يعتبر تضخما ما تولد عن الإصدار النقدي نتيجة للتوسع في الإنفاق الحكومي وتفاقم المديونية العمومية. إلخ، ولذا لا بد أن يكون الإصدار النقدي في الدولة مبنيا على أساس مقابلات الكتلة النقدية (قروض للاقتصاد، مستحقات على الخزينة، الاحتياطيات من العملة الأجنبية والذهب).

أي أن المصادر الثلاث للإصدار النقدي قد تؤدي إلى زيادة حدوث التضخم في حالة وجودها بشكل مفرط في الاقتصاد، وذلك مثلما حدث في فترة التسعينات، من خلال سياسة القروض السهلة التي خصت القطاع الإنتاجي العمومي والديون التي منحت للخزينة العمومية، وهذا ما أدى إلى ظهور التضخم بالطلب الذي مس العديد من القطاعات، زيادة على التضخم بالتكاليف الناتج عن ارتفاع الأعباء المالية للمؤسسات والتي ساهمت بدورها في رفع الأسعار⁽¹⁾.

كما نجد أن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة وتراكم المديونية العمومية لعب دورا مهما في تكوين الضغوط التضخمية، بحيث تؤثر مستويات الإنفاق العام تأثيرا مباشرا على مكونات السيولة المحلية ويعتبر التوسع في الإنفاق العام أحد مكونات الإنفاق الكلي.

والشكل التالي يوضح تطور رصيد الموازنة العامة للدولة:

الشكل رقم (09): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS. - بنك الجزائر

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، سنوات 2000، 2003، 2005.

- Ministère De Finance, **Le Comportement des principaux...**, op.cit, p14.

من خلال الشكل يمكن ملاحظة أن الموازنة العامة للجزائر طبع عليها عجز موازني متذبذب حيث بلغ العجز المالي سنة 1995 المبلغ 147.8 مليار دينار جزائري، ووصل سنة 2004 إلى 273.4 مليار دينار، ونتج هذا العجز عن التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي، وسعت الجزائر إلى تغطية هذا العجز إما عن طريق

¹ - Abdelmadjid BOUZIDI: **Les années 90 de l'économie algérienne**, édition Enag, Alger, 1999, pp 52,53.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الإصدار النقدي والذي يساهم في زيادة حدة التضخم، أو عن طريق الاقتراض الداخلي مما يترتب عليه مديونية عمومية داخلية بلغت سنة 2006 ما قيمته 1779 مليار دينار⁽¹⁾. وبلغ العجز المالي (خارج صندوق ضبط الإيرادات) سنة 2006 ما قيمته 611 مليار دينار، فالارتفاع المتزايد للنفقات تسبب في عجز في رصيد الميزانية، إلا أنه يتم تغطية عجز الموازنة العلامة عن طريق صندوق ضبط الإيرادات الذي تم إنشاؤه بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2000، أو عن طريق مصادر أخرى بنكية أو غير بنكية أو مصادر خارجية، ويهدف الصندوق إلى تسديد أصل الديون بغرض تغطية توازنات الميزانية، ويشتمل هذا الصندوق في باب الإيرادات فائض القيمة الجبائية الناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات أكثر من التقديرات المحددة في قانون المالية⁽²⁾، فالدور الإستراتيجي لصندوق ضبط الإيرادات سمح بالتخفيف من الصدمات الخارجية وبالتالي تحقيق استقرار في نفقات الميزانية ومعدلات التضخم.

حيث نجد أن عائدات المحروقات التي تشكل أكثر من 50% من الإيرادات العامة للخزينة، تمول مستويات عالية من الإنفاق في مطلع التسعينات لذا يعد الإنفاق العام عاملا مهما في دعم الضغوط التضخمية في الجزائر، إذ يجري استخدام هذه الإيرادات في تمويل النفقات العامة على السلع والخدمات سواء بطريقة مباشرة، من خلال الاستهلاك النهائي، أو من خلال الدخول الموزعة على الموظفين وباقي المستخدمين من التحويلات والإعانات مثل المنح الموجهة لبعض الفئات من المجتمع الجزائري كالمجاهدين وغيرهم من ذوي الحقوق، وتشكل الأجور الموزعة من طرف الدولة العنصر الأهم في النفقات العامة، حيث تطورت كتلة الأجور خلال الفترة 1988-2000 بنسبة 517%، بينما تطورت النفقات العامة خلال نفس الفترة بنسبة قدرها 692.7%⁽³⁾.

2- مستوى الأجور:

إن تزايد الأجور بمعدلات عالية دون أن يصاحبها زيادة مماثلة في الإنتاجية تنعكس على الطلب على السلع الاستهلاكية نظرا لما هو معروف من زيادة الميل الحدي للاستهلاك عند أصحاب الأجور. وفي الجزائر يمثل الأجور وعائلاتهم جزءا معتبرا من فئة المستهلكين للسلع والخدمات، إذ أن طلبهم على السلع والخدمات محدد بدخولهم المتحصل عليها، وأن كل زيادة في أجورهم تؤثر على مستوى الأسعار، لأن كل زيادة في الأجر تؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستهلاك النهائي الذي يعتبر من أهم العوامل التي تمارس ضغطا

¹ - بنك الجزائر: التقرير السنوي 2006 "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، أكتوبر 2007، ص 203.

- Karim DJOUDI: **Dette publique algérienne**, Bulletin Economique , N°6 Novembre/Décembre 2007, p3

² - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الدورة العامة السابعة عشر، الجزائر، 2001، ص 73.

³ - النسب متحصل عليها من الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الفصل الثالث — التضيخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

على جانب الطلب، وحدث في الجزائر أن طالبت معظم النقابات العمالية في السنوات الأخيرة في أغلب القطاعات الصناعية والخدمية بزيادة الأجور كقطاع التربية وقطاع التعليم العالي والصناعة والصحة والأمن... إلخ، واستجابت الحكومة لمعظم تلك المطالب مما يعني انه قد يسبب ذلك في اتجاه الأسعار نحو الارتفاع نظرا لزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات.

الجدول رقم (10): تطور معدل نمو الأجور الاسمية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2005)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل نمو الأجور الاسمية	6.7	4.4	10.2	5.6	8.7	11.3	6.2
التضخم %	2.1	0.6	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

نلاحظ من خلال الجدول أن التغير في الأجور الاسمية يتناسب طرديا مع تغير معدل التضخم، إذ تم اللجوء إلى الخزينة العمومية لتغطية الزيادات المقررة في الأجور نتيجة عجز بعض المؤسسات عن دفع أجور عمالها، فعملية وصف المؤسسات العمومية وتصنيفها قامت بها وزارة المساهمة وترقية الاستثمار في مارس 2003 تبين الوضع التالي:

من بين 910 مؤسسة عمومية اقتصادية كانت 380 مؤسسة فقط قادرة على البقاء وتمثل 42%، أما المؤسسات الأخرى فكانت تعاني صعوبات أو في حالة اختلال وإما منهارة، ومن جهة أخرى فإن القطاع العمومي مازال يعاني من فقدان مناصب الشغل في الوقت الذي مازال حجم الأجور يزيد، ففي سنة 2004 ارتفعت تكاليف المستخدمين بنسبة 18.6% إذ انتقلت من 329.9 مليار دينار إلى 391.4 دينار، ويعود الارتفاع بصفة أساسية إلى رفع الأجر الأدنى المضمون وإلى قيام بعض شركات تسيير المساهمات بمراجعة الاتفاقيات⁽¹⁾.

3- النمو الديمغرافي:

بالإضافة إلى الزيادات في الأجور هناك عامل آخر يسبب ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، وهو عامل النمو الديمغرافي، حيث يظهر التضخم حين تتجه أعداد سكان الدولة إلى التزايد بينما تبقى كفايتهم الإنتاجية على حالها أو تزيد بمعدل يقل بكثير عن معدل نمو السكان، كما أنه بزيادة عدد السكان يزداد الإنفاق استجابة لمتطلبات المجتمع. وقد أظهرت إحصائيات تطور السكان في الجزائر النتيجة التالية:

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، الدورة العادية السادسة والعشرون، الجزائر، جويلية 2005، ص38.

الفصل الثالث ————— التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الجدول رقم (11): تطور السكان في الجزائر (1990-2009)

السنوات	عدد السكان (مليون)	معدل النمو %	السنوات	عدد السكان	معدل النمو 2009-2000	سكان الريف كنسبة من عدد السكان
1990	25	-	2000	30.4	1.65%	تراوحت بين 43% و 48%
1991	25.6	2.4	2001	30.8		
1992	26.3	2.7	2002	31.3		
1993	26.9	2.2	2003	31.8		
1994	27.4	1.8	2004	32.6		
1995	28.3	3.2	2005	32.9		
1996	28.8	1.7	2006	33.4		
1997	29	0.6	2007	34.0		
1998	29.3	1.03	2008	34.6		
1999	30	2.3	2009	35.2		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: - بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، سنوات 2000، 2003، 2005، 2009، 2010.

من خلال تفحص عدد سكان الجزائر خلال الفترة 1990-2009 تبرز الخطوط الرئيسية لمشكلة النمو

الديمغرافي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

ü معدل نمو ديمغرافي مرتفع ومستمر والمقدر في المتوسط بـ 1.63%.

ü عدم توزيع السكان على جميع أنحاء الوطن حيث نجد أن أكثر من 54% من مجموع السكان يتمركزون في المدن.

ü أن التركيب العمري للسكان يتضمن نسبة عالية من فئة الأطفال الأقل من 15 سنة بلغت سنة 1990 النسبة 42% إلا أنها انخفضت سنة 2008 إلى 27.8%⁽¹⁾.

ومن هنا فإن النمو السريع في عدد السكان والنسبة المرتفعة للأطفال تؤدي إلى زيادة الاستهلاك

وخفض الادخار ومن ثم ارتفاع حجم الطلب وظهور الضغوط التضخمية.

ثانيا- ارتفاع تكاليف الإنتاج:

إن من بين أهم الأسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية هو

انخفاض مستوى الإنتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخصوصا في الحالات التي لا يكون فيها ثمة

قيود سعرية على المنتجات النهائية، حينما يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل

زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار، وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، 2010، ص 313.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل إنتاجية العمل البشري، إنتاجية الأصول الثابتة، وإنتاجية الأراضي وغيرها.

بالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية نجد ارتفاع تكلفة الأجور أيضا الذي يعد من بين أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف، فالارتفاع المستمر في معدلات الأجور بالزيادة يؤثر في معدلات الإنفاق ويسبب كذلك نقص العرض الإنتاجي، أي تقلص العرض الكلي بسبب ضعف الإنتاجية⁽¹⁾، بمعنى أنه عندما تتزايد معدلات الأجور دون أن يواكب ذلك ارتفاع مناظر في مستوى الإنتاجية، فإن تكلفة الإنتاج تتزايد وتتسبب فيما بعد في زيادة إضافية في المستوى العام للأسعار، هذا لأن الزيادات في الأجور لا تعكس أبدا الزيادة في الإنتاجية في أي حال من الأحوال⁽²⁾.

وفي الاقتصاد الجزائري، نجد أن الأجور تمثل جزءا كبيرا من التكاليف، حيث أنها تتراوح بين 40% و70% من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات، ونتيجة لسياسة العمالة والدخول المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية، فإن المؤسسات كانت تتحمل أي زيادة في الأجور بالإضافة إلى أي فائض في العمالة، وبدلا من لجوئها إلى تحميل هذه الزيادة على نفقات الإنتاج الأخرى، أو تخفيض من معدلات أرباحها، تقوم باستيعاب هذه الزيادة عن طريق رفع الأسعار.

ولقد أسهمت الأجور في إحداث ضغوط الأسعار في الجزائر ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع الحد الأدنى للأجور من حيث القيمة الفعلية بحوالي 17% خلال الفترة 1989-1993 بينما هبطت الإنتاجية الكلية للعمالة بنسبة 12%⁽³⁾.

كما تعزى زيادة الأجور في الجزائر إلى:

١) الزيادة في العمالة حيث زادت أعداد الموظفين في الخدمة العمومية في المتوسط بنسبة 3.3% في سنة 1995، وما يمكن ملاحظته أن الأجور زادت بنسب كبيرة جدا في العشر سنوات الأخيرة في جملة من القطاعات الحكومية كقطاع التربية والتعليم العالي وسلك الأمن والحماية المدنية وغيرها من القطاعات، مما ساهم في ارتفاع الطلب وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية.

٢) الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية للزيادة في الأجر المتوسط وكذا في الحد الأدنى للأجور.

¹ - Hamid BALI: op.cit, p 150.

² - Andrew GILLESPIE: **Maxi Fiches de Economie**, DUNOD, Paris, 2007, p93.

³ - كرم النشاشيبي وآخرون: مرجع سابق، ص 81.

الفصل الثالث — التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

ونجد كذلك ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج في عنصر ارتفاع التكاليف، فبالإضافة إلى تكلفة اليد العاملة هناك تكلفة المواد الأولية، والمواد نصف المصنعة، واهتلاك وسائل الإنتاج، حيث تُكوّن تضخما مستوردا نتيجة وجود تضخم في الدول التي تستورد منها هذه المواد.

كل هذه العوامل ساعدت على ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بالإضافة إلى انزلاق سعر صرف العملة الوطنية وهذا ما وقع في سنة 1994 بعد أن خفضت قيمة الدينار إلى 40% مما ترتب عليه آثارا ضارة تمثلت في رفع تكلفة لوازم الإنتاج المستوردة⁽¹⁾.

ثالثا- الأسباب الهيكلية:

في الجزائر وعلى غرار معظم البلدان النامية، لا يمكن دراسة أسباب عدم استقرار الأسعار دون التطرق إلى العوامل الهيكلية، حيث عانى الاقتصاد الجزائري من عوامل مختلفة تعتبر من أهم المنابع المحدثة للتضخم، أولى هذه العوامل تتمثل في ضعف مرونة العرض الغذائي أمام الطلب المتزايد، وثاني هذه العوامل تكمن في العوامل الخارجية وعلاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي، أما العامل الثالث فيعود أساسا إلى وجود حالة التخلف، وقصد الإحاطة بمختلف العوامل الهيكلية السابقة الذكر وإبراز مساهمتها في إحداث التضخم في الاقتصاد الجزائري فسوف يتناول هذا العنصر ثلاث فروع كالتالي:

- نقص العرض الغذائي، - التضخم المستورد، - التخلف الاقتصادي

1- نقص العرض الغذائي:

يُفسّر نمو الطلب على السلع الغذائية في الجزائر بتطور الدخل والنمو السكاني، إلا أن العرض غير المرن الناتج عن الهياكل الإنتاجية ومحدودية الطاقة الاستيعابية، لقد شهد الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات أزمة في المجال الغذائي تمثلت في تفاقم العجز الغذائي وحصول فجوة غذائية حادة^(e)، فكانت النتيجة ظهور ضغوط تضخمية بسبب الندرة الموجودة في مختلف السلع والخدمات، وكثيرا ما كان يجد ذلك تفسيره في الأسباب التالية:

ü الزيادة الكبيرة في الطلب على المنتجات الغذائية بسبب زيادة الدخل النقدية.

ü النقص في عرض المنتجات الزراعية الغذائية حيث تتحكم مجموعة من العوامل والمحددات في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية، تتمثل في قلة المساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدي كفاءة الري وقلة

¹ - نفس المرجع السابق، ص 10.

^e - المقصود بالفجوة الغذائية الفرق الحاصل بين إنتاج المواد الغذائية والطلب عليها من أجل الاستهلاك، وهو تعبير عن عدم قدرة البلد على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية السكان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية والأساسية لنمو السكان.

الفصل الثالث — التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

مساحة الأراضي المروية، كما يعاني القطاع الزراعي من "فجوة تكنولوجية" تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية، وتدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية⁽¹⁾.

2- التضخم المستورد:

ينشأ التضخم المستورد من ارتفاع أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس مدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي في الجزائر إلى الخارج، ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي، فطبيعة التركيب الهيكلي للواردات من حيث كونها استهلاكية أو وسيطية أو استثمارية تلعب دورا كبيرا في تحديد درجة وكيفية التأثير بالتضخم المستورد، فإذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة⁽²⁾، أما إذا كان الجزء الأكبر من هذه الواردات موجه للعملية الإنتاجية والاستثمارية في شكل سلع وسيطية ورأسمالية لازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام، فإن الأثر الذي يحدثه ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في ارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر، ويأخذ وقتا يسمح للسلطات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الارتفاع.

فالتضخم المستورد إلى الجزائر إما أن يكون تضخما بالطلب مُغذاً عن طريق المدخيل الموزعة بعد عملية التصدير، أو تضخما بالتكاليف محملا في سعر المستوردة المستعملة في عملية الإنتاج أو للاستهلاك، ويتجلى ذلك من خلال صادرات وواردات الاقتصاد الجزائري.

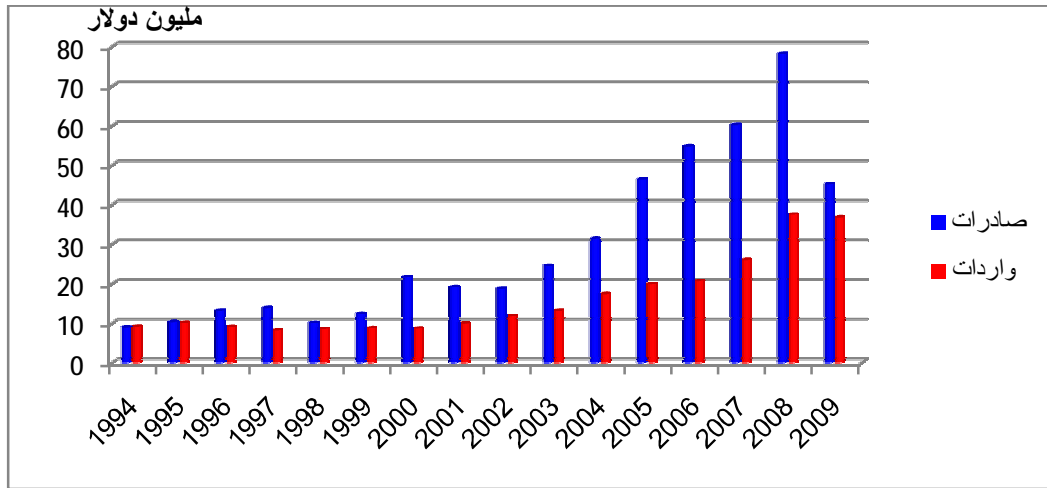
ومن أجل اقتفاء أثر التضخم المستورد في الجزائر، لابد من تبيان الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد الوطني لذلك سوف نسلط الضوء على تطور أرقام المبادلات في الفترة 1994-2009 كما يلي:

¹ - نفس المرجع السابق، ص 172.

² - تومي صالح: النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر، مرجع سابق، ص 326.

الفصل الثالث ◀▶ التزخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الشكل رقم (10): الصادات والواردات في الاقتصاد الجزائري (1994-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، سنوات 2000، 2006، 2010.

نلاحظ من الشكل السابق ارتفاع واردات الجزائر 9.51 مليون دولار إلى 36.76 مليون دولار سنة 2009 وقبلها بلغت في سنة 2008 ما قيمته 37.45 مليون دولار كأعلى قيمة لها في هذه الفترة، أي بمعدل تغير سنوي في الفترة 2005 و2008 نسبته 23.6 % .

ولقد لقي الارتفاع المستمر في حجم الواردات من السلع والخدمات قناة هامة لنقل التزخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني عبر التطور السريع في الرقم القياسي للواردات، والذي يعطينا صورة واضحة عن تلك الضغوط التي تعرض لها الاقتصاد الوطني جراء ارتفاع الأسعار العالمية، وبالنظر إلى البيانات المتعلقة بالصادرات والواردات الجزائرية نجد أنه في الوقت الذي انخفض فيه حجم الصادرات في سنة 1998 من 13.82 مليون دولار سنة 1997 إلى 10.05 مليون دولار سنة 1998، ونجد أن مؤشر الواردات ارتفع إلى 8.54 مليون دولار سنة 1998.

فأثر الصادرات التزخمي يظهر من خلال استعمال مداخلها وعوائدها في خلق كتلة نقدية زائدة في الاقتصاد، أو من خلال ما تحدثه هذه الأخيرة من ارتفاع في مستوى المداخل الفردية، خصوصا دون وجود مقابل مادي متاح لها في السوق المحلية، أي عدم وجود توافق بين السوق النقدي والسوق العيني.

أما أثر الواردات فكما سبق الإشارة إليه، يتوقف على هيكل الواردات، فواردات المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع بلغت قيمتها 2.816 مليار دولار سنة 1994 بسبب ضعف القطاع الزراعي ونقص مردوديته، ووصلت إلى 3.357 مليار دولار سنة 2005⁽¹⁾، وبلغت قيمة العجز الغذائي مقارنة بين الصادرات

¹ - الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام، رقم 34، نشرة 2005، ص53.

الفصل الثالث — التزخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الغذائية والواردات الغذائية ما قيمته 254679.6 مليون دينار، أي نسبة تغطية صادرات الغذاء لواردات الغذاء بلغت 1.83 % سنة 2004⁽¹⁾، وفي سنة 2008 أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية على نسبة التزخم، للاعتماد الكبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الداخلية من جهة، و الوزن الكبير الذي يمثله الإنفاق على الغذاء في سلة الاستهلاك في الجزائر، ونتيجة لهذا ارتفعت نسبة التزخم في 2008 إلى 4,4 %، وفي سنة 2009 إلى 5.7 % مقارنة بالنسبة المسجلة في سنة 2007 (3,9 %).

3- التزخم الناشئ عن وضعية التخلف:

على غرار الدول النامية يعتبر التخلف الاقتصادي في الجزائر من أهم العوامل المغذية للتزخم، ويمكن حصر أبرز عوامل التخلف في العناصر التالية:

3-1- النمو السكاني:

ساهمت النسب المتزايدة من عدد السكان في ظهور هذا النوع من التزخم والذي صاحبه ارتفاع في الطلب على السلع والخدمات، فمن خلال قراءة الإحصائيات الخاصة بتعداد السكان وظروف المعيشة السائدة، نجد أن ارتفاع عدد السكان راجع إلى الثقافة والتقاليد السائدة في المجتمع، الأمر الذي جعل السوق الداخلية غير قادرة على إشباع الحاجات المتزايدة للسكان والتي صاحبها انتشار للفقر وسوء التغذية.

3-2- ضعف الإنتاجية:

تعتبر الإنتاجية في العمل أداة لقياس مدى فعالية وكفاءة الجهاز الإنتاجي، لكن أهم ما يميز الاقتصاد الجزائري هو عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي على تغطية الطلب الإضافي نتيجة ضعف الإنتاجية في عوامل رأس المال والعمل على السواء وفي مجمل القطاعات والفروع الاقتصادية، ويرجع هذا إلى نقص حوافز العمل وعدم تأهيل اليد العاملة، بسبب ضعف التكوين مع نقص التجربة المهنية بصورة عامة خاصة بالنسبة للإطارات، وهو ما يترجم سوء التسيير وبالتالي ضعف الكفاءة في العمل⁽²⁾.

وتعتبر عوامل ضعف الإنتاجية السابقة الذكر من أهم الحوافز المحدثة للقوى التزخمية في الجزائر، حيث نلاحظ اتجاه إنتاج السلع والخدمات نحو الانخفاض، ورغم ذلك نجد هناك تطورا معاكسا في اتجاه الأجور النقدية التي يتم تحويلها إلى طلب إضافي ليس له مقابل مادي كاف لتلبيته، مما يعني حيث أن ضعف الإنتاجية يؤدي إلى انخفاض مستوى العرض، مع وجود مداخيل مرتفعة قد تؤدي إلى زيادة الطلب على حساب العرض.

¹ - Office National des Statistiques, Collections Statistiques, N°134, Alger, p46.

² - كمال بن يخلف: مرجع سابق، ص 144.

3-3- اللاتوازن الجهوي:

أضف إلى ذلك التباين الملحوظ في توزيع الموارد الطبيعية بين المناطق، وهذا التباين ليس وليد اليوم، بل هو امتداد لسياسة استعمارية سابقة، فيظهر التضخم الجهوي أو اللاتوازن الجهوي، وذلك عند وجود اختلال بين الإنتاج والاستهلاك لمنطقة محددة، وهو ما يفرض التبادل والتدفق السلعي من المناطق العالية الإنتاج من أجل تغطية العجز الحاصل في المناطق المنخفضة الإنتاج، إلا أن نقص الهياكل القاعدية والتي تبرزها مشاكل النقل والتكاليف الباهظة لنقل السلع أدى إلى ارتفاع أسعارها خاصة في المناطق المعزولة أو الصحراوية، والتي عرفت بها بعض المنتجات الزراعية نشاطا معتبرا، إلا أن ضعف هياكل النقل ومشاكل التخزين حالت دون تسويقها محليا وتعرضها للتلف وهذا ما أعاق مسار التنمية المنتهج في الجزائر.

وقد تم تدعيم هذا الاختلال عن طريق قيام استثمارات اقتصادية في مناطق ذات نشاط اقتصادي كبير على حساب مناطق أخرى نجد أغلب سكانها من الأهالي ليس فيها أي نشاط ما عدا بعض النشاطات الحرفية والفلاحية، وهذا ما يجعل نفودا كبيرة تطارد بضائع قليلة وهو ما يعطي مبررا موضوعيا لارتفاع الأسعار ومنه التضخم.

وهناك أسباب أخرى يمكن أن تؤدي في النهاية إلى ظهور ضغوط تضخمية مثل:

❖ ضعف هياكل البنية التحتية المتمثلة في الطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل، وكذا سوء استخدام شبكات التوزيع والأسلوب الاحتكاري عند الموزعين الذين يبحثون عن الربح السريع، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف والأعباء التي ترجع مباشرة على المستهلك.

❖ العوامل الاجتماعية والنفسية وتدني المستوى الثقافي كقلة الميول إلى العمل وانعدام المنافسة وتطور آليات الفساد والرشوة في الاقتصاد الجزائري التي تؤثر على حركة النشاط الاقتصادي ومجالاته والتي تحد من كفاءة السياسات الاقتصادية ومن ثم ازدياد شبكات الاقتصاد الموازي.

❖ العادات والتقاليد التي تميز المجتمع الجزائري، والتي تظهر في تكاليف عائلته في بعض النفقات المرتفعة تؤدي إلى التبذير والإسراف، ومن ثم ارتفاع الطلب في بعض الأحيان وبقاء العرض محدودا.

المطلب الثالث: الآثار الناجمة عن التضخم في الجزائر

إن التضخم يُرتَّب أوضاعاً وظواهر معينة لها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية على اقتصاد الدول، وهناك إجماع على أن للتضخم آثار سلبية على الاقتصاد في أغلب الأحيان، وفيما يلي محاولة لتتبع أهم الآثار التي أحدثها التضخم في الجزائر، حيث نتناول في البداية آثار التضخم على الاقتصاد الجزائري، ثم آثاره على المجتمع الجزائري.

أولاً - آثار التضخم على الاقتصاد الجزائري:

إن الاتجاهات التضخمية السريعة وغير المتوقعة التي شهدتها الجزائر عادة ما ولدت تصرفات ذات طبيعة أنانية، وليست لها بعد نظر على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث يحاول كل فرد أو عون اقتصادي تحميل الآخرين الارتفاع الذي يحدث في الأسعار التي يواجهها في حياته اليومية، وتصبح المؤسسات الضخمة والقوية لها وسائل وإمكانات لحماية مصالحها أكثر من المؤسسات الضعيفة والصغيرة. بالإضافة إلى ذلك عرفت الفترات التضخمية تدهوراً ملحوظاً في نصيب الفرد الجزائري من مستوى الاستهلاك الحقيقي، وأيضاً إعادة توزيع سيئ للموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات، مع جذب الاستثمارات نحو القطاعات غير السلعية، وفيما يلي الآثار السلبية للتضخم على الاقتصاد الوطني:

1- أثر التضخم على الاستهلاك والادخار:

لعل أفدح آثار التضخم في الجزائر هو تقويضه للطبقة المتوسطة من خلال تقليص مدخرات هذه الفئة الاجتماعية، والتي تضيع في محاولة عبثية للحاق بارتفاع الأسعار⁽¹⁾.

ومن المعلوم أن أفراد المجتمع يوزعون دخولهم النقدي بين الاستهلاك وتكوين المدخرات التي يلجئون إليها في فترات معينة مثل حدوث طارئ ما أو محاولة الاستثمار أو مشروع لتحسين ظروف المعيشة كسواء مسكن أو سيارة أو غير ذلك، لكن قد يلجأ أيضاً الأفراد إلى هذه المدخرات في حالة ارتفاع الأسعار أي عندما يزداد معدل التضخم، والجدول التالي يبين لنا تطور مستوى الدخل المتاح والاستهلاك والادخار في الجزائر خلال الفترة (1990-2009).

¹ - كمال بن يلف: مرجع سابق، ص 174، ولقد اعتمد على المرجع: رمزي زكي وآخرون: التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر، بيروت، 1986، ص 227.

الفصل الثالث ◀▶ التضيخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الجدول رقم (12): تطور مستوى الاستهلاك والادخار والدخل المتاح في الجزائر (1990-2009)

(مليار دينار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدخل المتاح	328.1	430.6	603.3	712.4	850.4	1093.8	1297.3	1490.6	1661.2	1810.6
الإتفاق الاستهلاكي الخاص	320.4	410.2	547.0	644.4	843.3	1100.9	1331.9	1417.4	1546	1661
الادخار	7.7	20.4	56.3	68	7.1	7.1-	34.6-	73.2	115.2	149.6
معدل التضخم %	20.2	25.5	31.0	21.6	31.7	28.4	20.3	6.1	6.2	2.1

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدخل المتاح	1833.2	2016.8	2301.9	2608.0	2968.0	3299.4	3304.2	3735.3	4254.5	4622.4
الإتفاق الاستهلاكي الخاص	1714.2	1847.7	1989.3	2126.3	2371.0	2553.0	2695.5	2963.8	3338.7	3748.0
الادخار	119.0	169.1	312.6	483	610.1	702.2	608.7	771.5	915.8	874.4
معدل التضخم %	0.6	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.7

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- Office National des Statistiques, **Rétrospective des Comptes Economiques de 1963 a 2004**, Alger, 2005, pp62-106.

- Office National des Statistiques, **Statistiques économiques, Produit Intérieur Brut (SCN)**, www.ons.dz .04/03/2011 .

- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2006، مرجع سابق، ص 198.

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن الأسرة الجزائرية تخصص نسبة عالية من دخلها المتاح للجانب الاستهلاكي، بينما لا يحظى الادخار إلا بنسبة ضئيلة جدا من الدخل المتاح، فمثلا في سنة 1990 قدر الدخل المتاح في الجزائر بـ 328.1 مليار دينار، 97.65% منه خصص للاستهلاك بينما الادخار كان نصيبه نسبة ضئيلة جدا قدرت بـ 2.35% فقط.

وفي هذا الصدد نلاحظ أن سنة 1995 عرف معدل التضخم نسبة 28.4% وهي نسبة مرتفعة جدا، مما أثر سلبا على مدخرات الأفراد وكان هذا نتيجة لتحرير الأسعار المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، إلا أنه بالرغم من المعدل المرتفع للتضخم سنة 1992 والمقدر بـ 31% إلا أنه لم يكن له نفس الأثر على الاستهلاك والادخار، ويعزى ذلك إلى أن الأسعار آنذاك كانت مدعومة من طرف الدولة، فيتضح من خلال الجدول السابق أن الادخار كان سالبا بمقدار 7.1 مليار دينار و 34.6 مليار دينار سنتي 1995 و 1996 على التوالي، وهو ما يعني أن العائلات تقوم باستهلاك يفوق مستوى دخولها المتاحة مما يدفعها إلى استخدام مدخراتها السابقة من أجل تغطية هذا الاستهلاك، والادخار سالب قد يعني كذلك الاستدانة.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

والملاحظ أيضا أنه في سنوات 2000 إلى 2009 بقي مستوى الاستهلاك مرتفعا وأكبر بكثير من مستوى الادخار، مما يعني أن الأسر الجزائرية ظل استهلاكها مرتفعا نتيجة لازدياد الطلب على المنتجات الاستهلاكية والغذائية المرتفعة السعر في ظل تضخم مرتفع.

2- أثر التضخم على الاستثمار:

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، حيث تعطى الأولوية إلى الاستثمارات ذات المردودية العالية والفورية، حتى وإن كانت ليس ذات أهمية اجتماعية، والتي تتميز بقلّة المخاطر مثل الخدمات السياحية والتجارية ومشاريع النقل، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، والمضاربة على أسعار الأراضي والعقارات، وبناء المنازل الفاخرة.

فمعدلات النمو للاستثمار في القطاع الصناعي تبين لنا اتجاه المستثمرين نحو قطاعات أخرى دون قطاعات الإنتاج السلعي، ففي الفترة 2000-2004 كان معدل نمو الإنتاج الصناعي الغذائي سالبا حيث وصل إلى -19.4% وفرع النسيج نسبته -5.9% بينما نمت معدلات قطاعات أخرى، كقطاع الماء والطاقة حيث وصل المعدل إلى 5.3% وقطاع المحروقات 3.4%، والصناعات الحديدية والمعدنية 7.1%⁽¹⁾.

وبالمقابل ساعدت معدلات التضخم المسجلة في تلك الفترة على نمو القطاعات الخدمية والتوزيعية بمعدلات أعلى من تلك التي حصلت في قطاعات الإنتاج السلعي، وهو ما أدى إلى حدوث اختلالات في عدة قطاعات اقتصادية، ساهم في تدهور مستوى الإنتاج فيها في بروز مشاكل انقطاع التموين بالمواد الأولية والتجهيزية، ارتفاع التكلفة، فكانت النتيجة النهائية إفلاس الكثير من المؤسسات الجزائرية.

3- أثر التضخم على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

أما عن أثر التضخم على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، فإن التضخم قد أعاق تدفق موارد الاستثمار الأجنبي، وذلك راجع لعنصر المخاطرة وعدم ثقة المستثمرين، فقد تذبذب إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة 1990-2004 حيث بلغ سنة 1990 حوالي 12 مليون دولار، وارتفع سنة 1996 إلى 270 مليون دولار، ووصل في سنة 2001 ما قيمته 1065 مليون دولار، ليعاود الانخفاض في سنة 2004 إلى 822 مليون دولار، حيث كانت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من حصة الدول النامية في سنة 2003 حوالي 0.3% و14.2% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي لدول شمال إفريقيا

¹ - La Banque d'Algérie: **Rapport 2004 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, 2005, p164.

الفصل الثالث — التضمخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

المتوسطة⁽¹⁾، من خلال هذه الأرقام يتبين لنا مدى تأثير التضمخ على معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي للدول التي تعاني من التضمخ وارتفاعات الأسعار المستمرة، مما ينقص ويقلل إقبال المستثمرين الأجانب إلى هاته الدول.

ثانيا- آثار التضمخ على المجتمع الجزائري:

إن تسليط الضوء من طرف الخبراء على ظاهرة التضمخ لا يرجع فقط إلى الآثار الاقتصادية السابقة الذكر، وإنما أيضا إلى الآثار السلبية الاجتماعية التي يلحقها من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني، لصالح الدخول غير الثابتة على حساب الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، فحدة ودرجة خطورة الآثار التي تهدد السلم الاجتماعي جراء التضمخ تختلف باختلاف طبيعة وخصائص كل اقتصاد، وبطبيعة النظام والثقافة الاجتماعية السائدة فيه.

أما بالنسبة للجزائر فإن من أهم الآثار التي تسجل في الفترة محل الدراسة، هو ذلك التآكل الذي حدث في مستوى معيشة الطبقة المتوسطة، والتي تدرجت بسرعة إلى طبقة ذوي الدخول المحدودة وغير القادرة على مسايرة الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار، مما يخلف حالة من الغضب الاجتماعي على الدولة بسبب الضغوط التضخمية. وسوف نحاول دراسة هذه الآثار في النقاط التالية:

1- أثر التضمخ على توزيع المداخيل

يلعب التضمخ دورا أساسيا في إعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية، عندما يساعد الأقلية منهم بزيادة مداخيلهم أكثر من الزيادة الحاصلة في معدل التضمخ، وعندما يلحق ضررا بالأغلبية عندما تقل الزيادة الحاصلة في مداخيلهم الاسمية عن الزيادة الحاصلة في معدل التضمخ، بمعنى أن التضمخ يؤدي إلى تزايد الدخول المتغيرة (كالمنظمين ورجال الأعمال وتجار الجملة والوسطاء)، وفي نفس الوقت تناقص الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة (المعاشات والموظفين...).

وفي هذا الإطار وبهدف معرفة مدى اختلاف تأثير التضمخ على توزيع الدخول بين الأفراد في المجتمع الجزائري، يمكن الاعتماد على بيانات الجدول التالي الذي يوضح تطور الدخول الخاصة بالأسر الجزائرية.

¹ - النسب مصدرها: علاوة نوري: آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2008، ص 331.

الفصل الثالث ◀▶ التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الجدول رقم (13): تطور مداخيل الأسر في الجزائر في الفترة (1990-2009)

(مليار دينار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مرتبات الأجراء	172.6	223.5	321.6	365.9	429.2	532	664.7	720.7	781.1	820.7
مداخيل المستقلين	125.5	175.8	237.7	271.9	341.8	486	619	635.9	723.3	792.9
تحويلات الأسر	76.5	90.4	133.2	167.2	186.9	238	237.2	285.4	344.2	402.7
الدخل الخام	374.6	489.7	692.5	805	957.9	1256	1520.3	1642	1848.6	2016.3
التضخم %	20.2	25.5	31.0	21.6	31.7	28.4	20.3	6.1	6.2	2.1

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مرتبات الأجراء	866.1	956.9	1030.7	1129.1	1229.6	1356.51	1493.8	1720.7	2118.1	2370.2
مداخيل المستقلين	825.4	938.2	1224.3	1355.6	1524.6	1661.81	1861.4	-	-	-
تحويلات الأسر	431.3	501.4	546.4	622	772	841.4	-	-	-	-
الدخل الخام	2122.8	2396.5	2801.4	3106.7	3526.2	3859.72	-	-	-	-
التضخم %	0.6	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.7

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام، نتائج 2004-2006، رقم 37، نشرة 2008، ص 18.

- سنوات 2002-2005، بنك الجزائر: التقرير السنوي 2006، مرجع سابق، ص 198.

- Office National des Statistiques, **Statistiques Sociales, Masse Salariale**, www.ons.dz .07/04/2011

استنادا إلى بيانات الجدول السابق يمكن استخلاص أهم ملامح أثر التضخم الحاصل في الجزائر على فئات الدخول المختلفة. نلاحظ من الجدول أن رواتب الأجراء قد ارتفعت بشكل ملحوظ من 172.6 مليار دينار سنة 1990 إلى 223.5 مليار دينار سنة 1991 أي بمعدل نمو قدره 29.49%، وفي المقابل نجد أن مداخيل المستقلين قد تغيرت بـ 40% مقابل معدل تضخم 25.5%، وقد استمرت كلا من رواتب الأجراء ومداخيل المستقلين في النمو بعد سنة 1991 حتى سنة 1996، لكن معدل النمو في مداخيل المستقلين كان أكبر من معدل نمو الرواتب والأجور، كما ارتفعت القدرة الشرائية بشكل طفيف خلال هذه السنة نتيجة انخفاض معدل التضخم إلى 20.3% ليصل في سنة 1997 إلى 6.1% حيث انخفض بشكل ملحوظ، ونتيجة لهذا فقد انخفض معدل نمو رواتب الأجراء ومداخيل المستقلين إلى 8.42% و 2.97% على التوالي، أما في سنة 1998 فقد شهد معدل نمو المداخيل المستقلة ارتفاعا حيث بلغ 13.74% مقابل معدل تضخم 6.2% الذي انخفض إلى 0.6% سنة 2000 وهو أدنى معدل للتضخم عرفته الجزائر خلال تلك السنوات، إلا أن معدل نمو رواتب الأجراء عرف استقرارا نسبيا سنتي 1999 و 2000 في 5%، وبعودة معدل التضخم إلى الارتفاع في

الفصل الثالث — التضيخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

السنوات الأخيرة، فقد صاحبه ارتفاع معدلات نمو المداخيل المستقلة والتي يلاحظ أنها أكبر من معدلات نمو الرواتب في حالة معدلات التضخم المرتفعة، حيث بلغ نمو المداخيل المستقلة سنة 2005 ما نسبته 29.64% بينما نمو الأجور والرواتب بلغ 7.94%.

أما تحويلات الأسر فقد عرفت تذبذبا خلال التسعينات، حيث ارتفعت من 76.5 مليار دينار سنة 1990 إلى 90.4 مليار دينار سنة 1991 أي بمعدل نمو قدره 18.16% ثم ارتفعت إلى 47.34% سنة 1992، لتعلن انخفاضها إلى 25.52% سنة 1993، حيث وصلت في سنة 1994 إلى 11.78% لترتفع مرة أخرى في سنة 1995 إلى 27.64%.

وفي هذا الصدد نلاحظ أن رواتب الأجراء قد تضاعفت خلال الفترة 1990-2006 حوالي 8 مرات بينما تضاعفت مداخيل المستقلين في ذات الفترة حوالي 14 مرة. أما فيما يخص القوة الشرائية للأجور فإنها تطورت كما يلي:

خلال الفترة 1990-1996 تضاعف مؤشر الاستهلاك بأكثر من خمس مرات، وفقدت بذلك الأجور ما بين سنة 1990 و1996 ما يزيد عن 30% من قوتها الشرائية مسجلة تطورا سالبًا خلال السنوات (1994-1995-1996-1997) بنسبة قدرها (-10%، -7%، -3.5%، -0.5%) على التوالي، وهو ما يمثل تدهورا حقيقيا في القوة الشرائية للأجور خلال هذه الأربع سنوات⁽¹⁾.

ومن خلال ما سبق يمكننا إدراك التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخل ما بين الفئات المختلفة للمجتمع الجزائري كنتيجة لارتفاع الأسعار، أي أن التضخم أدى إلى تعميق التفاوت في المداخيل، مما نتج عنه نوع من التمايز الاجتماعي بين فئات المجتمع من خلال بروز الطبقة البرجوازية، ونزول الطبقة الوسطى إلى مستوى الطبقات الدنيا وعجزها على مواجهة نفقات المعيشة حتى الأساسية منها (الغذاء، العلاج، التعليم، اللباس)، مما أدى ببعض الكفاءات البشرية إلى ممارسة نشاطات إضافية أخرى في أوقات فراغهم لتعويض النقص الذي حدث في مداخيلهم الحقيقية، نتيجة ارتفاع الأسعار بغية المحافظة على قوتهم الشرائية.

2- تفشي ظواهر البيروقراطية والرشوة

إن من أخطر الصور الرهيبة التي أحدثتها الضغوط التضخمية تلك التصرفات والعادات التي تفشت في المجتمع، خاصة لدى الشرائح التي أحست بتغيير المفاهيم والقيم الاجتماعية، مثل الرشوة والفساد الإداري والمالي وكل صور البيروقراطية، إذ عمت هذه التصرفات معظم الإدارات والقطاعات خاصة العمومية منها،

¹ - Abdelmadjid BOUZIDI, Op.cit, p160.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

وأصبحت الملجأ الوحيد لبعض أصحاب الدخول الثابتة لتعويض الانخفاض الحاصل في دخولهم الحقيقية جراء المستويات العالية للتضخم⁽¹⁾.

3- اتساع نمط الاستهلاك التفاخري والترفي

من بين أهم الصور التي تمخضت عن الفساد الإداري المشار إليه سابقا هي ظهور طبقة من الطفيليين والمقاولين الذين يعملون بمبدأ تقديم الرشاوى وعمولات سرية، ودون الخضوع لميكانيزمات المناقصة القانونية المتعارف عليها دوليا في هذا المجال، ونظرا لزيادة أرباح هذه الفئة تزامنا مع وفرة السلع وارتفاع الأسعار وتزايد إمكانيات الاستيراد الناتجة عن تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي، أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات الفاخرة وأجهزة الاتصال والإعلام التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية.

¹ - نفس المرجع، ونفس الصفحة.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

المبحث الثاني: اتجاهات السياسة المالية في الجزائر (1990-2009) وضبط معدلات التضخم (أوعية الموازنة العامة للدولة)

لقد صاحب انتقال الجزائر من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق القيام بعملية ضخمة لإعادة توجيه السياسة المالية العامة للحكومة لتتماشى والوضع الجديد للبلاد، ففي إطار نظام التخطيط المركزي كانت السياسة المالية تركز أساسا على تخصيص العائد المحقق من صادرات المحروقات قصد الاحتفاظ بخدمة اجتماعية بحجم كبير وتوفير التحويلات والإعانات الاجتماعية لكل من الاستهلاك والإنتاج، ولكن مع التوجه لاقتصاد السوق تغيرت وجهة السياسة المالية، حيث سعت الحكومة إلى حصر دورها والتضييق من تدخلها الشامل لفسح المجال أمام الخواص.

والملاحظ في هذه الفترة أن سياسة الموازنة العامة استخدمت لتمارس دورا في إدارة الطلب الكلي من أجل تحقيق الاستقرار العام للأسعار، وذلك من خلال تخفيض أو علاج عجز الموازنة العامة للدولة، أما في الجانب الهيكلي فقد عززت السلطات الحكومية قوة الميزانية بإعادة تشكيل النظام الضريبي والاتجاه نحو تخفيض الاعتماد على إيرادات المحروقات، بالإضافة إلى إعادة توجيه النفقات العامة نحو المجالات التي تعمل على النهوض بالاقتصاد.

ففي هذا السياق ارتأينا توضيح اتجاهات وإجراءات السياسة المالية في الجزائر ومدى مساهمتها في ضبط التضخم في الفترة 1990 - 2009، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي طرأت في تلك الفترة والتي تمس اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 وعمل أدوات السياسة المالية في ظلها بسبب الشروط المفروضة على الدولة.

المطلب الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر

عرفت الميزانية العامة خلال مراحل التنمية الاقتصادية المخططة عجوزات مالية مستمر رجعت أساسا لإعانات التمويل التي كانت تقدمها الخزينة العمومية في شكل قروض للمؤسسات العمومية ما أسفر عن تحقيق تزايد في حجم الإنفاق الحكومي هذا من ناحية، وبالمقابل ضعف مردودية النظام التحصيلي نتيجة اعتماده الكبير على حصيلة الجباية البترولية التي كانت تمثل حصة الأسد من إجمالي الإيرادات العامة، ما أسفر عن حساسية كبيرة لتلك الإيرادات لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا ما أكدته الأزمة النفطية في 1986، ومع دخول الجزائر اقتصاد السوق، كانت الميزانية قد لعبت دورا رئيسيا في عملية تحقيق الاستقرار

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الاقتصادي الكلي، وإطلاق الموارد للقطاع الخاص من خلال تخفيض عجز الميزانية، أما في الجانب الهيكلي فقد عززت السلطات قوة الميزانية بإعادة تشكيل النظام الضريبي والاتجاه نحو الاعتماد تدريجيا على الإيرادات البترولية، وإعادة توجيه النفقات العامة نحو المجالات التي تنهض بالنمو، وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي من خلال توجيهها بشكل أفضل لحماية الشرائح الضعيفة من آثار الإصلاح الاقتصادي⁽¹⁾.

هذا لأنه أمام الاستمرار في العجزات المالية، لجأت السلطات الجزائرية في تنفيذ نوع جديد من الإصلاحات المالية، حيث شكلت المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي-البنك الدولي) طرفا مهما فيها، والمثلة خاصة في سياسة الاستقرار الاقتصادي وسياسة التصحيح الهيكلي.

أولا - برنامج الاستقرار الاقتصادي:

ويسمى أيضا برنامج التثبيت الاقتصادي، يهدف هذا البرنامج الذي شرعت الجزائر في تنفيذه بدعم من صندوق النقد الدولي (1989-1991) إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية، مع إعطاء الاستقلالية للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية و المالية على أساس قواعد السوق و مؤشرات الربحية الاقتصادية و المالية و حرية تحديد الأسعار، و تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور و تغيير سياسة الإعانات و نظم الدعم، و إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة، كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية⁽²⁾.

ومن خلال ترشيد الطلب المحلي وتقييد عجز الموازنة العامة، أي العمل على إحداث توازن وذلك بتنفيذ سياسة مالية صارمة لتقييد الطلب، وعليه فالهدف المسطر يتمثل في تقليل نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يؤثر على التضخم.

ومن ضمن الإجراءات التي ينص عليها هذا الاتفاق ما يلي:

1- إجراءات زيادة الإيرادات العامة:

ü تطبيق أو توسيع في تطبيق ضريبة عامة على الاستهلاك

ü فرض ضرائب جديدة

¹ - عبد الرحمان تومي: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 244.

² - نعيمة برودي: الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية و الإنعاش الاقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي، بحث مقدم للملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية الحقوق و العلوم التجارية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2006، ص 06.

الفصل الثالث ◀ التزخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

ü إحداث تعديلات (تصاعدية) في ضريبة الدخل

ü رفع أسعار بعض السلع والخدمات العامة، وفرض رسوم خاصة على الخدمات المجانية

ü إصلاح النظام الجبائي والجمركي لتحسين المردود الضريبي.

2- إجراءات خفض النفقات العامة:

ü تثبيت الأجور، أو جعل معدل الزيادة في الأجور أقل من معدل التزخم بحيث ينخفض معدل الأجر

الحقيقي، كما يمكن ضغط التكاليف من خلال تخفيض عدد العاملين.

ü إجراء تخفيض في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي

ü عقلنة نفقات التجهيز وتقليصها.

ü التركيز على المشروعات الاستثمارية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية والتصديرية

ü خفض الإنفاق العسكري

ü إلغاء الدعم.

ثانيا- برنامج التصحيح الهيكلي:

بعد انقضاء برنامج الاستقرار الاقتصادي، وفي سنة 1994 عقدت السلطات الجزائرية اتفاقا مع صندوق النقد والبنك الدوليين يتضمن برنامجا أعمق وأشمل للإصلاحات الاقتصادية انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة 1994-1995، واتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكيف الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي 1995-1998⁽¹⁾.

فالبرنامج الذي عقد مع صندوق النقد الدولي من شأنه تحسين الوضعية المالية للجزائر عن طريق اتباع سياسة مالية صارمة، تهدف إلى تحسين الوضعية الميزانية العامة عن طريق ضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة لاحتواء الطلب الكلي، وفحص النفقات العامة مع البنك الدولي من جهة وزيادة الإيرادات العامة من جهة ثانية، وكذلك تعديل نظام الأسعار⁽²⁾، ويتضمن كذلك برنامج التصحيح الهيكلي ما يخص الإصلاح الضريبي اعتماد نظام ضريبي شفاف ومرن وإلغاء الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة على العديد من المواد الغذائية وفرض الضريبة على المداخيل غير القارة⁽³⁾.

¹ - نعيمة برودي: المرجع السابق، ص 07.

² - فاتح ساحل ولطفي شعبان: آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، بحث مقدم للملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية الحقوق و العلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2006، ص 10.

³ - كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 92.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

وفي هذا الإطار أرسلت الجزائر خطابا مفصلا للبنك الدولي خلال شهر ماي 1995، يحتوي على برنامج شامل لإجراءات محددة ألزمت الحكومة نفسها بها، لمواصلة الإصلاحات التي بدأت فيها مع صندوق النقد الدولي، ومن بين هذه الإجراءات رفع الدعم عن الكثير من المواد من أجل تخفيض عجز الميزانية وتغيير قوانين الأسعار، والقضاء على عجز الموازنة من خلال رفع قيمة الإيرادات الضريبية وتقليص قائمة الإعفاءات الضريبية، وترشيد النفقات العامة وإعادة توجيهها لتوفير الدعامة الضرورية للنمو بقيادة القطاع الخاص، وزيادة فرص العمل وإصلاح هيكل الرسوم الجمركية.

فالفرق بين سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، هو أن الأولى تُعدُّ للقضاء عن الاختلالات الظرفية عن طريق انتهاج مجموعة من السياسات الاقتصادية، سياسة مالية تعمل على الحد من العجز الموازي بتقليص حجم النفقات العامة وتعظيم حجم التحصيل الضريبي بالأخص، بينما الثانية فهي مجموعة من البرامج التي تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية عن طريق الشروع في إصلاحات اقتصادية جذرية تخص أساسا نظام الأسعار، النظام المصرفي، المؤسسات العمومية وتشجيع القطاع الخاص من خلال إزالة القيود البيروقراطية والقانونية على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية.

المطلب الثاني: تطور متغيرات الميزانية في الجزائر

إن تناول تطور المتغيرات المالية في هذا المطلب إنما هو محاولة لتقييم أثر السياسة المالية للحكومة على المستوى العام للأسعار في الفترة (1990-2009)، منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية المختلفة التي عقدتها الجزائر مع الهيئات المالية الدولية إلى غاية تطبيقها لبرامج الإنعاش الاقتصادي و برامج دعم النمو، وهكذا سوف نقوم بدراسة تطور النفقات العامة والإيرادات العامة والأرصدة الموازنة من حيث القيمة الإجمالية ومن حيث نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي.

وفيما يلي دراسة لتطور متغيرات الميزانية العامة للجزائر في الفترة (1990-2009) ومدى مساهمتها في

ضبط التضخم:

أولاً - سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر وضبط معدلات التضخم

تعرف أغلب دول العالم ظاهرة تزايد النفقات العامة، مما دفع بعلماء الاقتصاد وفقهاء المالية العامة إلى محاولة معرفة أسباب هذه الظاهرة، وعوامل حدوثها وانتشارها، والجزائر لم تشذ عن هذه القاعدة فقد عرفت تزايداً واضحاً في حجم الإنفاق الحكومي خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2009. وما يميز هذه الفترة كما سبق الإشارة إليه أن كونها تميزت بوجود إصلاحات اقتصادية، وتوجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، وهذا ما استوجب عليها إعادة النظر في سياستها الإنفاقية. ومن هذا المنطلق سوف تركز الدراسة على السياسة الإنفاقية قبل فترة الإصلاح الاقتصادي وأثناء ذات الفترة ثم ما بعد الإصلاح، وهذا اعتباراً لأن النفقات الحكومية تعتبر مصدراً من مصادر الضغوط التضخمية لما تسببه من عجز موازني إذا فاقت قيمة الإيرادات العامة مما يجعل الدولة تلجأ إلى تغطيته، فإن تم هذا الأخير عن طريق مصادر غير حقيقية فسوف ينشأ عنه ظهور مؤشرات التضخم، لكن ما يجب التنبيه إليه أن استخدام الإنفاق الحكومي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ونظراً للتعارض بين أهدافها، أن تخفيض الإنفاق الحكومي من أجل الحد من التضخم يمكن أن يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، ولهذا فمعظم الدول تلجأ إلى الحد من الإنفاق الاستثماري أولاً عند التفكير بتخفيض الإنفاق الحكومي لأن القرار يكون أسهل من قرار المساس بالإنفاق الجاري، ومع ذلك فسياسة الإنفاق الحكومي تكتنفها صعوبات وعراقيل تقلل من الدور الهام في تحقيق الاستقرار المالي للدولة⁽¹⁾.

¹ - وليد عبد الحميد عايب: مرجع سابق، ص 117.

الفصل الثالث ◀ التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الجدول رقم (14): تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي في الجزائر (1990-2009) (مليار دينار)

السنوات	الإنفاق الحكومي الكلي	نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو الإنفاق الحكومي %	نققات السيتر	معدل نمو نققات السيتر %	الإنفاق الكلي %	نسبة نققات السيتر إلى الإنفاق الكلي %	نققات التجهيز	معدل نمو نققات التجهيز %	نسبة نققات التجهيز إلى الإنفاق الكلي %	معدل التضخم %
1990	136.5	24.62	-	88.8	-	65.5	47.7	47.7	-	34.95	20.2
1991	212.1	24.60	55.38	153.8	73.19	72.51	58.3	58.3	22.22	27.49	25.5
1992	420.1	39.08	98.06	276.1	79.51	65.72	144.0	144.0	146	34.28	31.0
1993	476.6	40.06	13.44	291.4	5.54	61.14	185.2	185.2	28.61	38.86	21.6
1994	608.0	38.07	27.57	360.8	23.81	59.34	247.2	247.2	33.47	40.66	31.7
1995	759.6	37.88	34.13	473.7	31.29	62.36	285.9	285.9	21.19	37.64	28.4
1996	724.6	28.19	4.60-	550.6	16.23	75.98	174.0	174.0	39.13-	24.02	20.3
1997	845.1	30.39	16.62	643.5	16.87	76.14	201.6	201.6	15.83	23.86	6.1
1998	875.7	30.93	3.62	663.8	3.15	75.80	211.8	211.8	5.05	24.20	6.2
1999	961.7	29.69	9.82	774.7	16.70	80.55	186.9	186.9	11.75-	19.45	2.1
2000	1178.1	28.74	22.50	856.2	10.52	72.67	321.9	321.9	72.23	27.33	0.6
2001	1335.0	31.18	13.31	963.6	12.54	72.18	371.4	371.4	15.37	27.82	3.5
2002	1550.6	34.80	16.14	975.6	1.24	62.91	575.0	575.0	54.81	37.09	2.2
2003	1752.7	34.05	13.03	1199.0	9.23	68.40	553.7	553.7	22.23	31.6	3.5
2004	1891.8	31.33	7.89	1251.1	4.34	66.13	640.7	640.7	15.71	33.87	4.6
2005	2052.0	39.60	8.46	1245.1	0.47-	60.67	806.9	806.9	20.46	39.33	1.9
2006	2453.01	31.30	19.54	1437.87	15.48	58.61	1015.14	1015.14	25.80	41.39	1.8
2007	3092.7	36.11	26.07	1672.6	16.32	54.08	1420.08	1420.08	39.89	45.92	3.9
2008	4191.0	41.96	35.51	2217.7	32.58	52.91	1973.3	1973.3	38.95	47.09	4.4
2009	4214.4	47.89	0.55	2293.5	3.41	54.42	1920.9	1920.9	0.02-	45.58	5.7

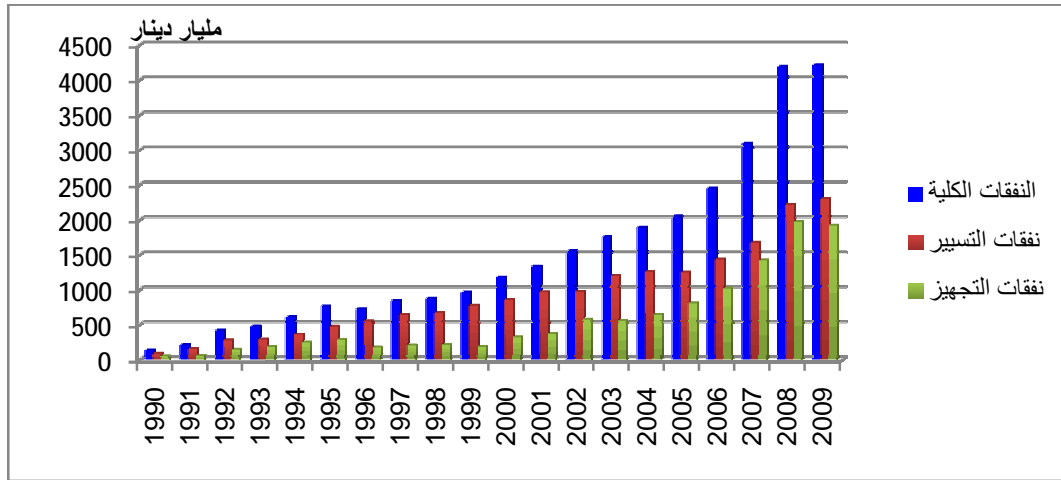
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، - بنك الجزائر، - (©): وليد عبد الحميد عايب: مرجع سابق، ص 265.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، 2003، 2004.
- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، سنوات 2000، 2002، 2005، 2009.
- صندوق النقد العربي: النشرة الإحصائية للدول العربية (1999-2008)، أبو ضبي، 2010.
- Ministère De Finance, **Le Comportement des principaux...**, op.cit, p14

الفصل الثالث - التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

ويمكن تمثيل مؤشرات الإنفاق الحكومي في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): تطور نفقات الموازنة العامة في الجزائر (1990-2009)



المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الجدول (14)

يعكس تطور الإنفاق العام بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما توفره من شروط صحية للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في كافة دول العالم عامة وفي الجزائر خاصة، والتي تنازعها التوجهات ما بين تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وإعطاء دور القطاع الخاص، وتشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية وما يتضمنه من خفض التدريجي لدور الدولة وترشيده، والسير قدما نحو تبني آلية السوق والوفاء بمتطلبات إبرام اتفاقيات التثبيت (الاستقرار) والتصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، وبين تحقيق الرفاهية للمواطن الجزائري وما يترتب عليه من زيادة النفقات التي ترفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات توظف لشريحة عريضة من أبناء المجتمع، هذا فضلا عن النهوض بأعباء الأمن والدفاع التي تكفل الأمن والحماية للمجتمع ومما يتلاءم مع التطورات الداخلية والخارجية.

لذا فإننا نلاحظ من خلال ما سبق الشكل التصاعدي للإنفاق الحكومي حيث انتقل من 136.5 مليار دينار سنة 1990 إلى 961.7 مليار دينار سنة 1999، ويمكن تقسيم التحليل إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة تم فيها ما يسمى باتفاقيات الاستعداد الائتماني وتضمنت اتفاقية "ستاندباي" أو شرطية صندوق النقد الدولي⁽¹⁾، في هذه المرحلة الممتدة من 1990 إلى غاية 1994، تزايد الإنفاق الحكومي وتضاعف ثلاث مرات، وبلغ سنة 1994 ما قيمته 608 مليار دينار، مسجلا نسبة 38.07% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع هذا في الأساس إلى تزايد نسب الإنفاق العام على الرواتب

¹ - عبد الرحمان تومي: مرجع سابق، ص 217.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

والأجور وإلى تسديد المديونية العمومية، وكان يقابل هذه الفترة معدل تضخم مرتفع بلغ سنة 1994 ما معدله 31.7%.

• المرحلة الثانية (1995-1999): وهي مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمتمثلة في برامج التصحيح الهيكلي، والرامية إلى تقليص الإنفاق الحكومي ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة، وهذا يفسر انخفاض معدل تزايد الإنفاق العام، حيث بلغ معدل نمو الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة 26% فقط وهي نسبة منخفضة إذا ما قارناها بالفترة السابقة.

Z المرحلة الثالثة (2000-2009): وهي مرحلة ما بعد الإصلاحات، مرحلة برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، حيث نلاحظ زيادة متسارعة للإنفاق الحكومي الذي انتقل من 961.7 مليار دينار سنة 1999 إلى 1891.8 مليار دينار في 2004، وسجل في سنة 2008 ما قيمته 4191 مليار دينار، مسجلا 36.9% من إجمالي الناتج المحلي حيث تضاعف أربع مرات، وما يفسر هذا التزايد هو تحسن أسعار النفط، ولقد قامت السلطات في هذه الفترة بتسطير برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد، والآن بقي أن نحلل التطورات الحاصلة في الإنفاق الحكومي خلال المراحل الثلاثة بمكوناته المختلفة ومدى تأثيرها على معدلات التضخم في الفترة محل الدراسة.

ففي المرحلة الأولى تميزت سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من بين 1990-1994 بتدعيم الدولة للعديد من السلع والخدمات، بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها بالجمان في مختلف المجالات كالعليم والصحة، فضلا عن ذلك فإن الدولة تقدم منحا وإعانات لبعض الأفراد أو الفئات بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، كما أنها تخصص كبيرة من نفقاتها التحويلية لخدمة الدين العام واستهلاكه.

من خلال قراءة الجدول السابق نجد أن النفقات العامة فعلا في تزايد مستمر، وأن نفقات التسيير أكبر حجما من نفقات التجهيز دائما خلال الفترة 1990-1994 ويتضح لنا كذلك أن نفقات التجهيز عرفت نموا متزايدا بحيث تضاعفت بحوالي أربع مرات فقط خلال نفس الفترة، وهذا نظرا لتعلقها بتسيير المرافق العامة للدولة، والتي تعتبر من الحاجات الأساسية للمجتمع، وتشمل كل النفقات الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن القول أن الدولة سخرت مبالغ هائلة لمواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات سواء للاستهلاك أو من أجل استمرار النشاط الإنتاجي، فضلا عن المبالغ المنفقة من أجل استقرار الوضع الأمني في البلاد، وكذا ارتفاع الأجور والرواتب ومختلف المنح والمعونات وكذا التحويلات الحكومية، حيث عرفت الكتلة الأجرية زيادة بـ 20% ما يمثل 2% من الناتج المحلي، حيث في سنة 1994 بلغت نفقات المستخدمين

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

151.7 مليار دينار، ومنح المجاهدين 12.8 مليار دينار، والتحويلات 120.9 مليار دينار، ومدفوعات فوائد الدين العام 41.1 مليار دينار⁽¹⁾، أضف إلى ذلك ارتفاع نفقات التطهير للمؤسسات العمومية، وهذا كله يفسر لنا تطور النفقات العامة خلال الفترة المتراوحة ما بين 1990-1994.

وعندما نقوم بمقارنة نسب كلا من نفقات التسيير ونفقات التجهيز بالنسبة إلى مجموع النفقات العامة الكلية، نجد أن نفقات التسيير كانت في حدود 65% خلال السنوات 1990، 1991، 1992، في حين أن نفقات التجهيز بلغت النسبة 34% من مجموع النفقات العامة، وفي سنة 1994 انخفضت نسبة نفقات التسيير حيث سجلت النسبة 58%، وقدرت نفقات التجهيز بـ 41% من مجموع النفقات العامة.

وبصفة عامة فإن التطور الذي شهدته النفقات العامة الجزائرية وعدم قدرة الإيرادات العامة عن اللحاق بها، نتج عنه عجز في الموازنة العامة للدولة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وهو ما يشكل أحد منابع التضيخ، وينتج عنه ما يسمى بالآثار النقدية للسياسة المالية، وهو ما يتضح من خلال المعطيات الموجودة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): تطور الإيرادات والنفقات العامة والموازنة ومعدلات نموهم خلال الفترة (1990-1994)

(مليار دينار)

السنوات	مجموع الإيرادات	معدل نمو الإيرادات %	مجموع النفقات	معدل نمو النفقات %	رصيد الموازنة	معدل تغطية الإيرادات للنفقات ^e	معدل التضيخ %
1990	152.1	/	136.5	/	15.6	111.42	20.2
1991	249.0	63.7	212.1	55.38	36.9	117.39	25.5
1992	311.9	25.26	420.1	98.06	108.2-	74.02	31.0
1993	313.9	0.64	476.6	13.44	162.7-	65.86	21.6
1994	470.5	49.98	608.0	27.57	137.5-	77.38	31.7

المصدر: - من إعداد الطالب استنادا إلى: الجدول (14)، - وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية)، - الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نمو الإيرادات العامة كان في تناقص مستمر خلال السنوات 1990-1991-1992-1993، ثم شهد ارتفاعا كبيرا سنة 1994 أين وصل إلى 49.98%، أما فيما يخص معدل نمو النفقات العامة فقد عرف ارتفاعا من 55.38% سنة 1991 إلى 98.06% سنة 1992، ثم انخفض بشكل ملحوظ سنة 1993 ليسجل النسبة 13.44%، ويرتفع مرة أخرى في سنة 1994 محققا النسبة 27.57%.

¹ - وليد عبد الحميد عايب: مرجع سابق، ص 258 و 269.

^e - معدل التغطية = (الإيرادات العامة للسنة n / النفقات العامة للسنة n) × 100

الفصل الثالث ————— التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

وبصفة عامة كان معدل نمو الإنفاق الحكومي السنوي أسرع من معدل النمو السنوي للإيرادات العامة خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و 1993، أما في سنة 1994 فإن معدل نمو الإنفاق العام كان أقل من معدل نمو الإيرادات العامة، وهذا مما أدى إلى عدم مواكبة الإيرادات العامة لتطور الإنفاق العام، حيث بلغ معدل تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة 111.42% ثم انخفض في السنوات التالية لها، مما نتج عن ذلك عجزا موازيا خلال السنوات 1992، 1993، 1994، قدر بـ: 108.2، 162.7، 137.5 مليار دينار على التوالي، ويمكن تفسير ذلك بتراجع أسعار النفط إذ بلغت 17.50 دولار للبرميل سنة 1993 عوض 24.34 دولار سنة 1990.

وبالنظر إلى معدلات التضخم نجد أنها وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 1992 إذ بلغت حوالي 31%، و31.7% سنة 1994، غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية، وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد آنذاك، وهذا ما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز الموازي⁽¹⁾، و مما لا شك فيه أن أي حكومة تعاني من عجز موازي دائم ستلجأ عاجلا أو آجلا إلى تمويل هذه العجز بالإصدار النقدي أو الاقتراض الداخلي أو الخارجي، ففي ظل عدم فعالية النظام الجبائي، وعدم الاستقرار السياسي، والاعتماد الكبير على الاقتراض الخارجي سيزداد الاعتماد على الضريبة التضخمية، وينتج عن ذلك تأثير نقدي للسياسة المالية على الاقتصاد^(e) وهو ما يطلق عليه بسياسة التمويل التضخمي⁽²⁾.

أما في المرحلة الثانية الممتدة ما بين 1995-1999، فمن خلال قراءة الجدول رقم (14) نلاحظ أنه خلال فترة الإصلاحات الهيكلية زادت حصة نفقات التسيير كنسبة من الإنفاق الحكومي الكلي، حيث انتقلت من 62.36% سنة 1995 إلى 76.14% سنة 1997 وإلى 80.55% سنة 1999، وفي المقابل فقد انخفضت حصة الإنفاق الاستثماري، حيث انتقلت من 37.64% سنة 1995 إلى 23.86% سنة 1997 وإلى 19.45% من إجمالي النفقات الحكومية سنة 1999، وما يمكن الإشارة إليه أن نسبة نمو نفقات التجهيز في سنة 1999 كانت سالبة مقدرة بـ: -11.75%، وهذا راجع أساسا إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من

¹ - شبيبي عبد الرحيم وبطاهر تميمير : فعالية السياسة المالية بالجزائر " مقارنة تحليلية وقياسية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، يناير 2010، ص46.

^e - بالنسبة لطرق تمويل العجز الموازي سيتم التطرق إليها في عنصر السياسة الميزانية-لاحقا-

² - وليد عبد الحميد عايب: مرجع سابق، ص 180.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

طرف صندوق النقد الدولي الذي فرض مشروطة تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر، وسوف نوضح من خلال النقاط التالية التطورات التي حصلت على مستوى النفقات العامة:

ن تحرير الأسعار المحلية في مجملها تقريبا منذ سنة 1994، وذلك بعد رفع معظم ضوابط الأسعار وهوامش الربح، كما ألغيت أغلب بنود الدعم⁽¹⁾.

ن ارتفاع نفقات التسيير لسنة 1999 يعود إلى 286.1 مليار دينار أجور ورواتب، و59.9 مليار دينار منح للمجاهدين، و248.7 مليار دينار تحويلا اجتماعية، 126.4 مليار دينار تسديد الدين العام⁽²⁾.

ومن الواضح كذلك أنه تضاعفت قيمة نفقات التسيير أكثر مقارنة بنفقات التجهيز خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-1999، ومن حيث الحجم تعكس هذه الوضعية كلفة تسيير الخدمات العمومية ومستوى نفقات كبير غير قابل للتقليص، ونشير إلى أن الارتفاع في نفقات التسيير المسجل في سنة 1999 راجع أساسا إلى ارتفاع التحويلات الاجتماعية ومنح المجاهدين والأجور وغيرها، فالشيء الملاحظ هو الجمود النسبي للإنفاق الجاري (نفقات التسيير) وذلك يعود إلى صعوبة تقليصه على عكس الإنفاق الاستثماري⁽³⁾.

وعلى العموم فإن ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة، أدى إلى عجز الإيرادات العامة عن مواكبتها، مما

ترتب عن ذلك عجز في الموازنة العامة للدولة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (16): تطور الإيرادات والنفقات العامة والموازنة ومعدلات نموها خلال الفترة (1995-1999)

(مليار دينار)

السنوات	مجموع الإيرادات	معدل نمو الإيرادات %	مجموع النفقات	معدل نمو النفقات %	رصيد الموازنة	معدل تغطية الإيرادات للنفقات	معدل التضخم %
1995	611.7	29.88	759.6	34.13	147.9-	80.52	28.4
1996	824.0	34.7	724.6	4.60-	99.4	113.71	20.3
1997	926.66	12.45	845.1	16.62	81.56	109.65	6.1
1998	774.51	16.41-	875.7	3.62	101.19-	88.44	6.2
1999	950.49	22.72	961.7	9.82	11.21-	98.83	2.1

المصدر: - من إعداد الطالب استنادا إلى الجدول (14)، - وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية والمديرية العامة للضرائب)، - الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن ما يميز الفترة 1995-1999 هو استمرار عجز الموازنة العامة في

سنة 1995 حيث بلغ 147.9 مليار دينار إلا أن الموازنة عاشت فائضا في سنتي 1996 و 1997 يقدر

¹ - كريم النشاشيبي: مرجع السابق، ص 91.

² - Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report n0 01/63 September 2001, p20.

³ - وليد عبد الحميد عايب: مرجع سابق، ص 258.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

ب: 99.4 مليار دينار و 81.56 مليار دينار على الترتيب، وهذا نتيجة السياسة الانكماشية والتشفية التي أوصى بها كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أضف إلى ذلك ارتفاع أسعار البترول حيث بلغت 21.6 و 19.49 دولار أمريكي للبرميل سنتي 1996 و 1997، لكن سرعان ما ارتفع العجز في سنة 1998 ليلبلغ 101.19 مليار دينار، حيث انخفض سعر البترول إلى 12.85 دولار للبرميل، وذلك مما أثر سلبا على الإيرادات البترولية التي تعتبر الجزء الأهم في الإيرادات العامة للدولة، إلا أن العجز الموازي انخفض في سنة 1999 حيث وصل إلى 11.21 مليار دينار، حيث حصل انتعاش للاقتصاد الوطني جراء ارتفاع أسعار البترول، مما ساهم في تخفيض العجز ووصل سعر البرميل الواحد إلى 17 دولار أمريكي، مما أثر إيجابيا على إيرادات الجباية البترولية.

وتفسير استمرار العجز في سنة 1995 هو تفاقم النفقات العامة من جهة وعدم مسايرة الإيرادات العامة لهذه الأخيرة من جهة أخرى، حيث بلغ معدل نمو النفقات العامة 34.13% ونمو الإيرادات 29.88%، وبلغ معدل تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة المعدل 80.52%، لكن في سنة 1996 نلاحظ أن نسبة النفقات للنتائج المحلي الإجمالي قد انخفضت من 37.88% إلى 28.19%، كذلك الأمر بالنسبة للمعدل السنوي لنمو النفقات العامة الكلية انخفض من 34.13% إلى -4.6% في سنتي 1995 و 1996 على الترتيب، وحققت الموازنة العامة فائضا قدر ب: 99.4 مليار دينار، ليتواصل الفائض حتى سنة 1997 مسجلا القيمة 81.56 مليار دينار، وبلغ معدل التغطية 113.71% و 109.65%، والملاحظ في هاتين السنتين أن معدل التضخم قد انخفض كثيرا حيث بلغ سنة 1996 المعدل 20.3% بعد أن كان 28.4% في 1995، ووصل إلى 6.1% سنة 1997، وهذا نتيجة للسياسة الميزانية التقشفية المدعومة بإجراءات نقدية صارمة، كل ذلك في ظل استمرار عملية تحرير الأسعار ورفع الدعم عن الكثير من السلع ذات الاستهلاك الواسع.

واستمر معدل النمو السنوي للنفقات في الانخفاض حيث بلغ في سنة 1998 ما نسبته 3.62%، لكن في المقابل كان انخفاض معدل نمو الإيرادات أكبر حيث وصل إلى -16.41%، مما ساهم في تعميق عجز الموازنة العامة للدولة الذي كان في حدود 101.19 مليار دينار، وفي ظل حدوث هذا العجز ظل معدل التضخم منخفضا ومسجلا المعدل 6.2%، ثم في سنة 1999 حصل تحسن في الموازنة العامة حيث انخفض مقدار العجز إلى 11.21 مليار دينار، حيث لوحظ نمو الإيرادات العامة بمعدل أكبر من نمو النفقات العامة حيث بلغ 22.7% مقابلة مع معدل النفقات 9.82%.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

وحقيقة تفسير هذا الأمر أن الإيرادات العامة للدولة لم تكن كافية لترافق الإنفاق العام في سبيل إشباع حاجات المجتمع، بسبب تذبذب أسعار البترول، وبالتالي عدم كفاية إيرادات الجباية البترولية، وهنا تلجأ الدولة إلى وسائل أخرى لتمويل هذا العجز المالي سواء عن طريق الإصدار النقدي مما يسبب ضغطا تضخيميا أو عن طريق أذون الخزانة، والتي تعتبر من المصادر الحقيقية وهذا ما يفسر استمرار انخفاض معدلات التضخم في بعض السنوات، وهكذا فإن عجز الإيرادات العامة عن ملاحقة التزايد المستمر في النفقات العامة، بعبارة أخرى معدل تزايد الإيرادات أقل من معدلات تزايد النفقات العامة له تأثير سلبي على الموازنة العامة للدولة الجزائرية، حيث أدى إلى تفاقمها من سنة إلى أخرى.

ونستنتج أن العجز في الموازنة العامة هو من الأسباب المباشرة في حدوث ظاهرة التضخم إذا تم تغطيته عن طريق الإصدار النقدي الجديد مما يساهم في زيادة الكتلة النقدية المتداولة في السوق (عند الأفراد)، ولمواجهة ذلك يجب ترشيد النفقات العامة وتقليلها، بحيث لا يجب أن يكون تقلبها على حساب نوعية الخدمات العامة وحسن أدائها، حيث على الدولة أن تأخذ في الحسبان الجانب الاجتماعي عند تطبيقها لهذه السياسة.

وصفوة القول أن اتفاقيات الإصلاح الاقتصادي التي أبرمتها الدولة الجزائر مع صندوق النقد الدولي في الفترة 1994-1999 كان لها تأثير على السياسة الإنفاقية للجزائر، حيث لاحظنا انخفاض نمو النفقات العامة وتبعه حصول فوائض في الميزانية العامة سنتي 1996 و1997، ورغم حصول العجز في سنة 1998 إلا أنه انخفض مرة أخرى في 1999، وكذلك لاحظنا انخفاض معدلات التضخم بمعدلات متسارعة وكبيرة، فكان لسياسة ترشيد النفقات الحكومية بما في ذلك اتباع سياسة دخول متشددة، وكذا الاعتماد على التمويل غير التضخمي للعجز الموازي، كان له الأثر الكبير خلال هذه السنوات في ظل سياسة تحرير الأسعار ورفع الدعم، ومساهمتها في تحقيق بعض الاستقرار في الأسعار، طبعاً هذا إلى جنب سياسات اقتصادية أخرى كالسياسة النقدية الصارمة.

أما في المرحلة الثالثة والأخيرة في الفترة الممتدة ما بين 2000-2009، فقد لعبت السياسة المالية دوراً مهماً في الاقتصاد من خلال برامج التنمية الاقتصادية، بدايتها كانت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004، ويهدف هذا البرنامج أساساً إلى دفع عجلة النمو في الجزائر مركزاً على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية، وقد رصد لهذا البرنامج المبلغ 525 مليار دينار⁽¹⁾، ثم البرنامج التكميلي

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة العشرون، 2001، ص 239.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

لدعم النمو في الفترة الممتدة ما بين 2005 - 2009، وهي سياسة مكتملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، ويهدف هذا البرنامج إلى ضخ أكبر قدر من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وقد رصد لهذا البرنامج المبلغ 4200 مليار دينار.

وبما أن برامج التنمية السابقة الذكر تدخل ضمن نفقات التجهيز، وبالتالي سوف يكون لها أثر كبير على النفقات الحكومية الكلية وبالتالي رصيد الموازنة العامة للدولة، وذلك ما سوف نلاحظه في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): تطور الإيرادات والنفقات العامة والموازنة ومعدلات نموهم خلال الفترة (2000-2009)

(مليار دينار)

السنوات	مجموع الإيرادات	معدل نمو الإيرادات %	مجموع النفقات	معدل نمو النفقات %	رصيد الموازنة ^e	معدل تغطية الإيرادات للنفقات	معدل التضخم %
2000	1125.6	18.37	1178.1	22.50	52.5-	95.54	0.6
2001	1505.5	33.81	1335.0	12.13	170	112.77	3.5
2002	1576.7	4.72	1550.6	17.38	26.1	101.68	2.2
2003	1517.6	5.91	1752.0	16.80	234.4-	86.62	3.5
2004	1618.4	6.64	1891.8	25	273.4-	85.54	4.6
2005	1711.6	5.75	2052.0	6.87	340.4-	83.41	1.9
2006	1841.9	7.23	2453.01	23.94	611.0-	75.08	1.8
2007	1949.7	3.53	3092.7	23.59	1143-	63.04	3.9
2008	3390.1	161.47	4191.0	41.19	800.9-	80.89	4.4
2009	3308.6	2.4-	4214.4	0.55	905.8-	78.50	5.7

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على، الجدول (14)، بنك الجزائر، - الديوان الوطني للإحصائيات، صندوق النقد العربي: النشرة الإحصائية للدول العربية، مرجع سابق.

-Ministère De Finance, **Le Comportement des principaux...**, op.cit, p16

^e - في هذه الفترة ما بين 2009-2000 رصيد الموازنة خارج صندوق ضبط الإيرادات، حيث سيتم تناول كيفية تمويل العجز الموازن في موضوع السياسة المالية لاحقا.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه في الفترة 2000-2009 عانت الميزانية العامة من عجز مستمر، نتيجة ضغط النفقات العامة عليها، والتي أثرت عليه برامج التنمية الاقتصادية، حيث تميزت النفقات الحكومية (e) بارتفاع مستمر بلغت سنة 2000، 1178.1 مليار دينار، بمعدل نمو 22.5%، و 27.7% من إجمالي المحلي، ووصلت في سنة 2004 إلى 1891.8 مليار دينار مسجلة معدل نمو نسبته 25%، و 31.33% من إجمالي الناتج المحلي، ليستمر حجم النفقات العامة في الارتفاع وتصل في سنة 2009 المبلغ 4214.4 مليار دينار، وفي المقابل كان حجم الإيرادات العامة أقل من حجم النفقات الحكومية، وبلغت 1125.6 مليار دينار سنة 2000، و 1618.4 مليار دينار سنة 2004، و 3308.6 مليار دينار سنة 2009.

أما رصيد الموازنة العامة للدولة فقد سجلا عجوزات مستمرة، ما عدا سنوات 2001 و 2002 بلغ الفائض 170 مليار دينار و 26.1 مليار دينار، للإشارة فإن تقدير الميزانية العامة للدولة ينبغي سابقا على أساس 19 دولار أمريكي لبرميل البترول، أما في سنة 2008 بدأ الاعتماد على 37 دولار / البرميل⁽¹⁾ والفوائض من الجباية البترولية تضاف إلى صندوق ضبط الإيرادات، ففي هذه السنة بالذات عرف سعر البترول ارتفاعا كبيرا وصل إلى 150 دولار للبرميل والذي تزامن مع حدوث الأزمة المالية العالمية، لكن انخفاض هذا السعر ليصل في سنة 2009 إلى 58 دولار / البرميل بسبب انخفاض الطلب على النفط⁽²⁾، بسبب الارتفاع الكبير للنفقات العامة ظلت الموازنة العامة في عجز كذلك سنة 2008 قدر بـ 800.9 مليار دينار، وكذلك باقي السنوات سجل الرصيد عجزا ماليا خارج صندوق ضبط الإيرادات، بلغ سنة 2000 القيمة 52 مليار دينار، ووصل سنة 2005 إلى القيمة 340.4 مليار دينار، ليضل العجز مستمرا ويسجل في السنة 2009 عجزا موازيا قدره 905.8 مليار دينار، فيمكن القول أن برامج التنمية التي طبقتها الجزائر في الفترة 2000-2009، بدءا ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبعد برنامج دعم النمو قد استنزف الكثير من النفقات في ميزانية الدولة، وانخفاض كذلك إيرادات الدولة من صادراتها النفطية كل ذلك ساهم في إحداث عجوزات موازنية في ذات الفترة.

e - في سنة 2007 أجز البنك الدولي دراسة للنفقات العامة عن الفترة 2005-2006، وتقدم الدراسة تحليلاً معمقاً للإدارة المالية ولتنوع الاستثمارات العامة المنجزة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو بشأن الأهداف الخمسة التالية:

- تقييم الاستدامة المالية في سياق التحفيز الضريبي الذي يمثله البرنامج التكميلي لدعم النمو؛
- تحديد المعايير التقنية لإدارة الاستثمارات العامة؛
- استخلاص الدروس من المسلسل الجاري لإصلاح وتحديث الميزانية بغية تسريع وتيرة وضع ومراقبة وتقييم مشروعات البرنامج التكميلي لدعم النمو؛
- دعم إعداد إطار للنفقات على المدى المتوسط؛
- تحسين فعالية الاستثمارات في أربعة قطاعات رئيسية، وهي النقل والأشغال العمومية، والماء، والتربية، والصحة.

للاطلاع أكثر على هذا الاستعراض يمكن زيارة موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت: <http://web.worldbank.org>

¹ - Ministère De Finance: www.mf.gov.dz/economie/budget , 25/04/2011

² - عبد الرحمان مغاري: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أكتوبر 2009، ص 10.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

أما وتيرة معدلات التضخم في الفترة 2000-2009 ظلت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، وهذا يعود إلى أكثر من سبب، والتي من بينها طريقة تمويل العجز الموازي الذي تنتهجها الدولة الجزائرية من أجل تغطيته، فلقد كان معدل التضخم في سنة 2000، 0.6%، ثم ارتفع إلى 3.5% في سنة 2001، بالرغم من أن الرصيد موجب إلا أنه يمكن تفسيره بوجود أسباب واعتبارات أخرى تخص السياسة النقدية وغيرها من الأسباب، ثم يعاود التضخم انخفاضا طفيفا في 2002 ويسجل المعدل 2.2% ويرتفع مرة أخرى في 2004 إلى المعدل 4.5%، ثم ينخفض في سنتي 2005 و 2006 محققا المعدلات 1.9% و 1.8%، ثم تسجل معدلات التضخم ارتفاعا في السنوات 2007 و 2008 و 2009 كالتالي: 3.9% و 4.4% و 5.7% على الترتيب.

للإشارة فإنه في هذه الفترة عرفت أسعار البترول ارتفاعات متتالية ساهمت في ارتفاع الجباية البترولية في الجزائر، لكن اعتماد الجزائر على سعر مرجعي 19 دولار للبرميل، ثم في سنة 2008 اعتمدت السعر 37 دولار للبرميل، جعل النفقات العامة تتعدى الإيرادات العامة بكثير، وظلت الميزانية تعاني من عجز مالي، لكن الدولة الجزائرية تعتمد بكثرة على صندوق ضبط الإيرادات الذي مهمته امتصاص الفوائض المالية من أجل تغطية عجز الموازنة العامة للدولة.

ثانيا- السياسة الضريبية في الجزائر وضبط معدلات التضخم:

يجب النظام الضريبي عن مجموعة الفوائض المالية التي تفرض الدولة اقتطاعها من المكلفين خلال زمن معين، ويشترط في هذه الفوائض أن تكون مشتقة من بيئتها مراعية للتطور التاريخي للبلاد والواقع الاجتماعي والمستوى الاقتصادي وأن تعلن بقرارات سياسية.

وتعدّ الضرائب أحد الأدوات الرئيسية للسياسة المالية والتي يتعدى دورها الدور التمويلي إلى دور أكثر عمقا في توجيه النشاط الاقتصادي، كمواجهة الضغوط التضخمية ومعالجة التفاوت الكبير في مستويات الدخل تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، وبهذا الشكل لم تعد الضريبة محايدة بل أداة لتوجيه النشاط الاقتصادي.

والجزائر بدورها استعانت بهذه السياسة للحد من تفشي ظاهرة التضخم، حيث أنها عرفت تغيرات على اقتصادها لاسيما الجهاز المالي أو الضريبي، حيث كان للأزمة النفطية لسنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار النفط، حيث أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة في نظام القطاع الصناعي العام، ومنذ بداية تسعينات القرن الماضي شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الاقتصادية من أجل تغيير نمط إدارة الاقتصاد، والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي في سنة 1992⁽¹⁾، حيث أنّ هذا التغيير تزامن مع الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي انتهجتها الدولة الجزائرية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى يتمشى النظام الضريبي الجزائري مع الأحداث العالمية والأنظمة الضريبية الأخرى، بالإضافة إلى النظام الاقتصادي الوطني الذي تحوّل من نظام مخطط إلى نظام يعتمد على آليات السوق (اقتصاد السوق).

حيث يتركز مضمون الإصلاح الضريبي لسنة 1992 على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، الضريبة على أرباح الشركات IBS، والضريبة على القيمة المضافة TVA⁽²⁾، أما في الفترة 1994-1997 فقد كانت أهم الإجراءات المتعلقة بالإصلاح الضريبي تتمثل فيما يلي⁽³⁾:

- توسيع وعاء الرسم على القيمة المضافة بتقليص الإعفاءات.
- رفع الحقوق الجمركية على المنتجات الكمالية والأجهزة المتزلية.
- رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33% بالنظر إلى توحيد ازدواجية ضريبة الشركات.

” إلغاء الإعفاء من الضريبة على الفوائد المحصلة على سندات الخزينة.
... إلغاء المعدل الأقصى للرسم على القيمة المضافة البالغ 40% وزيادة حصة الإيرادات من الرسم على القيمة المضافة العائد إلى الإدارة المركزية.

† إنشاء رقم فردي للتعريف الضريبي لكل مكلف.

‡ توسيع وعاء الرسم على القيمة المضافة المفروض على المنتجات البترولية.

كل هذه الإصلاحات ومحاولات رفع حصيلة الضرائب كان يرمي إلى تحسين مستوى المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة، وتحقيق نوع من التوازن بين النفقات المتزايدة وعجز الإيرادات عن تغطيتها، وإعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم، وسوف نستعرض في عنصر السياسة الضريبية تطورها في الفترة 1990-2009، وتطور حصيلتها ومدى مساهمتها في ضبط التضخم في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها وطبقتها الحكومة الجزائرية على النظام الضريبي.

¹ - شبيبي عبد الرحيم ويطاهر سمير: مرجع سابق، ص 45.

² - ناصر مراد: الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 02، 2003، ص 25.

³ - علاوة نواري: مرجع سابق، ص 342.

الفصل الثالث - التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

1- السياسة الضريبية في الفترة 1990-1994:

ما ميز النظام الضريبي الجزائري في بداية التسعينيات هو التعقد والتشوه، حيث كان تقليديا يعمل على تكييف النظام الضريبي الموروث من فترة الاستعمار، والذي ظل معتمداً عليه في ظل اقتصاد موجه مخطط مركزيا، وقامت الجزائر بتنفيذ برنامج إصلاح للنظام الضريبي من أجل ضبط زمام الأمور، وللتخفيف من حدة التضيخ عمل الإصلاح الضريبي على اتباع سياسة إدارة الطلب الانكماشية وسياسة إدارة العرض التوسعية التي تظهر في المزايا والتسهيلات المقدمة للمستثمرين خاصة المنتجين منهم، وتخفيض العبء الضريبي على الشركات وتمكينها من الإنعاش والنمو الاقتصادي، وهذا لإحداث نوع من التوازن بين العرض والطلب. ولتبيان مدى تأثير هذه الإصلاحات الضريبية يتم استعراض هيكل الإيرادات الضريبية العادية والجبائية البترولية والأهمية النسبية لهما بالنسبة لإجمالي الإيرادات الضريبية، ومدى مساهمة الضرائب العادية في زيادة حجم الإيرادات الضريبية وتقليص الضغوط التضخمية، وذلك من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم (18): تطور الحصيلة الضريبية للفترة (1990-1994)

(مليار دينار)

السنوات	ضرائب على المداخيل والأرباح	الضريبة على السلع والخدمات	الحقوق الجمركية	تسجيلات وطوابع	ضرائب غير مباشرة	حصيلة الجبائية العادية	حصيلة الجبائية النفطية	إجمالي الحصيلة الضريبية	معدل التضخم %
1990	21.6	24.5	11.3	3.5	10.2	71.1	76.2	149.3	20.2
1991	22.5	30.8	18.5	3.5	7.4	82.7	161.5	244.2	25.5
1992	27.8	39.9	27.2	4.6	9.1	108.6	193.8	302.4	31.0
1993	35.2	45.3	27.3	6.6	6.9	121.3	179.2	300.5	21.6
1994	44.3	61.8	47.8	6.9	15.1	175.9	222.1	398	31.7

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات OMS

الجدول رقم (19): تطور الأهمية النسبية لكل من الجبائية العادية والنفطية إلى إجمالي الضرائب للفترة (1990-1994)

السنوات	إجمالي الحصيلة الضريبية	نسبة الجبائية العادية إلى إجمالي الضرائب %	نسبة الجبائية النفطية إلى إجمالي الضرائب %
1990	149.3	47.62	52.38
1991	244.2	33.86	66.14
1992	302.4	35.91	64.09
1993	300.5	40.36	59.64
1994	398	44.19	55.81

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الجدول رقم (18)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن الجبائية العادية تتكون من ضرائب على المداخيل والأرباح وضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية وتسجيلات وطوابع إضافة إلى ضرائب غير مباشرة أخرى،

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

وكذلك نجد ضمن الإيرادات الضريبية الجباية البترولية، ويُعتبر هذان الموردان هما أساس الإيرادات الضريبية ناهيك عن الأهمية الكبيرة للجباية البترولية أساسا بالنسبة للإيرادات العامة الكلية.

ففي الفترة 1990-1994 والتي تميزت باتفاقيات الاستعداد الائتماني، وإجراءات الإصلاح الضريبي، نلاحظ أن معدل التضخم انخفض في سنة 1993 إلى 21%، في الوقت الذي وصل فيه سنة 1992 إلى 31%، ويعود الفضل في ذلك في جانب كبير منه إلى ارتفاع حصيللة الإيرادات الضريبية العادية من 108.6 مليار دينار إلى 121.3 مليار دينار، وبالرغم من ذلك تبقى الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية من نصيب الجباية البترولية والتي بلغت سنتي 1992 و1993 ما نسبته 64.09% و59.64%، لكن في سنة 1994 ارتفع معدل التضخم إلى أقصى حد له وبلغ 31.7%، بينما ظلت الإيرادات الضريبية في ارتفاع مستمر، وبلغت الأهمية النسبية للضرائب العادية 44.19% إلى إجمالي الإيرادات الضريبية، إلا أن ذلك يعود إلى الانخفاض الكبير في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

وما نلاحظه على مكونات الضرائب العادية هو الارتفاعات المتتالية والمستمرة للضرائب على المداخل والأرباح وضرائب السلع والخدمات وكذا الحقوق الجمركية، مما ساهم كثيرا في ارتفاع الحصيللة الضريبية، لكن بالرغم من تلك الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر إلا أن معدل التضخم بلغ معدله الأقصى في سنة 1994، حيث كانت النتائج عكس ما كان يرجى، ما دفع بالجزائر إلى عقد اتفاقية مع صندوق النقد الدولي الذي فرض على الدولة شروطا فيما يخص تسيير الميزانية والسياسة الضريبية من بينها.

2- السياسة الضريبية في الفترة 1995-2009:

كما سبق الإشارة إليه أن سنة 1994 كانت محطة انتقال بالنسبة للجزائر باتفاقها مع صندوق النقد الدولي الذي فرض إجراءات معينة، حيث لجأت إليه الجزائر مضطرة لحل مشاكلها العويصة التي وصلت إليها في تلك الفترة نتيجة تزايد العجز الكبير في ميزان مدفوعاتها والنقص في الاحتياطات الأجنبية وظهور العجز في الميزانية العامة الذي ولد بدوره ضغوطا تضخمية، إما بسبب ضعف الهيكل الضريبي للدولة أو ارتفاع حجم النفقات العامة، كما قامت الجزائر بعد سنة 1994 بإصلاحات ضريبية تهدف إلى تكيف النظام الضريبي مستخدمة سياسة إدارة الطلب، ورفع وزيادة فرض الضرائب على الأفراد تؤثر على توجهاتهم الإنفاقية، حيث أن فرضها على دخولهم يضعف القدرة الشرائية بحيث يتم التخلي عن بعض المتطلبات، وبالتالي انخفاض الطلب، كما أن فرضها على دخول الشركات (الأرباح) بصورة منخفضة يؤثر إيجابا على توجه المستثمرين بحيث يتوجهون إلى إعادة استثمار أموالهم.

الفصل الثالث — التزخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

ولتوضيح هذه الفقرة أكثر يمكن قراءة الجدولين التاليين اللذين يوضحان تطور الإيرادات الضريبية في الفترة 1995-2009، والأهمية النسبية لكل من الجباية العادية والجباية البترولية بالنسبة لإجمالي الإيرادات الضريبية:

الجدول رقم (20): تطور الحصيلة الضريبية للفترة (1995-2009)

(مليار دينار)

السنوات	ضرائب على المداخيل والأرباح	الضريبة على السلع والخدمات	الحقوق الجمركية	تسجيلات وطواع	ضرائب غير مباشرة أخرى	حصيلة الجباية العادية	حصيلة الجباية النفطية	إجمالي الحصيلة الضريبية	معدل التزخم %
1995	57.7	80.5	78.6	6.4	18.6	241.8	336.1	577.9	28.4
1996	67.5	125.0	84.3	9.1	4.4	290.3	495.9	786.2	20.3
1997	81.8	146.6	73.5	10.6	1.4	313.9	564.7	878.6	6.1
1998	88.1	153.5	75.4	11.3	1.3	329.6	378.5	708.1	6.2
1999	72.1	148.2	80.2	12.6	1.4	314.5	560.1	874.6	2.1
2000	82.0	163.4	86.3	16.2	1.5	349.5	720.2	1069.7	0.6
2001	98.4	178.7	103.6	16.8	0.4	397.9	956.7	1354.6	3.5
2002	112.2	222.6	128.3	18.8	0.7	482.8	772.6	1255.4	2.2
2003	126.2	230.6	143.2	19.1	0.8	519.9	881.7	1401.6	3.5
2004	148.0	274.0	138.8	19.6	1.0	581.4	947.2	1603.4	4.6
2005	168.1	308.8	143	19.6	1.1	640.6	983.9	1624.5	1.9
2006	240.2	334.3	113.4	23.5	1.0	712.4	916.0	1528.6	1.8
2007	259.4	347.2	132.6	28.1	0.9	768.2	973.0	1741.2	3.9
2008	331.5	435.2	164.9	33.6	0.9	966.1	1800.4	2766.5	4.4
2009	460.8	479.0	169.1	35.6	1.3	1145.8	1001.0	2146.8	5.7

المصدر: من إعداد الطالب كما يلي: بيانات سنوات الفترة 1995-2004 بالاستناد إلى:

- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات OMS

- La Banque d'Algérie: **Rapport 2004**, Op.cit.p 71.

بيانات سنة 2005 بالاستناد إلى:

- La Banque d'Algérie: **Rapport 2006 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juin2007, p81

بيانات سنتي 2006 و 2007 بالاستناد إلى:

- Ministère De Finance, **Le Comportement des principaux...**, op.cit, p15.

بيانات سنتي 2008 و 2009 بالاستناد إلى:

- La Banque d'Algérie: **Rapport 2009**, Op.cit, p 99.

الفصل الثالث ————— التزخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الجدول رقم (21): تطور الأهمية النسبية لكل من الجباية العادية والنفطية إلى إجمالي الضرائب للفترة (1995-2009)

السنوات	إجمالي الحصيلة الضريبية	نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الضرائب %	نسبة الجباية النفطية إلى إجمالي الضرائب %
1995	577.9	41.84	58.16
1996	786.2	36.92	63.08
1997	878.6	35.72	64.28
1998	708.1	46.54	53.46
1999	874.6	35.95	65.5
2000	1069.7	32.67	67.32
2001	1354.6	29.37	70.62
2002	1255.4	38.45	61.54
2003	1401.6	37.09	62.90
2004	1603.4	36.26	63.73
2005	1624.5	39.43	60.56
2006	1528.6	46.60	53.39
2007	1741.2	44.11	55.88
2008	2766.5	34.92	65.07
2009	2146.8	53.37	46.62

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الجدول رقم (20)

الملاحظ من الجدولين (20) و(21) أن مجموع الإيرادات الضريبية عرف ارتفاعا مستمرا في الفترة 1995-2009، وانخفض في بعض السنوات، مع بقاء الجباية البترولية في الصدارة من ناحية تمويلها للموازنة العامة للدولة نظرا للحجم الكبير والأهمية النسبية المتزايدة دوما، وتظهر الجباية العادية سلوكها من خلال الارتفاع المستمر في الفترة 1995-1998، حيث انتقلت من 241.8 مليار دينار إلى 329.6 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 36.31%، وتفاوتت في تشكيل وزنها كنسبة من إجمالي الحصيلة الضريبية حيث انتقلت من 41.84% إلى 46.54% في ذات الفترة، ويعود هذا التحسن في الجباية العادية إلى الأداء الجيد للحصيلة الضريبية، حيث ارتفعت الضرائب على المداحيل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية، لكن عموما، إجمالي الحصيلة الضريبية انخفض في سنة 1998، وبسبب انخفاض حجم الجباية البترولية والتي يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض سعر البترول آنذاك حيث وصل إلى 12.3 دولار/البرميل بعد أن كان 19.09 دولار/البرميل سنة 1997، مما كان له الأثر البين على تقليص مساهمة الجباية البترولية إلى 53.46% بعد أن كانت 64.28% سنة 1997، وبالتالي انخفاض حجم الإيرادات الضريبية الإجمالية، وما يمكن الحكم عليه عموما أنه في السنوات 1996 و1997 حدث فائض في الموازنة العامة، نظرا للمساهمة الكبيرة والنتائج المرضية التي كانت بسبب الإيرادات الضريبية، وهذه النتيجة لم تكن وليدة الصدفة بل ترتبت عن تنظيمات وإجراءات صارمة فيما يخص وضع وتحديد نظام ضريبي فعال يخدم الهدف المسطر له.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

وفي سنة 1999 نجد إن معدل التضخم ظل في انخفاض وبلغ 2.1%، وبالمقابل نجد أن الجباية البترولية ارتفعت مرة أخرى وزادت أهميتها النسبية لتصل إلى 65.5%، وهذا نظرا لتحسن أسعار البترول التي ارتفعت إلى 17.5 دولار/البرميل، وانخفضت في ذات الوقت قيمة الإيرادات الضريبية العادية من 329.6 مليار دينار سنة 1998 إلى 314.5 مليار دينار، وهذا يعود إلى غياب المتابعة الجدية لكبار المكلفين بالضريبة، وضيق قاعدة الجباية العادية، وكذلك فيما يتعلق بإصلاحات الإدارة الضريبية لم تساعد على تحسين علاقتها بالمكلفين بالضريبة، إلا أنه يمكن القول أن إجمالي الإيرادات الضريبية كانت له مساهمة كبيرة في سد فجوة العجز الموازي والذي انخفض إلى 11.2 مليار دينار.

أما في سنة 2000 وصل التضخم إلى أدنى مستوياته، حيث نلاحظ أنه قد زاد حجم الإيرادات الضريبية سواء العادية أو البترولية، وبلغت قيمة الضرائب العادية 349.5 مليار دينار، مساهمةً بالنسبة 32.67% من إجمالي الضرائب، وظلت مكونات الضرائب العادية بعد سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 في تزايد مستمر، وهذا يعود إلى التحسن الذي لامس الضريبة على الدخل الإجمالي ومعدل الرسم على القيمة المضافة المفروض على الواردات والحقوق الجمركية، حيث تم تحقيق هذه الزيادات بئد الضرائب على السلع والخدمات في الفترة 2000-2009 الذي نما بالنسبة 193.14%، متبوعاً بئد الضرائب على المداخيل والأرباح فقد زادت بالنسبة 461.95%، والحقوق الجمركية ارتفعت بنسبة 95.94%، وهذا طبعا سوف يعود على نسبة الإيرادات الضريبية العادية، والتي نما حجمها بنسبة 227.61%، لكن ما يجب الإشارة إليه أن الحقوق الجمركية انخفضت في سنة 2006 إلى 113.4 مليار دينار مقارنة ب 143 مليار دينار سنة 2005، ويرجع هذا الانخفاض إلى إلغاء الحقوق الجمركية على القائمة الأولى المتعلقة بالمواد الأولية والمدخلات الآتية من الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾، ويقودنا هذا لاحتساب معدل نمو إجمالي الحصيلة الضريبية بما فيها الجباية البترولية لنجد أنها وصلت إلى معدل 100.69%، وفي هذه الفترة ظلت الجباية البترولية المساهم الأكبر في حجم الإيرادات الضريبية حيث تراوحت النسبة بين 47% و70%، حيث غطت على أهمية الإيرادات الضريبية، وقد ترافقت هذه النتائج مع الجهود المبذولة من طرف السلطات الحكومية في مجال تحصيل الضريبة على المحروقات من أجل الحد من هشاشة المالية العامة أمام الصدمات الخارجية وتم تدعيم هذه الجهود بتدابير هيكلية هامة⁽²⁾:

¹ - بنك الجزائر: التقرير السنوي 2006، مرجع سابق، ص 90.

² - نفس المرجع السابق، ص 88.

الفصل الثالث — التزخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

ü إنشاء مديرية المؤسسات الكبرى على مستوى المديرية العامة للضرائب حيث تسمح إجراءات عملها بتحقيق معدل أكبر للتحصيل الضريبي.

ü تأسيس ضريبة جديدة تسمى الضريبة الجرافية الوحيدة، والتي تعوض مجموع الضرائب (الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني، لرسم على القيمة المضافة) المسدد من طرف صغار التجار ومؤيدي الخدمات، الأمر الذي يسهل دفع وتحصيل الضرائب على نطاق واسع.

ü وضع هياكل جديدة مثل المراكز الضريبية.

وأما عن معدلات التزخم فارتفعت إلى غاية سنة 2004 ليلبغ المعدل 4.6%، ثم يعاود الانخفاض إلى 1.8% سنة 2006، ويرتفع مرة ليصل سنة 2009 إلى 5.7% وهذا لأن السياسة الضريبية كإحدى أدوات السياسة المالية لم تكن كافية تماما لتأثيرها على التزخم، والذي بقي يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، وهذا يعود إلى مدى فعالية باقي السياسات الاقتصادية الأخرى كسياسة الإنفاق الحكومي والسياسة الميزانية، والسياسة النقدية.

ومن خلال الجدولين السابقين نلاحظ أن مساهمة الجباية العادية —بحكم أنها تمس الفرد والشركات بالخصوص أي القدرة الشرائية(الطلب) والشركات (العرض)— كانت متذبذبة نوعا ما بين الارتفاع والانخفاض، وكذلك تذبذب مساهمة الجباية النفطية والذي يرجع إلى عدم استقرار أسعار النفط في العالم، ومع ذلك نجد أن مكونات الجباية العادية ظلت في ارتفاع مستمر خاصة الضرائب على مداخيل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية.

وعموما يمكن القول أن الضرائب العادية لها أثر مباشر على الأفراد أي على القدرة الشرائية وبالتالي على سلوك المستهلكين، بحيث نجد أن الفرد في كل مرة يحاول الحفاظ على نفس مستوى المعيشة بحسب السياسة الضريبية المتبعة، فالضرائب لها أثران، تأثير على الأفراد وبالتالي التأثير على الطلب المحلي، وأثر على حجم الإيرادات العامة من خلال حجم الأوعية الضريبية ومعدلات العبء الضريبي المطبقة وبالتالي حجم الإيرادات الضريبية المتحصل عليها، حيث الأثر ينتقل على رصيد الموازنة العامة للدولة وهذا حسب الأهمية النسبية لنوع الضرائب، وهنا تطرح إشكالية إحلال الضرائب العادية محل الجباية البترولية، نظرا أن الاعتماد على وعاء غير مستقر يعتمد على أسعار النفط عالميا، والتي قد تتأثر بالصدمات الخارجية، مما قد يعرض الإيرادات العامة لنسف واستنزاف كبير بسبب ازدياد النفقات العامة في ظل تزايد الحاجات العامة والخدمات المقدمة للمجتمع.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

لكن في الجزائر ظلت هذه المشكلة محل جدل، في ظل عدم استقرار النظام الضريبي الجزائري مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى السلطات، بالإضافة إلى تعقد هذا النظام، ففي هذا المجال نلاحظ سنويا صدور تعديلات ضريبية، فقانون المالية لسنة 2001 تضمن 33 إجراءً ضريبياً ما بين تعديل وإلغاء وإتمام، وقانون المالية لسنة 2002 تضمن 32 إجراءً ضريبياً، وقانون المالية لسنة 2003 تضمن 68 إجراءً ضريبياً⁽¹⁾، وظلت الحماية البترولية تحتل المرتبة الأولى في مكونات الإيرادات العامة للدولة، ولم تستطع الدولة الجزائرية إحداث نقلة نوعية لإعطاء أهمية وأولوية للضرائب العادية.

وصفوة القول، أنه كان للضرائب دور في ضبط معدلات التضخم من خلال الإصلاحات الضريبية التي أجرتها الحكومة الجزائرية، حيث ساهم هذا الإصلاح في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب العادية، لكنه مازال بعيداً عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة والتي محورها الأساسي يكمن في زيادة الإيرادات الضريبية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة، وزيادة معدلات تغطية النفقات العامة وبالتالي تقليص حجم العجزات المالية، الذي بدوره ذو صلة وطيدة بالتضخم، وكذا التأثير على الطلب المحلي من خلال التأثير على القدرة الشرائية للأفراد من خلال زيادة أو تقليص العبء الضريبي على المداخيل والأجور.

لذلك على الحكومة الجزائرية من أجل تفعيل أداء السياسة الضريبية ضمن إجراءات السياسة المالية أن تسعى لتحسين أداء الإدارة الضريبية وتحسين التحصيل الضريبي وذلك بتوسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية وتحفيز الاستثمار وتقليص التهرب الضريبي والغش الضريبي، وتوجيه الضريبة لإعادة توزيع الدخل بشكل عادل⁽²⁾، حفاظاً على القدرة الشرائية للأفراد وذلك بالنظر إلى القدرة التكلفة لهم، ودفع الضريبة لكي تكون عاملاً مهماً من عوامل التحكم في التضخم، ولكن الاستعانة بالسياسة الضريبية في مواجهة التوترات التضخمية يجب يتم مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي، خاصة معيشة السكان، إذ يجب أن تكون الضريبة تخدم المصالح الاقتصادية تماشياً مع المصالح الاجتماعية.

ثالثاً- السياسة الميزانية في الجزائر وضبط معدلات التضخم:

من المعلوم أن إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في بلد ما يخضع لقواعد وأسس متفق عليها، إلا أن ذلك لا يعني عدم تأثر الموازنة العامة بالظروف الاقتصادية الخاصة بكل بلد، إذ غالباً ما تُعدّ الموازنة العامة وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة بالبلد، كما أن الأهداف التي تحدد لها غالباً ما تتوافق مع الأهداف الاقتصادية التي يود البلد تحقيقها، وفي نفس السياق تتميز الموازنة العامة في الجزائر بخصائص تشمل كلا من الإطار القانوني

¹ - ناصر مراد: مرجع سابق، ص 30.

² - شبي عبد الرحيم وبطاهر سمير: مرجع سابق، ص 56.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

وهيكل الموازنة، وتعتبر الموازنة أهم أدوات السياسة المالية في تقليص معدلات التضخم من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وإعادة توزيع الدخل والثروات من خلال السياسة الضريبية والإنفاقية، أو من خلال الطريقة التمويلية لعجز الموازنة العامة للدولة.

فأما في الجزائر وعن مدى تأثير الرصيد الإجمالي للميزانية على استقرار الأسعار فإنه يختلف عن تأثير كل من النفقات والإيرادات، فإذا كانت النفقات تعمل على إحداث تغييرات على مستوى الطلب الكلي عن طريق الإنفاق الجاري والتحويلات الحكومية، وإذا كانت الإيرادات تعمل على إحداث تغييرات على مستوى الاستهلاك والاستثمار الخاص عن طريق تغييرات في النظام الضريبي، فإن تأثير الأرصدة الميزانية يعمل من خلال الكيفية التي يمول بها العجز الموازني، وهو يعني أن الدولة وحتى تتمكن من تحقيق عمليتها الإنفاقية المبرمجة من خلال الميزانية، وبسبب العجز في هذه الأخيرة فإن الحكومة تلجأ إلى عدة طرق لتغطية هذا العجز الموازني، سياسة التمويل البنكي (إصدار نقدي)، تمويل غير بنكي، تمويل خارجي، وصندوق ضبط الإيرادات، فلهذا الدولة إلى طريقة التمويل عن طريق الإصدار النقدي من أجل تغطية وتمويل النفقات، هذا الأمر يؤدي إلى الزيادة في عرض النقود دون أن تقابلها زيادة في عرض السلع والخدمات، مما يؤدي إلى الارتفاع في مستوى الطلب الكلي، أما إذا كان التمويل بالوسائل غير النقدية فإن ذلك يؤدي إلى التقليل من عرض النقود، مما يؤدي إلى خفض مستوى الطلب الكلي، ومحاولة لإبراز هذا الجانب سوف يتم التطرق إلى طرق تمويل العجز الموازني في الجزائر وتأثير ذلك على المستوى العام للأسعار.

والجدول التالي يوضح تطور عجز الموازنة العامة وطرق تمويله مقارنة بمعدلات التضخم السائدة في

الجزائر في الفترة 1993-2009.

الفصل الثالث — التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الجدول رقم (22): تمويل العجز الموازي ومعدلات التضخم خلال الفترة (1993-2009)

(مليار دينار)

السنوات	رصيد الميزانية	نسبة الرصيد للناتج الداخلي الخام	تمويل بنكي	تمويل غير بنكي	تمويل خارجي	صندوق ضبط الإيرادات	معدل التضخم %
1993	162.7-	13.27-	72.80	13.10	19.60	-	21.6
1994	137.5-	9.24-	32.93-	29.06	141.37	-	31.7
1995	147.9-	7.37-	29.19-	22.97-	172.15	-	28.4
1996	99.4	3.86	127.40-	7.36-	104.54	-	20.3
1997	81.56	3.17	60.03-	23.14	69.45-	-	6.1
1998	101.19-	3.63-	4.4	15.60	83.52	-	6.2
1999	11.21-	0.34-	10.19-	24.66	2.02	-	2.1
2000	52.5-	1.28-	407.48-	105.68	97.05-	453.2	0.6
2001	170	2.99	145-	85.3	97.1-	123.9	3.5
2002	26.1	0.58	31.6	32.8	74.9-	-	2.2
2003	234.4-	4.54-	209-	138.4-	90.9-	672.3	3.5
2004	273.4-	5.53	412-	29.6	53.2-	709	4.6
2005	340.4-	6.40-	1002.2-	221.5	115.7-	1236.8	1.9
2006	611.0-	7.22-	76.20-	172.57	158.70-	709.64	1.8
2007	1143-	12.25-	274.84-	225.28	109.39-	1454.36	3.9
2008	800.9-	17.6-	1410.9-	508.2	4.2-	1800.4	4.4
2009	905.8-	6.6-	75.7	592.3	0.8	364.3	5.7

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى: الجداول 15، 16، 17، - وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية)، - بنك الجزائر، - الديوان الوطني للإحصائيات ONS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه في سنة 1993 تم تمويل العجز الإجمالي للميزانية المقدر بـ 162.7 مليار دينار بنسبة كبيرة منه باللجوء للبنك المركزي (التمويل البنكي) وذلك عن طريق الإصدار النقدي، وقدرت قيمة التمويل البنكي بـ 72.8 مليار دينار، أما التمويل غير البنكي فساهم بـ 13.10 مليار دينار، وكانت حصة الاقتراض الخارجي 19.60 مليار دينار، في الوقت نفسه نجد أن معدل التضخم سجل 21.6% ونسبة العجز للناتج الداخلي الخام بلغت 13.27%، فتفسير ذلك أن لجوء الدولة للتمويل البنكي أبقى على معدلات التضخم مرتفعة، أما في سنة 1994 فنجد أن معدل التضخم 31.7% في مقابل نسبة العجز للناتج الخام 9.24%، ومع ذلك نجد أن الخزينة بدأت في التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي، وعملت على تغطية العجز الموازي والتخلص من المديونية عن طريق التمويل غير البنكي والاقتراض الخارجي، لكن بالرغم

الفصل الثالث — التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

من ذلك نرى أن معدل التضخم ارتفع على ما كان عليه سنة 1993، ولعل ذلك يعود للانخفاض الذي حصل في سعر الدينار الجزائري. وفي سنة 1995 نلاحظ ارتفاع معدل التضخم كذلك بالرغم من استمرار الخزينة في التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي ولجوتها للمديونية الخارجية لتغطية ذلك حيث بلغت 172.15 مليار دينار، إلا أن ذلك قد يعود لاعتبارات أخرى التي أشير إليها سابقا.

أما في سنة 1996 فنلاحظ أن سياسة الحكومة في التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي والتخلي عن الإصدار النقدي بدأت تجني ثمارها، حيث انخفض معدل التضخم إلى 20.3%، في الوقت الذي سجل فيه رصيد الميزانية فائضا قدر بـ 99.4 مليار دينار، وفي سنة 1997 استمر الوضع كذلك مثلما كان في سنة 1996، وبلغ فائض الميزانية 81.56 مليار دينار، واستمرت الخزينة في التخلص من مديونيتها سواء تجاه القطاع المصرفي أو الديون الخارجية، واستمر كذلك معدل التضخم في الانخفاض حيث بلغ 6.1%، أما في سنة 1998 نلاحظ بالرغم من أن رصيد الميزانية سجل عجزا بلغت نسبته إلى الناتج الداخلي الخام 3.63%، إلا أنه لم تلجأ إلى الإصدار النقدي إلا بقيمة ضئيلة قدرت بـ 4.4 مليار دينار، وبلغ الاقتراض الخارجي 83.52 مليار دينار، حيث ظل معدل التضخم يتراوح عند 6.2%.

وفي سنة 1999 نجد أن معدل التضخم انخفض مرة أخرى إلى 2.1% بعد أن تحسن رصيد الميزانية، وبعد أن سجل عجزا معقولا يساوي 11.21 مليار دينار، بلغت نسبته للناتج الداخلي الخام 0.34%، ومع استمرار الخزينة في التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي قامت بتمويل العجز عن طريق الاقتراض الخارجي والتمويل غير البنكي بـ 2.02 و 24.66 مليار دينار على التوالي، للإشارة أنه في الفترة الممتدة بين 1990 و 1999 لم تكن الجزائر قد أنشأت بعد ما يسمى بصندوق ضبط الإيرادات، والذي تم إنشاؤه في سنة 2000، حيث سيظهر أثره في الفترة 2000-2009.

ففي سنة 2000 سجل الرصيد الموازي عجزا قدره 52.5 مليار دينار، تم تمويله عن طريق التمويل غير البنكي بـ 105.68 مليار دينار، و 453.2 مليار دينار عن طريق صندوق ضبط الإيرادات، وواصلت الحكومة التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي والعالم الخارجي، وظل معدل التضخم في انخفاض حيث بلغ أدنى مستوى له في ذات السنة مسجلا 0.6%، لكن في سنتي 2001 و 2002 سجل الرصيد في الموازنة فائضا 170 مليار دينار و 26.1 مليار دينار على الترتيب، لكن الملاحظ أن معدل التضخم ارتفع إلى 3.5% في 2001 بالرغم من أن التمويل في العجز اعتمدت فيه الدولة على صندوق ضبط الإيرادات، وانخفض في 2002 إلى 2.2%، وفي نفس الوقت اعتمدت الحكومة في تمويلها للعجز على الإصدار النقدي بـ 31.6 مليار

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

دينار، ولم تلجأ لصندوق ضبط الإيرادات هذه المرة، لكن أكد أن هذا الأمر سيعود إلى اعتبارات أخرى قد تتعلق بالسياسة النقدية.

أما في الفترة 2003-2008 فقد عانت الميزانية من عجز موازني، لجأت الدولة لتمويله في أكثر الأحوال إلى صندوق ضبط الإيرادات والتمويل غير التضخمي (غير البنكي)، وظلت الدولة تتخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي والعالم الخارجي، حيث أصبح للجزائر قدرة على التحمل الموازني، لكن معدلات التضخم ظلت تنذبذب بين الارتفاع والانخفاض في هذه الفترة، حيث بلغ معدل التضخم في سنة 2004، 4.6% وقابله عجز موازني 273.4 مليار دينار، لينخفض التضخم مرة أخرى إلى 1.8% في سنة 2006 وقابله عجز موازني منخفض قيمته 611 مليار دينار، حيث قامت الحكومة بتمويل العجز عن طريق صندوق ضبط الإيرادات بقيمة 709.64 مليار دينار، ولقد أدى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات (FRR) ابتداء من سنة 2000 إلى استغلال تلك الراحة المالية في خفض نسبة الدين العمومي الكلي من الناتج المحلي الخام من 98,9% سنة 1995 إلى حدود 16% من هذا الناتج سنة 2006⁽¹⁾.

إلا أنه في سنة 2009 ارتفع معدل التضخم إلى 5.7%، وهذا يعود في جانب كبير منه إلى طريقة تمويل هذا العجز، حيث بلغ 905.8 مليار دينار، ولجأت الدولة إلى تمويله بالطرق التمويلية الأربعة المتاحة لها، عن طريق الإصدار النقدي بما قيمته 75.5 مليار دينار، 592.3 مليار دينار تمويل غير بنكي، و0.8 تمويل خارجي، و364.3 مليار دينار من خلال صندوق ضبط الإيرادات.

وعموما من خلال ما سبق نلاحظ أنه كلما تخلت السلطات عن اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد كلما انخفض معدل التضخم، وكلما سارعت في التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي كلما تسارع معدل التضخم في الانخفاض، حيث لاحظنا أنه وبعد أن كان 31.7% في سنة 1994 انخفض إلى 0.6% سنة 2000، وارتفع في سنة 2009 إلى 5.7% بسبب الرجوع إلى طريقة التمويل البنكي.

¹ - بن بوزيان محمد وآخرون: الآثار الاقتصادية الكلية لخدمات السياسة المالية بالجزائر (1965-2007) "دراسة تطبيقية"، ورقة بحثية، جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان، الجزائر، ص5

المبحث الثالث: اتجاهات سياسة الأسعار والأجور في الجزائر (1990-2009) وضبط معدلات التضخم

«القيود المباشرة»

تعتبر سياسة الأسعار والأجور (القيود المباشرة) من السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول ضمن إجراءات السياسة المالية من أجل علاج بعض الاختلالات الاقتصادية والتي من بينها التضخم، والجزائر من بين هذه الدول التي تبنت سياسة الأسعار والأجور، من أجل ضبط معدلات التضخم، وهذا ما سيتمكن التعرف عليه من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة:

- سياسة الرقابة على الأسعار في الجزائر؛

- سياسة الرقابة على الأجور في الجزائر؛

المطلب الأول: سياسة الرقابة على الأسعار في الجزائر

مرت سياسة الأسعار في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال مروراً بسنوات الثمانينات والتسعينات وبعدها، حيث سيتناول هذا المطلب سياسة الأسعار في مرحلة الاقتصاد الموجه، ثم سياسة الأسعار في مرحلة اقتصاد السوق ومدى فعالية هاته السياسات في تحقيق استقرار الأسعار المحلية.

أولاً - مسار السياسة السعرية في مرحلة الاقتصاد الموجه

تعتبر سياسة الأسعار عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية للتأثير على المستوى العام للأسعار، على أسس وقواعد تسمح بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مسطرة، والجزائر اتخذت العديد من سياسات الأسعار منذ الاستقلال، بدأت بمرحلة المراقبة الصارمة للأسعار (1966-1967)، ثم مرحلة استقرار الأسعار (1968-1969)، وفي السبعينات تبنت سياسة الأسعار المخططة، ولتجسيد السياسة الأخيرة تم المصادقة على المرسوم رقم 37/75 المؤرخ في 29 أفريل 1975 والمتضمن سياسة الأسعار المخططة التي دام العمل بها إلى غاية أكتوبر 1982، وتتضمن سياسة الأسعار المخططة أربعة أنظمة سعرية هي⁽¹⁾:

¹ - عبد الله حياية: سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 185، 186.

الفصل الثالث ————— التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

CE نظام الأسعار الثابتة: تطبق على المنتجات والخدمات التي تستفيد من تعويضات خلال فترة محددة وقائمتها تحدد بموجب مرسوم، و تخص السلع و الخدمات ذات الاستهلاك الواسع، بهدف القضاء على الفروقات الجهوية في الأسعار ودعم القدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيفة.

• **نظام الأسعار الخاصة:** تحدد بصورة مستقلة عن سعر التكلفة خلال الفترة المحددة بهدف التموين بالسلع ذات الاستهلاك الجاري لمجموعة السكان، أو التموين بالمواد الأولية أو سلع التجهيز للمؤسسات الصناعية والتعاونيات الزراعية.

Z نظام الأسعار المستقر: أسعار ثابتة عند مستوى معين وذلك لإنجاز برامج الاستثمار المحددة حسب تقديرات المخطط، وقد حددت بمرسوم وباقتراح من وزير التجارة و الوزارة المعنية الوصية.

• **نظام الأسعار المراقبة:** تخص كل السلع و الخدمات غير المبنية في الأسعار الثلاثة السابقة الذكر. أما في فترة الثمانينات إلى غاية 1989، انتهجت السلطات الجزائرية سياسة سعرية جديدة، حيث عند بداية المخطط الخماسي الأول لم يكن هناك استبدال لنظام الأسعار، وإنما جاء في هذا الأخير جملة من التوجيهات تهدف إلى رفع العلاقة بين الأسعار وتكاليف الإنتاج، وتخفيض هذه الأخيرة إلى مستويات مقبولة لجعلها تستجيب لمتطلبات التسيير الاقتصادي، وحماية وتطوير القدرة الشرائية لمجموع السكان وإنعاش النشاطات الإستراتيجية.

أما منظومة الأسعار في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، فقد تمحورت سياسة الأسعار حول وضع إجراءات تهدف إلى جعل عمل الدولة مطابقاً لأهداف النجاعة الاقتصادية للمؤسسات، والمسؤولية المتزايدة للعناصر الاقتصادية والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وفي هذا الإطار تم تنظيم أسعار مختلف المنتجات الموجهة للاستهلاك الوسيط أو النهائي حسب نظامين مختلفين، وذلك حسب طبيعة المواد أو الخدمات المعنية:

• **نظام الأسعار المحددة على المستوى المركزي:** تخص المواد الإستراتيجية أو الضرورية جداً، والتي تؤثر على الاقتصاد الوطني أو القدرة الشرائية للمستهلكين، وخاصة المنتجات التي تستفيد من إعانات أو هي موضوع إجراء المقايضة وكذلك الخدمات الخاضعة للتعريف.

• **نظام الأسعار المراقبة:** التي تخص المنتجات الأخرى أي التي تدخل في نظام الأسعار المحددة، والتي أسعارها ليس لها أثر اقتصادي واجتماعي من شأنه الإخلال بالأهداف الكبرى للاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

وتجدر الملاحظة بأن إحدى الشروط الأساسية لنجاح سياسة الأسعار، هي وضع إجراءات تستهدف توضيح العلاقة بين مستويات الأسعار المحددة ومستويات الأعباء العادية المحمولة لإنتاج هذه الخدمة أو تلك. إن نظام الأسعار لعقد الثمانينات كان يهدف إلى ممارسة الرقابة والمتابعة لمنحنيات التضخم، والعمل على تطابق الأسعار والأجور، ومن ثم تحقيق الربط بين الأسعار والأجور والإنتاجية، ولكن كل الجهود المبذولة لم تحقق أية نتيجة تذكر في هذا الخصوص مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، وفتح الباب أمام أزمات اقتصادية واجتماعية عدة، ومنه تعددت الاحتمالات التي تؤكد أن وضعية الأسعار أفلتت من القواعد التي وضعها النظام المعمول بها، الذي كان يهدف إلى التحكم فيها وتوجيهها ومراقبتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة.

وخلاصة القول، أنه لم تكن هناك سياسة واضحة المعالم للأسعار، تأخذ بعين الاعتبار الأجور وشروط التوازن للهياكل المالية للمؤسسات وتكاليف الإنتاج، مع غياب مطلق للتنسيق بين مجموع المصالح المركزية من جهة، وبين المؤسسات العمومية من جهة أخرى، وعدم التحكم في جهاز الإنتاج والتوزيع من طرف المؤسسات، وتحديد الأسعار لا مركزيا لبعض المنتجات نتج عنه عدم تنظيم الأسعار⁽¹⁾.

ثانيا- مسار السياسة السعرية في مرحلة اقتصاد السوق

يندرج القانون المتعلق بالأسعار في إطار تكييف ميكانزمات ضبط الاقتصاد بواسطة الأسعار، وكذلك في إطار احترام المبادئ المرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية، المرتبطة بالبرامج المتفق عليها مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وذلك بإعادة تعريف نظام الأسعار وقواعد تكوينها، وإظهار وتبيين الظروف التي يجب أن تمارس فيها المعاملات التجارية.

وفي هذا الإطار فإن الأهداف الأساسية لنظام الأسعار أربعة⁽²⁾:

CE اللجوء إلى طرق اقتصادية لتسيير جهاز الإنتاج والتوزيع، وهو ما يتطلب تبسيط قواعد تكوين وتحديد الأسعار، الشيء الذي يمكن من لامركزية القرار آخذا بعين الاعتبار التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى المحددة في المخططات السنوية و المتعددة السنوات .

• تحفيز الجهاز الإنتاجي ودعم طاقات التراكم لتلبية حاجات وأهداف النمو الاقتصادي، مع لامركزية القرارات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين .

Z ضبط المعاملات التجارية للسهر على استقرار السوق، و مشروعية الممارسات التجارية .

¹ - نفس المرجع السابق، ص 196.

² - Youcef DEBOUB: Le Nouveau Mécanisme Economique en Algérie, O.P.U. Algérie, 1994 p97.

الفصل الثالث — التضمخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

• تكييف الإجراءات المتخذة في ميدان مراقبة الأسعار والمعاملات التجارية، لتتماشي وأهداف الحفاظ على القدرة الشرائية وحماية بعض الأنشطة ذات الأولوية .

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية الهادفة للتحويل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، كان من الضروري وضع سياسة أسعار مطابقة مع الخصوصيات الجديدة لهذا الأخير، حيث أن هذا النظام كان مبنيا على تحرير أسعار أغلب المنتجات والخدمات ورفع الدولة دعم الأسعار تدريجيا، كما كان يسعى إلى التحكم في الأسعار، بحيث تكون كل أسعار السلع والخدمات مربوطة بإحدى النظامين:

1- نظام الأسعار المقننة:

ويطبق نظام الأسعار المقننة عن طريق (1):

1-1- ضمان الأسعار عند الإنتاج: وهي محددة على مستوى المنتج، وتخص إنتاج السلع والخدمات التي يتطلب إنتاجها التشجيع والحماية أو التحفيز كونها تندرج ضمن المخططات الاقتصادية والاجتماعية.

1-2- الأسعار والهوامش المسقفة: حيث انه في ظل نظام الأسعار المسقفة تم إخضاع العديد من المنتجات إلى أسعار قصوى حيث لا يمكن تجاوزها في إطار حماية القدرة الشرائية للأفراد، مثل الخبز والزيت... إلخ، أما بالنسبة للنظام الثاني وهو نظام الهوامش المسقفة نجد أن الدولة لا تتدخل في تحديد السعر بشكل مباشر، وإنما تتدخل على مستوى الهوامش بالنسبة للمنتج.

ويشكل وضع هوامش أرباح قصوى وسيلة مرنة لتأطير الأسعار، لأنه يمكن إن تعكس في السعر كل التطورات التي يمكن أن تحدث على التكاليف المتعلقة بتحسين النوعية. إضافة إلى ذلك تستعمل كوسيلة للتدخل الاقتصادي للدولة، قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية خاصة منها الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وتحفيز النشاطات الاقتصادية ذات الأولوية.

و على مستوى التوزيع فان هذه العملية تهدف إلى التخفيف من حدة التضمخ الذي ينتج أثناء المضاربة على الهوامش في قطاع التوزيع، وتوجيه الاستثمارات إلى القطاع الإنتاجي لكي تتحقق الحرية التامة في الهوامش عند الإنتاج. إذن فتحديد حدود قصوى (عليا) عند التوزيع يهدف إلى تفادي ارتفاع الأسعار على مستوى هذا القطاع من جهة، و التحكم أكثر في السوق من جهة ثانية.

¹ - القانون 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989، المادة 12. المتعلق بالأسعار وللإشارة فقد ألغى بموجب المادة 97 من الأمر رقم 95-06 المتعلق بالمنافسة.

2- نظام الأسعار الحرة:

عدا السلع والمنتجات التي ينص القانون لخصوعها لنظام الأسعار المقننة، فتخضع أسعار بقية السلع والخدمات والتي لا تكون لها خصوصية أساسية للاقتصاد والعائلات للنظام الحر، هذا الأخير يطبق لتجسيد مجموعة من الاعتبارات:

• حرية الأسعار تعتبر وسيلة فعالة لتنشيط وتحفيز وتوجيه الاقتصاد نحو المنتجات التي لها قدرة على منافسة معتبرة في السوق.

، الأسعار الحرة تمكن آليات السوق من التفاعل فيما بينها دون قيد، الأمر الذي يكون له نتائج إيجابية على مستوى الاستثمار.

f يسمح هذا النظام بمعرفة الوضعية الحقيقية للسوق.

و لتأطير هذا الأسلوب يجب العمل بجملة من التوصيات هي:

(أ) - شفافية الأسعار ووجوب التصريح عند الإنتاج (إذ يجب على المنتج تبرير السعر المطبق وذلك بتحديد تكاليف الإنتاج، الضرائب، الرسوم، هامش الربح) لدى الهيئات المختصة.

(ب) - احتمال وضع حد أقصى للهوامش التجارية قصد التحكم في الأسعار في دائرة التوزيع وخاصة عندما تقتضي ذلك وضعية السوق.

(ج) - مراقبة مستمرة من طرف الإدارة من خلال جهاز رصد أسعار السوق.

(هـ) - القواعد الأساسية للمنافسة، فالهدف من تطبيق نظام الأسعار الحرة هو تفادي الاختلافات على مستوى السعر من طرف جميع المتعاملين، وتحديد المنافسة كوسيلة مثلى لتخصيص الموارد، وتطوير التقدم التقني، وإيجاد أداة فعالة لمحاربة التضخم.

وتعتمد سياسة تحرير الأسعار على إلغاء الدعم، وكافة أشكال التدخل الإداري في الأداء سعري قصد إزالة التشوهات السعرية وتحرير قيمتها وحركتها، بغية المساهمة في قيام وتطوير اقتصاد السوق، وإلى ضغط الطلب الكلي وترشيد استخدام الموارد وتصويب توجيهها وتوظيفها، وإلى زيادة الإنتاج المحلي والصادرات وتقليل الواردات مما يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات، وإلى تعبئة الموارد المالية للدولة لخفض عجز الموازنة العامة وزيادة مخصصات التنمية وصولا في النهاية إلى السيطرة على التضخم.

ولتوضيح أكثر للإجراءات الخاصة بسياسة تحرير الأسعار في الجزائر يمكن النظر في الجدول التالي:

الفصل الثالث ————— التضيخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الجدول رقم (23): إجراءات سياسة تحرير الأسعار في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

الفترة	الإجراءات
1994	نقل مجموعة من المواد ذات الأسعار المحددة إداريا إلى مواد ذات هامش ربح مقنن
1994	إلغاء هامش الربح المقنن لجميع الأسعار ما عدا خمس مواد (السكر، الحبوب، زيت الطعام، اللوازم المدرسية، والأدوية)
1994	تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي
1994	استحداث آلية تعمل على:- مراجعة أسعار بيع النفط الخام إلى معامل التكرير كل ستة أشهر، - مراجعة تعريفات الغاز والكهرباء بدلالة تطور التضخم.
1994	تحرير أسعار بناء المساكن الاجتماعية
1994	الحد من سعر الدعم لقطاع الفلاحة، البطاطس، البذور، والقمح على الخصوص
1996-1994	إلغاء إعانات الاستهلاك الخاص الذي يمس: - منتجات النفط، - المنتجات الغذائية
1995	إلغاء مراقبة هوامش الربح وإلغاء تقنين أسعار السكر والحبوب، عدا القمح، والزيت والأدوات المدرسية
1997-1995	رفع إيجار السكن العمومي بـ 30%

المصدر: - علاوة نواري: مرجع سابق، ص346.

وهكذا تواصلت جهود الدولة في ظل تطبيق بنود اتفاقيات الإصلاح الاقتصادي التي عقدتها مع الهيئات الدولية والتي في جانب منها يخص مواجهة أزمة التضخم والتي بلغت أعلى نسبة لها سنة 1994 بمعدل 31.7%، حيث عملت على ترشيد النفقات ومواصلة تحرير الأسعار، ولقد تحققت وفورات هامة في الميزانية على بند التحويلات الجارية، نتيجة لإلغاء إعانات الدعم العامة على السلع الغذائية الأساسية ومنتجات البترول وخفض الإعانات للمنتجين في القطاع الزراعي⁽¹⁾، حيث كان الدعم العام للمواد الغذائية والطاقة مكلفا ومبهدا للموارد، حيث كان نظام الدعم باهظ التكاليف وبلغ 4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1990. وبنهاية سنة 1996 تم استكمال الإلغاء التدريجي لدعم المواد الغذائية، وفي نهاية تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في سنة 1998 صاحب ذلك انخفاض في معدلات التضخم، حيث في هذه الفترة نلاحظ تديني محسوس لوتيرة التضخم، حيث بلغ سنة 1999 ما نسبته 2.1%، وهي نسبة تدعو للتفاؤل بسبب الانخفاض المتواصل الذي تشهده معدلات التضخم، وقد استمر في الانخفاض حيث في سنة 2000 بلغ 0.6% وارتفع سنة 2001 ليصل إلى 3.5% مع انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي، ثم ليعاود الانخفاض في سنة 2005 ويبلغ المعدل 1.9%، ليرتفع في سنوات 2007 و2008 و2009 إلى 3.9% و4.4% و5.7% على الترتيب.

¹ - كرم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص39.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

ووفق الأمر 95-06 المؤرخ في 25 يناير 1995 المتعلق بالمنافسة، أن الخاصية الأساسية لهذا الأمر هي احتواؤه على نظام يدعى اقتصاديا نظام الأسعار الحرة، فأسعار كل المواد والخدمات تحدد بصفة حرة وفقا لقواعد المنافسة في السوق المبنية على قانون العرض والطلب، ومن خلال هذا المنظور الجديد فإن تدخل الدولة يقتصر فقط على الحالات القصوى، حيث يمكن للدولة أن تقيد المبدأ العام لحرية الأسعار، وذلك بتقنين أسعار السلع والخدمات التي تعتبرها الدولة ذات طابع استراتيجي، كما يمكن أن تأخذ تدابير للحد من ارتفاع الأسعار أو تحديد الأسعار في حالة ارتفاعها المفرط، وذلك في حالات استثنائية كحدوث أزمة أو كارثة، كما تتخذ هذه التدابير الاستثنائية بموجب مرسوم لمدة أقصاها ستة أشهر بعد أخذ رأي مجلس المنافسة⁽¹⁾.

ومبدأ حرية الأسعار يعتبر من أهم المبادئ المكرسة بموجب الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة⁽²⁾، ونشير هنا إلى أنه كان بنفس الأهمية في ظل الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق كذلك بالمنافسة، الملغى بموجب المادة 73 من الأمر رقم 03-03 المشار إليه، والذي أبقى العمل فقط بأحكام الباب الرابع والخامس والسادس من الأمر 95-06 إلى أن تم إلغاؤهم بموجب المادة 66 من القانون 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية⁽³⁾.

لقد كان في السابق نظام الأسعار المقننة أو الأسعار الإدارية هو الأصل، واليوم أصبح استثناءً في ظل الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة، حيث نصّت عليه الفقرة الثانية من المادة 04 والتي أحالتنا على المادة 05 التي تبين لنا شروط الرجوع إلى نظام الأسعار المقننة، وذلك من مُنطلق أن بعض القطاعات والأنشطة الموصوفة بالإستراتيجية تستدعي تدخل الدولة لتحديد الأسعار، فالدولة تقوم بتسيير بعض القطاعات والمصالح بصفة مباشرة، أو عن طريق مكاتب وظيفية أو بلديات أو جماعات، ويكون عليها في هذه الحالة باعتبارها تلعب دور المنظم أن تحدد أسعار بيع مواد وخدمات تلك القطاعات التي يستجيب إنتاجها للحاجات الاجتماعية، بحيث يصبح على المصالح الخاصة تسييرها مباشرة، لأن هذه الأخيرة تميل إلى الزيادة في أرباحها ومن أسعار إنتاجها، في حين أن المستهلك يرفض ذلك اجتماعيا، نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه هذه القطاعات بالنسبة له ومن بين هذه القطاعات نجد قطاع الكهرباء والسكك الحديدية والنقل الجوي.

و تدخل الدولة في تحديد أسعار السلع والخدمات من شأنه تحقيق ما يلي:

ن هدف اقتصادي، حيث تعتبر الدولة السعر وسيلة تشجيع بعض القطاعات أو بعض الأقاليم ووسيلة إقرار التوازن الاقتصادي العام في الدولة.

¹ - الأمر 95-06 المؤرخ في 25 يناير 1995، يتعلق بالمنافسة، ج.ج.د.ش: الجريدة الرسمية، العدد 09، 22 فبراير 1995.

² - الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بالمنافسة، ج.ج.د.ش: الجريدة الرسمية، العدد 43، 20 جويلية 2003.

³ - القانون 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004 يتعلق بالمنافسات التجارية، ج.ج.د.ش: الجريدة الرسمية، العدد 41، 27 جوان 2004.

الفصل الثالث ————— التضخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

ن هدف اجتماعي، يتمثل في المحافظة على القدرة الشرائية لذوي المداخيل الضعيفة. التحكم في التعامل مع الكوارث و الأزمات في حالة إثارة مشكلة تموين نشاط معين أو إقليم معين لكن هناك من ذهب إلى القول أن فعالية الرقابة على الأسعار تعتمد بصورة كبيرة على مدى مرونة عرض السلع والخدمات، وهو ما نجده منعدما في السوق الجزائرية بخصوص بعض المنتجات الأساسية، حيث يقوم بعض المستثمرين وكبار التجار باحتكار العديد من المنتجات الغذائية الأساسية مما يجعل في أيديهم زمام التحكم في أسعارها، الشيء الذي جعل الأسعار تتجه غالبا نحو الارتفاع، كأسعار الزيت والسكر في نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 وولد غضبا اجتماعيا كبيرا، مما جعل الحكومة تلجأ إلى ما يسمى بسياسة تسقيف الأسعار لهاته المواد الغذائية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وتجنب ارتفاع أسعارها المستمر. وصفوة القول أن سياسة الأسعار لم تكن كافية للتحكم في حركة الأسعار، حيث توالى هذه الأخيرة في الارتفاع، خاصة في ما يمس المنتجات الغذائية، حيث أثر على القدرة الشرائية للغالبية العظمى لمجموع السكان.

المطلب الثاني: سياسة الرقابة على الأجور في الجزائر

تهدف سياسة الأجور^(e) إلى التوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع، والتقليل من التفاوت الكبير بين مداخيل مختلف الشرائح الاجتماعية والحفاظ على مستوى معيشي مقبول للفئات ذات الدخل الضعيف، من خلال التصدي ل حلقة (أجر- سعر)، فالأجر يكتسي أهمية اقتصادية بالغة باعتباره تكلفة الإنتاج الأساسية، فإذا تجاوزت مستويات محددة فإنه يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني من خلال تراجع مستويات التصدير ومعدلات التشغيل وارتفاع الأسعار المحلية، وعلى هذا الأساس فإن الدولة تهدف إلى الحد من الآثار السلبية للارتفاعات المتتالية للأجور على معدلات التضخم، وذلك من خلال تطبيق رقابة مباشرة وصارمة وتقليص النفقات الجارية، ويخص هذا التقليص أساسا المرتبات والأجور، باعتبارها الجزء الأهم للنفقات الجارية، وكذلك أجور ومرتبات باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، وتسعى من خلال عملية تعديل الأجور إلى التحكم في عدد العمال وتجميد أجور الوظيف العمومي والمؤسسات العمومية، أو على الأقل تفادي ربطها بارتفاع الأسعار إذ أنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لارتفاع الأجور والتضخم.

ومن أجل تتبع حركة الأجور والرواتب مقارنة بمعدلات التضخم يمكن النظر في الجدول التالي:

^e - الأجور والرواتب تضم أجور قطاع الإدارة وباقي القطاعات الأخرى من الزراعة والصناعة التحويلية وقطاع النفط والبناء والأشغال العامة والنقل والمواصلات والتجارة.

الفصل الثالث — التضيخم في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الجدول رقم (24): معدلات نمو الأجور والرواتب ومعدلات التضخم في الجزائر (1990-2009)

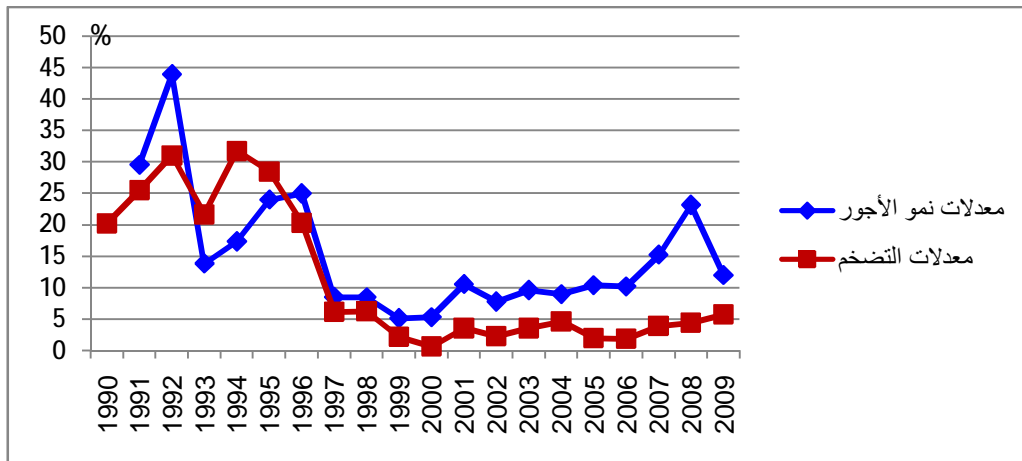
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الرواتب والأجور	172.6	223.5	321.6	365.9	429.2	532	664.7	720.7	781.1	820.7
معدل نمو الأجور %	-	29.49	43.89	13.77	17.29	23.95	24.94	8.42	8.38	5.06
التضيخم %	20.2	25.5	31.0	21.6	31.7	28.4	20.3	6.1	6.2	2.1

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الرواتب والأجور	866.1	956.9	1030.7	1129.1	1229.6	1356.51	1493.8	1720.7	2118.1	2370.2
معدل نمو الأجور %	5.24	10.48	7.71	9.54	8.90	10.32	10.12	15.18	23.09	11.9
معدل التضخم %	0.6	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.7

المصدر: استنادا إلى الجدول رقم (13)

ويمكن تمثيل بيانات الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): معدلات نمو الأجور والرواتب مقارنة بمعدلات التضخم في الجزائر (1990-2009)



المصدر: من إعداد الطالب استنادا على بيانات الجدول رقم (24)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن الأجور والرواتب كان لها أثر على معدلات التضخم حيث نجد علاقة طردية نوعا ما، بالرغم أن التأثير على معدلات التضخم ليس نابعا من الأجور فقط، بل هناك سياسات أخرى تعتمد عليها الدولة كالسياسة النقدية، وعلى أية حال، فالمستبعد لحركة الأجور والرواتب يجد أنها كانت مرتفعة في بداية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر حيث بلغ معدل النمو في سنة 1992 حوالي 43.89%، وكان معدل التضخم آنذاك 31%، وفي الفترة 1994-1999 تذبذبت حركة الأجور بين الارتفاع والانخفاض، ووصلت سنة 1997 إلى 8.42% ويقابلها معدل تضخم 6.1%، وهذا طبعا يعود إلى النهج الذي ذهبت إليه الجزائر، حيث عرفت في فترة التسعينات تطورات هامة على مستوى القوانين الخاصة بتشريع وتنظيم علاقات العمل نتيجة لانتقالها إلى اقتصاد السوق وتطبيقها لبرامج التعديل الهيكلي التي انجز عنها تغير اقتصادي يتلاءم مع الوضع الجديد ويساير حركة

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

الإصلاحات الاقتصادية، حيث تميزت هذه الفترة بتقليص دور الدولة في التسيير الإداري لعلاقات العمل والذي حل محله لامركزية القرار واعتماد مبدأ التفاوض والتشاور الجماعي في تحديد الأجور بالإضافة إلى إعطاء حركية أكبر لعلاقات العمل⁽¹⁾.

ولقد كان للنقابات دور مهم في حركة الأجور في الجزائر، حيث أن ارتفاع الأجور الناجم عن ضغط هذه النقابات كان لها أثرا بارزا في رفع مستوى التضخم حيث بلغ سنة 1994 حوالي 31.7%، ثم بدأت معدلات التضخم في الانخفاض، حيث عرفت الأسعار زيادة بطيئة نتيجة تقلص الطلب على السلع والخدمات المتأثر بنتائج برامج الإصلاح الاقتصادي وآثارها الاجتماعية على الفرد، والتي تمس أجره وراتبه، والتي سوف تنتقل بآثارها على القدرة الشرائية للأجراء، والتي انخفضت طوال فترة تطبيق برامج التعديل الهيكلي، إذ سجلت انخفاضا كبيرا 3- % سنة 1996⁽²⁾، وازداد الأثر السلبي على القدرة الشرائية نتيجة التقشف الميزاني الذي تمثل في تخفيض النفقات العمومية، وكذا تخفيض وحتى إلغاء الدعم للمواد ذات الاستهلاك الواسع.

وهكذا يمكن القول أن سياسة الرقابة على الأجور لعبت دورا متواضعا في تخفيض معدلات التضخم، حيث انخفضت القدرة الشرائية للأفراد وانخفض الطلب على السلع والخدمات، من خلال تطبيقها لتعليمات صندوق النقد الدولي في ظل اتفاقها بخصوص برامج التعديل الهيكلي، والذي في جانب منه يتحدث عن ضرورة ضبط حركة الأجور والمرتبات وتخفيض نسبها بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وفي نفس الوقت أظهرت الحكومة صرامة كبيرة في عدم الاستجابة لمطالب النقابة العمالية التي تتمثل في زيادة الأجور في القطاع العمومي، بسبب عدم قدرة الخزانة على تحمل أعباء الزيادة من جهة، كما اتخذت تدابير تعمل على تشجيع التقاعد المسبق مع الصرامة في التوظيف الجديد، الأمر الذي حال دون ارتفاع الأجور مقارنة مع ما كان حادث في السابق، ونذكر على سبيل المثال أن المراجعة الثانية للبرامج حددت نسبة الأجور والمرتبات إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام بـ 9.1% سنة 1996 و 9.8% لكل من السنتين الأخيرتين للاتفاق الموسع، وتجدد الإشارة أن هذه النسبة كانت تبلغ 10.5% و 10.3% على التوالي في 1993 و 1994⁽³⁾.

لكن يبقى أن نشير - في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي - إلى أن التأثير على تكاليف المعيشة نتيجة ارتفاع أسعار قيمة الواردات وانخفاض القدرة الشرائية وزيادة الفوارق الاجتماعية، ساهمت فيه إلى جنب الرقابة الصارمة للدولة على الأجور، إجراءات تخفيض العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، حيث

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي، الدورة العامة العاشرة، الجزائر، أبريل 1998، ص 17.

² - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر 1998، ص 115.

³ - نفس المرجع السابق، ص 121.

الفصل الثالث — التضيخ في الجزائر واتجاهات السياسة المالية لضبطه (1990-2009)

أدى هذا الإجراء إلى تخفيض الأجور الحقيقية للمواطنين مع التذكير بإجراءات إلغاء الدعم على المواد الغذائية التي انتهجته السلطات الحكومية آنذاك، حيث انعكس كل ذلك على مستوى معيشة غالبية السكان، وأدى إلى انخفاض الطلب المحلي على المنتجات.

وفي الأخير تبقى تركيبة المداخيل في الجزائر جد متفاوتة ومتباينة، مما يصعب رقابتها، والتحكم فيها بدقة، حيث تؤثر مداخيل المستقلين ومداخيل العاملين في السوق الموازية على معدلات التضخم، التي كانت مرتفعة جدا مقارنة بالأجور والرواتب التي تمنحها الدولة وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني، مما يعني أن التحكم في حركة الأجور والرواتب على مستوى الحكومة ليس كافيا لوحده لضبط التضخم، مما يتطلب اللجوء إلى العديد من السياسات والتنسيق بينها من أجل الوصول إلى معدلات الأمان من التضخم. ١

خلاصة الفصل الثالث

لقد تجلّى من خلال هذا الفصل أن الجزائر على غرار دول العالم الثالث عانت من موجات تضخمية، تُرجمت بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ومن خلال التعرض لهذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري ودراسة مدى فعالية السياسة المالية في ضبط معدلاتها المرتفعة وذلك باستخدام أدواتها المختلفة تبين ما يلي:

فيما يخص تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر، رجح استمرار ارتفاع الأسعار من خلال مؤشرات قياس التضخم، لكن معدلات التضخم يمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى 1990-1996، تميزت بمعدلات تضخم مرتفعة نسبيا بانتقاله من 20.2 % سنة 1992 إلى 31.7 % سنة 1994، والمرحلة الثانية 1997-2009، تم السيطرة على التضخم حيث تراوح بين 0.6% و6.2%، أما عند دراسة أسباب التضخم في الجزائر فتم إرجاع ارتفاع الطلب وارتفاع تكاليف الإنتاج والأسباب الهيكلية.

وعند التطرق لآثار التضخم في الجزائر تبين ان لهذه الظاهرة آثار على الاقتصاد الوطني وتمثلت في الأثر على الاستهلاك والادخار والاستثمار، والأثر على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وآثار على المجتمع، وتمثلت في الأثر على توزيع المداحيل، وتبين كيف كان الأثر كبيرا على مستوى معيشة الأفراد، من خلال تأثيره على ذوي الدخل المحدودة والثابتة، وتفشي ظواهر البيروقراطية والرشوة واتساع نمط الاستهلاك التفاخري والترفي.

ولضبط معدلات التضخم في الجزائر، تم دراسة اتجاهات السياسة المالية من خلال التطرق إلى تطور أوعية الموازن العامة للدولة المتمثلة في إجراءات السياسة المالية غير المباشرة وتشكلت من سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية والسياسة الميزانية، وإجراءات السياسة المالية المباشرة: وتمثلت في سياسة الرقابة على الأسعار وسياسة الرقابة على الأجور.؛

الفاتحة



الختاتمة

إن التطورات التي شهدتها العالم في أواخر القرن العشرين، والتي كان أبرز معالمها التخلي عن الاقتصاد المخطط والانتقال إلى اقتصاد السوق، أفرزت تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية جعلت دور الدولة يجاري مقتضيات تغيير فلسفتها ووظائفها، وأصبحت الدول تعد سياسة عامة تشمل الأهداف والإجراءات الواجب اعتمادها للوصول إلى هذه الأهداف، وتشكل السياسة المالية أحد الأوجه الأساسية للسياسة العامة، وأنها تقوم بتحديد مجموع التقنيات والوسائل والإجراءات التي تهدف إلى إدارة وتنظيم الحياة الاقتصادية، وكذلك السيطرة على الاختلالات التي تلامس الاقتصاد الوطني، والبحث في سبل علاجها.

والجزائر على غرار باقي دول العالم النامي التي عرفت الاقتصاد الموجه لم تُستثن من الأخذ بتجربة الإصلاحات الاقتصادية، من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث اعتمدت العديد من السياسات الاقتصادية الكلية، لتحقيق الهدف المرجى في تلك الفترة، ألا وهو السيطرة على الاختلالات الاقتصادية، ومن بين هذه السياسات تبرز السياسة المالية المطبقة في الجزائر.

ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة التي تناولت موضوع السياسة المالية ودورها في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، حيث استهدف البحث تحليل أهم العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الجزائر، وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري، وتحليل مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة والدور الذي قامت به في ضبط التضخم في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، ومحاولة تحديد اتجاهات سياسة الأسعار والأجور في الجزائر التي تسمح بتحقيق استقرار الأسعار من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية وضمان رفاهية المجتمع.

ومن عمق هذه الأهداف وتأسيساً على ما تقدم، تناولت الدراسة الموضوع محل البحث عن طريق هيكلة الخطة وتقسيمها إلى جانب نظري، لتزويد الباحث بالخبرة لفهم جذور المشكلة وأبعادها المختلفة، وتوظيف كل ذلك لفهم أبعاد الجانب التطبيقي للدراسة ومن ثم القدرة على التحليل.

نتائج الدراسة:

بعد التطرق إلى ملخص هاته الدراسة، والتي تشكل عصب الجدل فيها حول مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر وضبطها للتضخم في الفترة 1990-2009، والتي نلخص في خاتمة عرضها إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نحملها فيما يلي:

E تبين أن التضخم وطبقا التعاريف المختلفة بحسب الأسباب المنشئة للضغوط التضخمية أو بحسب خصائصه، أن التضخم هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار عبر الزمن، والذي ينتج عن فائض الطلب الكلي على العرض الكلي، أما التضخم كظاهرة نقدية فيمكن تعريفه بأنه عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

• اتضح أن السياسة المالية إحدى ركائز السياسات الاقتصادية المعاصرة، فهي عبارة عن محصلة تداخل سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية وسياسة إدارة الدين العام وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، كإجراءات غير مباشرة، وسياسة الأسعار والأجور كإجراءات مباشرة، حيث تتحدد آثار هذه المكونات فيما تحققة من أهداف اقتصادية واجتماعية، وهي تعتبر من الأدوات الهامة للدولة لتحقيق التوازن المالي الداخلي، ومن ثم ضبط معدلات التضخم.

Z عانى الاقتصاد الجزائري من تأثير مجموعة متداخلة من العوامل تمثلت في كون أن الإصدار النقدي في الجزائر ذو صبغة تضخمية بحتة، من جهة كون أن نسبة كبيرة من السيولة تسرب إلى خارج الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة الاختلالات، ومن جهة أخرى اعتماد الجزائر في فترة ما على الإصدار النقدي في تغطية العجز الموازي مما يسبب ضغوطا تضخمية، بالإضافة إلى أن السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات الحكومية ساهمت في ارتفاع حجم الإنفاق العام وارتفاع معدلات نموه السنوي، مما ساهم في توفير بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري، فالجدير بالذكر أن الإيرادات العامة عجزت عن ملاحقة الزيادة المتواصلة للنفقات العامة وكان من نتيجة ذلك أن الموازنة العامة للدولة الجزائرية اتصفت بالعجز المزمن والمستمر خلال أغلب سنوات الدراسة.

• قامت الجزائر بعقد اتفاقات إصلاحية تلامس الواقع الاقتصادي والاجتماعي، فكان برنامج الاستقرار الاقتصادي والذي هدف إلى تقليص عجز الميزانية من جهة وترشيد النفقات العامة ورفع إيرادات الميزانية من جهة أخرى، وبرنامج التصحيح الهيكلي والهدف منه إصلاح النظام الضريبي لتأقلمه مع النظم الضريبية الدولية

بالإضافة إلى إصلاح الإدارة الضريبية بهدف زيادة حصيلتها كما تضمن البرنامج عدة إصلاحات كإصلاح السياسة التجارية والسعرية والأجورية.

وركز البرنامج على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر وذلك من أجل القضاء على الاختلالات الاقتصادية، بدءاً بالسيطرة على العجز الموازي وعجز ميزان المدفوعات، وبالتالي تخفيف ضغوط التضخم والوصول به إلى معدلات الأمان، وذلك عن طريق التقليل من الإنفاق العام وترشيده من جهة والرفع من حصيلة الإيرادات وتنويعها من جهة أخرى، وفعلاً تم ذلك بتقليص النفقات العامة عن طريق إلغاء الدعم وترشيده نفقات التجهيز، أما الإيرادات أدخلت بشأها عدة تصحيحات منها توسيع الوعاء الضريبي عن طريق إنشاء الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات، وساهم هذا في تقليص عجز الميزانية أحياناً وتحقيق الفائض أحياناً أخرى على المدى القصير، لكن الشيء الملاحظ على موارد الميزانية إنها لازالت تعتمد على الجباية البترولية بشكل كبير مما جعل الاقتصاد الوطني عرضة للتغيرات الخارجية خاصة المتعلقة بأسعار النفط مما زاد من هشاشة المالية العامة في الجزائر.

• إن السياسة الميزانية كانت تعتمد بشكل كبير في فترة التسعينات على التمويل الخارجي والبنكي (التضخمي) لتغطية العجز الموازي والذي يعتبر من الأسباب المباشرة لتنمية الضغوط التضخمية من خلال زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق بسبب الإصدار النقدي الجديد، ولكن السلطات الجزائرية قامت بإنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000، مما ساهم في تقليص اعتماد الجزائر على سبل التمويل التضخمي للعجز الموازي، وهذا راجع إلى الراحة والوفرة المالية التي تعيشها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وبالتالي ارتفاع حصيلة إيراداتها البترولية.

' إن السياسة السعرية لم تكن كافية للتحكم في حركة الأسعار، حيث توالى هذه الأخيرة في الارتفاع، خاصة في ما يمس المنتجات الغذائية، حيث أثر على القدرة الشرائية للغالبية العظمى لمجموع السكان، حيث أن فعالية الرقابة على الأسعار تعتمد بصورة كبيرة على مدى مرونة عرض السلع والخدمات، وهو ما نجده منعدماً في السوق الجزائرية بخصوص بعض المنتجات الأساسية، حيث يقوم بعض المستثمرين وكبار التجار باحتكار العديد من المنتجات الغذائية الأساسية مما يجعل في أيديهم زمام التحكم في أسعارها، وهذا ما جعل السلطات الحكومية تلجأ لسياسة تسقيف الأسعار لمنع الارتفاعات المتتالية للأسعار في السوق المحلية.

' لقد لعبت الرقابة على الأجور دوراً متواضعاً في تخفيض معدلات التضخم، حيث انخفضت القدرة الشرائية للأفراد وانخفض الطلب على السلع والخدمات، من خلال تطبيقها لتعليمات صندوق النقد الدولي في

ظل اتفاقها بخصوص برامج التعديل الهيكلي، والذي في جانب منه يتحدث عن ضرورة ضبط حركة الأجور والمرتبات وتخفيض نسبها بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وفي نفس الوقت أظهرت الحكومة صرامة كبيرة في عدم الاستجابة لمطالب النقابة العمالية التي تتمثل في زيادة الأجور في القطاع العمومي، بسبب عدم قدرة الخزينة على تحمل أعباء الزيادة من جهة، كما اتخذت تدابير تعمل على تشجيع التقاعد المسبق مع الصرامة في التوظيف الجديد، إلا أنه نُؤكد على أن المداخيل في الجزائر جد متفاوتة ومتباينة، مما يصعب رقابتها، والتحكم فيها بدقة، حيث تؤثر مداخيل المستقلين ومداخيل العاملين في السوق الموازية على معدلات التضخم، التي كانت مرتفعة جدا مقارنة بالأجور والرواتب التي تمنحها الدولة وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني، مما يعني أن التحكم في حركة الأجور والرواتب على مستوى الحكومة ليس كافيا لوحده لضبط التضخم.

وبعد عرض النتائج التي تم استخلاصها من خلال معالجة مشكلة الدراسة، يمكن اختبار الفرضية الأساسية والتي جاءت كما يلي:

تحقق الفرضية الأساسية والتي عبرت عن المساهمة الجزئية للسياسة المالية في الجزائر في الفترة 1990-2009 بأدواتها المختلفة - المتكونة من أدوات غير مباشرة المتمثلة في أوعية الموازنة العامة من إنفاق حكومي وضرائب وسياسة ميزانية، وأدوات مباشرة والمتمثلة في سياسة الرقابة على الأسعار والأجور - في التخفيف من العوامل المتسببة في الاختلالات الاقتصادية، حيث اتسمت السياسة الإنفاقية خلال فترة الدراسة وبالضبط خلال المنتصف الأول من التسعينات بتزايد مستمر، مما قلل من قدرة الإيرادات العامة على ملاحقة النفقات العامة، وساهم في ظهور عجز الموازنة العامة والذي كان مصدرا رئيسيا للتضخم، وبعد سنوات الإصلاح الاقتصادي وابتداء من سنة 1994 اتبعت الجزائر سياسة إنفاقية انكماشية لمكافحة عجز الموازنة العامة، وبالتالي مواجهة التضخم، من خلال التخلي عن سياسة الدعم، وكذلك انتهجت سياسة ضريبية لإدارة الطلب الكلي عن طريق الرفع من نسب الضرائب إلى إجمالي الإيرادات، كما عمدت إلى سياسة جبائية لتشجيع العرض، وذلك بإعطاء تسهيلات ضريبية لبعض أنواع الأنشطة المنتجة، وفي نفس الشأن اعتمدت السلطات الجزائرية على السياسة الميزانية من خلال التحكم في العجز الموازي، وطريقة تمويله، ولقد كان في السنوات الأخيرة أن نشأت صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000، والذي ساهم بشكل واسع في تغطية العجزات المالية والتخلي عن سياسة التمويل التضخمي، مما قلل من العوامل الدافعة لظهور الضغوط التضخمية، كل هذه السياسات المالية كان المرجح منها هو المساهمة في كبح جماح الضغوط التضخمية في الجزائر، وفي هذا الصدد نُؤكد على أن دور السياسة المالية كان بحدود تطبيق سياسات اقتصادية أخرى كالسياسة النقدية التقييدية (الانكماشية)،

ومع ذلك فلقد كانت مواجهة التضخم مصحوبة بمشاكل اجتماعية مثل: البطالة، انخفاض القدرة الشرائية، تدني مستوى المعيشة، وتدني الخدمات العمومية، ...، أما الفرضيات الفرعية فجاء اختبار صحتها ضمناً من خلال سباعية نتائج الدراسة.

اقتراحات الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل إليها وفي ظل اختبار فرضيات الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكالية، يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

• الاستمرار في صياغة السياسة المالية بمنهجية اقتصادية علمية محكمة تستهدف الحد من ارتفاع الأسعار، عن طريق تحقيق توازن الميزانية وذلك بالسيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق:

أ- ترشيد النفقات الحكومية وإخضاعها لمعايير الجدوى الاقتصادية، والتحكم في الكتلة الأجرية الممنوحة للعمال ومراقبة نفقات التجهيز، بهدف تقليص الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وبالتالي تخفيض العجز الموازي، ولا يجب أن يكون تقليصها على حساب نوعية الخدمات العامة وحسن أدائه، مع التأكيد على مراعاة الجانب الاجتماعي، تجنباً لأي غضب وسخط شعبي على السلطات الحكومية.

ب- السعي نحو إصدار تشريعات ضريبية تلامس الواقع الضريبي الجزائري، وذلك من أجل محاولة حل إشكالية إحلال الضرائب العادية محل الضرائب الجبائية وإعطاء دور أكبر لها، بعبء المساهمة في موارد الدولة العامة، وضمان مواكبة الإيرادات العامة لنمو النفقات العامة وبالتالي التخفيف من العوامل المنشئة للتضخم، وكذا اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من التهرب الضريبي، مع مراعاة العدالة الضريبية في المجتمع، والاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي.

ج- التأكيد على بقاء الاعتماد على الوسائل التمويلية الحقيقية والتخلي عن سبل التمويل التضخمي والمتمثلة في الإصدار النقدي الجديد.

د- تحقيق العدالة والعقلانية في توزيع الأجر، والحد من الآثار التضخمية للارتفاعات المتتالية للأجور، وذلك من خلال مؤسسات وهيئات تخصص لمراقبة حركة المداحيل والرواتب، بهدف تقديم دراسات واقتراحات وتقييم سياسة الأجور في الجزائر.

هـ- تأطير التجارة الخارجية ومراقبة حركتها لمنع استيراد التضخم، وذلك من خلال تقليل الاستيراد من الخارج، عن طريق تشجيع الصناعة الوطنية وتحفيزها بشتى الطرق، من أجل إحلال المنتجات المستوردة.

” تبني إصلاحات هيكلية حقيقية بتشجيع القطاع الزراعي والصناعي، بُعية التخلص من التبعية الغذائية للخارج والقضاء على جميع مظاهر التخلف الاقتصادي، وبالتالي إزاحة الأسباب والعوامل الهيكلية للتضخم.

آفاق الدراسة:

وعليه كآفاق بحثية مستقبلية فإنه يمكن اقتراح ما يلي:

CE دراسة تركز على دور السياسة الضريبية خارج الجباية البترولية، ومدى مساهمتها في التخفيف من

الاختلالات الاقتصادية ومن ثم البحث عن سبل تفعيلها.

• دراسة تهتم بأثر السياسة المالية على المستوى العام للأسعار من خلال استخدام طرق التحليل القياسي.

Z دراسة تبحث إشكالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

• دراسة تتناول بالتحليل دور وفعالية السياسة المالية في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية. j

قائمة المراجع



قائمة المراجع

v المراجع باللغة العربية:

أولا- الكتب

1. احمد رمضان نعمة الله وآخرون: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
2. أحمد عبد الرحيم زردق: الدين العام وعجز الموازنة العامة، مكتبة القدس، الزقازيق، مصر، 2009.
3. أسامة بشير الدباغ و أنيل عبد الجبار الجومرد: المقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
4. أسامة بن محمد باحنشل: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
5. إسماعيل عبد الرحمن و حربي محمد موسى عريقات: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.
6. أكرم حداد ومشهور هذلول: النقود والمصارف "مدخل تحليلي ونظري"، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
7. البكري أنس وصافي وليد: النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
8. بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
9. توماس ماير وآخرون: النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002.
10. تومي صالح: مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
11. جمال خريس وآخرون: النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
12. جمال لعمارة: أساسيات الموازنة العامة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.
13. جون مينر كيتز: النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر، 1991.
14. جيمس جوارتيني وريچارد استروب: الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
15. حامد عبد المجيد دراز و سميرة إبراهيم أيوب: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
16. حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي: مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.
17. حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
18. حربي محمد موسى عريقات: مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
19. حسام داود وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

20. حسين مصطفى حسين: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
21. حمدي أحمد العناني: اقتصاديات المالية العامة و نظام السوق، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1993.
22. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
23. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط8، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
24. رمزي زكي: الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سينا للنشر، القاهرة، مصر، 1992.
25. رمزي زكي: انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000.
26. زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
27. سامويلسون ونوردهاوس: علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2006.
28. سامي السيد وباهر عتلم: المالية العامة، دار التعاون للطباعة، القاهرة، مصر، بدون تاريخ.
29. سامي خليل: اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.
30. سامي خليل: النظريات والسياسات المالية والنقدية، كاظمة للنشر، الكويت، 1982.
31. سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية)، الكتاب الأول، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، 1994.
32. سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي (نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة)، الكتاب الثاني، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، 1994.
33. سعيد الحضري: السياسة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
34. السعيد بريش: الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.
35. سعيد عبد العزيز عثمان: المالية العامة "مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
36. سميح مسعود: الموسوعة الاقتصادية، الجزء الأول، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
37. سميرة إبراهيم أيوب: المالية العامة، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، مصر، 2005.
38. سميرة إبراهيم أيوب: صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي "دراسة تحليلية تقييمية"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006.
39. سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
40. سوزي عدلي ناشد: الوجيه في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.

41. سيد البواب: عجز الموازنة العامة للدولة "النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج"، دار البيان، القاهرة، مصر، 2000.
42. السيد عطية عبد الواحد: الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية" مع إشارة خاصة لمصر"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004.
43. السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق (التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، ضبط التضخم)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998.
44. السيد عطية عبد الواحد: مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
45. السيد متولي عبد القادر: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010.
46. السيد محمد السريبي وعلي عبد الوهاب نجح: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
47. صالح خصاونة: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
48. صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
49. ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي "المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002.
50. ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي "المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
51. طارق الحاج: المالية العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
52. طارق فاروق الحصري: التحليل الاقتصادي الكلي "نظرة معاصرة"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007.
53. عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
54. عادل فليح العلي: المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
55. عاطف وليم أندراوس: الاقتصاد المالي في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010.
56. عاطف وليم أندراوس: السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
57. عبد الحلیم كراحة وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
58. عبد الرحمن يسرى أحمد: اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
59. عبد الرحمن يسرى: مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

60. عبد العزيز على السوداني: أسس السياسة المالية "مدخل تحليل قرارات المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.
61. عبد الكريم صادق بركات وعوف محمود الكفراوي: الاقتصاد المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ب. ت.
62. عبد الله الصعيدي: دراسة في بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008.
63. عبد الله خبابة: أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
64. عبد الحميد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
65. عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
66. عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
67. عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
68. عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
69. عثمان سيد عبد العزيز و شكري رجب العشماوي: النظم الضريبية "مدخل تحليلي وتطبيقي"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ.
70. عطا الله أبو سيف ابادير وجابر محمد عبد الجواد الجزائر: اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان، مصر، 2006.
71. عقيل جاسم عبد الله: النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.
72. علي زغدود: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
73. عوف محمود الكفراوي: السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي "دراسة تحليلية مقارنة"، ط2، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006.
74. غازي حسين عناية: التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
75. غازي عناية: تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجليل، بيروت، لبنان، 1991.
76. فؤاد مرسي: التضخم والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
77. فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2007.
78. فوزي عطوي: النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
79. قحطان السيوفي: السياسة المالية في سورية "أدواتها ودورها الاقتصادي": منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2008.
80. كامل بكري وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

81. مايكل ابدجمان: الاقتصاد الكلي " النظرية والسياسة"، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
82. مجدي عبد الفتاح سليمان: علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
83. مجدي محمود شهاب: أصول الاقتصاد العام "المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
84. مجدي محمود شهاب: اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.
85. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
86. محمد الشريف إلمان: محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية "نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
87. محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا: المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.
88. محمد العربي ساكر: محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
89. محمد دويدار: دراسات في الاقتصاد المالي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.
90. محمد صالح القرشي: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
91. محمد طاقة وهدى العزاوي: اقتصاديات المالية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
92. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
93. محمد عبد السلام عمر ومحمد إبراهيم الشافعي: مالية الدولة، مكتبة جواهر، القاهرة، مصر، 2003.
94. محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
95. محمد عزت غزلان: الاقتصاد الكلي "الحسابات، النظرية، السياسة"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
96. محمد عزت محمد إبراهيم غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
97. محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام: المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
98. محمود حسين الوادي وآخرون: مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
99. محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي: الاقتصاد الكلي "تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
100. محمود يونس وعبد النعيم مبارك: مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

101. مصطفى رشدي شيحة: اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ط6، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.
102. منذر قحف: السياسات المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1999.
103. ناظم محمد الشمري ومحمد موسى الشروف: مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2008.
104. نبيل الروبي: نظرية التضخم، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984.
105. نزار سعد الدين العيسي وإبراهيم سليمان قطف: الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
106. نصار العبادي: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
107. نعمة الله نجيب إبراهيم: أسس علم الاقتصاد، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
108. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي: المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
109. هشام مصطفى الجمل: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية" بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
110. هيثم صاحب عجاج: نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001.
111. هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان: النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
112. وليد عبد الحميد عايب: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010.

ثانيا- المذكرات والأطروحات الجامعية:

CE مذكرات الماجستير:

1. أحمد محمد صالح الجلال: دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية" دراسة حالة الجمهورية اليمنية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
2. علي حمزة: فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
3. كمال بن يخلف: السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم" حالة الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

4. لامية بكوش: استخدام طرق القياس الاقتصادي في تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2009.
5. هالة فهد عبد الله عبد العزيز الحميدي: عجز الموازنة العامة في دولة الكويت والسياسات المالية لمواجهةها، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بجامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2002.

• أطروحات الدكتوراه:

6. تومي صالح: النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
7. خالد عبد الوهاب البندراوي: الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2007.
8. عبد الرحمان تومي: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
9. عبد الله خبايا: سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
10. علاوة نواري: آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2008.
11. لبنى محمد عبد اللطيف أحمد: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضوء تمويل عجز موازنة الدولة في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة، مصر، 1990.
12. محمد فلاح: السياسة الجبائية-الأهداف و الأدوات- بالرجوع إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
13. مسعود دراوسي: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر 1994-2004"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

ثالثا - المجالات والدراسات:

1. إبراهيم لطفي عوض: ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري "دراسة اقتصادية تحليلية"، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2002.
2. أحمد فتحي عبد المجيد وبشار أحمد العراقي: التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، السنة 15، العدد 42، ربيع 2008.

3. إدارة البحوث: تطور عجز الموازنة العامة للدولة (الأسباب - الآثار - الحلول)، النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري، القاهرة، العدد 03، المجلد 59، 2006.
4. بن بوزيان محمد وآخرون: الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر "دراسة تطبيقية"، ورقة بحثية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
5. جمال لعمارة: مفهوم النفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي "دراسة مقارنة"، مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 03، 1998.
6. جميل عبد الخالق العريقي: السياسات المالية والضريبية وتأثيرها في التضخم النقدي في الجمهورية اليمنية (2000-2007) وملاحظاتها حتى سنة 2012، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، العدد 51، صيف 2010.
7. شبي عبد الرحيم وبطاهر سمير: فعالية السياسة المالية بالجزائر "مقاربة تحليلية وقياسية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، يناير 2010.
8. صالح العصفور: الأرقام القياسية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد التاسع عشر، السنة الثانية، يوليو 2003.
9. عبد الباسط أحمد رضوان: اتجاهات معاصرة في الموازنات العامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز "الاقتصاد والإدارة"، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 14، العدد 01، 2000.
10. فلاح خلف الربيعي: تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، «أعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية حول التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية»، مجلة الإصلاح الاقتصادي، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، العدد الثالث، تشرين الأول 2006.
11. قطاع الدراسات التنموية: تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة العامة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، دراسة منشورة في شبكة بوابة مصر للمعلومات، القاهرة، مصر، 2005.
12. كريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر: تحقيق الاستقرار والنحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
13. معهد التخطيط القومي: إدارة الدين العام المحلي وتمويل الاستثمارات العامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، مصر، رقم 158، يوليو 2002.
14. معهد التخطيط القومي: الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي، القاهرة، مصر، 1995.
15. ناصر مراد: الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 02، 2003.

1. صالح صالح: أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مداخلة في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 18-19-20 أبريل 2010.
2. رمضان صديق: دور السياسة المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية مع الإشارة لمصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 01 و02 أبريل 2009.
3. موسى رحمان: نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، الجزائر، 29/30 نوفمبر 2004.
4. عبد الله شحاته خطاب: الحزم التحفيزية في الدول العربية ومواجهة الأزمة المالية" رؤية تحليلية لفعالية السياسة المالية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، لبنان، ديسمبر 2009.
5. حامد نور الدين: العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، بحث مقدم للملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 20 و 21 أبريل 2004.
6. مهدي ميلود: مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية و انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2006.
7. نعيمة برودي: الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية و الإنعاش الاقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي، بحث مقدم للملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية الحقوق و العلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2006.
8. فاتح ساحل ولطفي شعباني: آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، بحث مقدم للملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية الحقوق و العلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2006.
9. عبد الرحمان مغاري: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أكتوبر 2009.

خامسا - التقارير:

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي، الدورة العامة العاشرة، الجزائر، أبريل 1998.
2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر 1998.
3. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة العشرون، 2001.
4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الدورة العامة السابعة عشر، الجزائر، 2001.
5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، 2003 ، 2004.
6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو، الدورة العادية السادسة والعشرون، الجزائر، جويلية 2005.
7. بنك الجزائر: التقرير السنوي 2006 "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، أكتوبر 2007.
8. بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2009.
9. صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، سنوات 2000، 2002، 2003، 2005، 2006، 2009، 2010.
10. صندوق النقد العربي: النشرة الإحصائية للدول العربية (1999-2008)، أبو ضبي، 2010 .
11. الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام، رقم 34، نشرة 2005.
12. الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام، نتائج 2004-2006، رقم 37، نشرة 2008.

سادسا - القوانين والأوامر:

- 1- المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، ج.ج.د.ش:الجريدة الرسمية، العدد 28، 10 جويلية 1984.
- 2- المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.
- 3- المادة 35 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.
- 4- القانون 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989، المادة 12 المتعلق بالأسعار.
- 5- الأمر 95-06 المؤرخ في 25 يناير 1995، يتعلق بالمنافسة، ج.ج.د.ش:الجريدة الرسمية، العدد 09، 22 فبراير 1995.

6-الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بالمنافسة، ج.ج. د.ش. الجريدة الرسمية، العدد 43، 20 جويلية 2003
7-القانون 02-04 المؤرخ في 23 جوان 2004 يتعلق بالمنافسات التجارية، ج.ج. د.ش. الجريدة الرسمية، العدد 41، 27 جوان
.2004

المراجع باللغة الأجنبية:

Livres

1. Abdelmadjid BOUZIDI: **Les années 90 de l'économie algérienne**, édition Enag, Alger, 1999.
2. Andrew GILLESPIE: **Maxi Fiches de Economie**, DUNOD, Paris, 2007.
- Claude JESSUA, Christian LABROUSSE, Daniel VITRY: **Dictionnaire des sciences économiques**, P.U.F, Paris. 2001.
3. François DERUEL & Jacques BUISSO, **finances publiques « budget et pouvoir financier »**, 13^e édition, édition Dalloz, paris, 2001.
4. Gregory N.MANKIWI: **Macroéconomie**, 3^e édition, DE Boeck, Paris, 2003.
5. Hamid BALI: **Inflation et mal-développement en Algérie**, OPU, 1993.
6. Michael BURDA et Charles WYPLOSZ: **Macroéconomie**, 4^e édition, DE Boeck, Paris, 2005.
7. Raymond MUZELLEC: **Finances Publiques**, 8^{ème} édition, édition Dalloz, Paris, 1993.
8. Samuelson PAUL and Nordhaus WILLIAM D: **Economics**, 14th ed, McGraw-Hill- Inc, Singapore, 1992.
9. William A, McEachern, **Economics**, college division, South-Western Publishing, Cincinnati Ohio, 1994.
10. William j.BAUMOL and Alan S.BLINDER : **Economics (principle and policy)**, South western, United American, 2004.
11. Youcef DEBOUB: **Le Nouveau Mécanisme Economique en Algérie**, O.P.U. Algérie, 1994.
12. Bernard BERNIER et Yves SIMON: **Initiation à la macroéconomie**, 8^e édition, DUNOD, 2001.

Revues

- 1- Karim DJOUDI: **Dette publique algérienne**, Bulletin Economique , N°6 Novembre/Décembre 2007.

Rapports

1. **Algeria: Statistical Appendix**, IMF Country Report n0 01/63 September 2001.

2. La Banque d'Algérie: **Evolution Economique et Monétaire en Algérie; Rapport 2004**, 2005.
3. La Banque d'Algérie: **Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2006**, Juin2007
4. La Banque d'Algérie: **Evolution Economique et Monétaire en Algérie, rapport2008**, juillet2009.
5. La Banque d'Algérie: **Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2009**, juillet 2010.
6. Ministère Des Finances, **Le Comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2007**, Alger, Avril 2008.
7. Office National des Statistiques, **Indice des Prix à la Consommation**, Collection Statistiques N^o 113, Alger, 2004, et N^o 127/2006.

Sites Internet

- 1- Office National des Statistiques: Indice des Prix à la Consommation, a la consommation au niveau national de 1990 A 2008, www.ons.dz.
- 2- Office National des Statistiques, Statistiques économiques, Produit Intérieur Brut (SCN) , www.ons.dz
- 3- Office National des Statistiques, Statistiques Sociales, Masse Salariale, www.ons.dz
- 4- Ministère De Finance : www.mf.gov.dz/economie/budget.
- 5- www.bank-of-algeria.dz.
- 6- <http://web.worldbank.org>